الأكملية

وتسمى :

الكمال

في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال الذي له الكمال الذي لا يماثله فيه كمال

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العرفية للنشر والتوزيع

الأكملية

ⓒ دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1445هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
الأكملية
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ـ عبد الله علي السليمان ـ ط1 ـ الرياض، 1445هـ
152ص؛ 17×24سم

ردمك: 978-603-04-9937-3
رقم الإيداع 1445/17926

رقم الإيداع: 1445/17926
ردمك: 978-603-04-9937-3

الطبعة الأولى
2024م/ 1445هـ

دار العمرية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ـ الرياض
00966 532 012 171 @dar_alomariah
dar.alomariah@gmail.com

الأكملية

وتسمّى:

الكمال

في بيان الأكمليّة لصفات الكبير المتعال الّذي له الكمال الّذي لا يماثله فيه كمال

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميّة

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

سلسلة ٥

الأكملية

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين؛ محمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابته أتمُّ الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

أمَّا بعدُ: فإنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، وأشرف المعارف وأعلاها العلمُ بالله تعالى، ومنه العلمُ بصفاته، وما يجب إثباته له من صفات كماله ونعوت جلاله وعلوه على مخلوقاته. ومن شريف ما كُتب في هذا الباب، هذا الجوابُ الشَّريف والوضع المُنيف الموسومُ بـ«**الأكملية**»؛ فهي (من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وامتاز به على جميع علماء الملَّة، وأدلِّها على إتقانه لجميع العلوم العقليَّة، ولا سيما المنطق والفلسفة، وهي حجَّة من حجج الله تعالى على حقِّيَّة مذهب السَّلف في إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ من الصِّفات والأفعال بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل، وخطأ نُظَّار المتكلمين والفلاسفة الذين أنكروها أو أوَّلوها، وبطلان نظريَّتها التي بنوا عليها مذاهبهم...)(١).

ومع هذا؛ فإنَّها لم تلقَ من العناية والخدمة ما تستحقُّه، والحاجةُ ملحَّةٌ وقائمةٌ إلى تحقيقها وإقامة نصِّها وخدمتها؛ فهي من أَولى الرسائل بالقراءة والدَّرس، وحال نسخها المطبوعة يحول دون ذلك؛ لما وقع فيها من خللٍ كبيرٍ أفسد نسق الكلام وتسلسله وانتظامه(٢).

---

(١) من تعليق الشَّيخ محمد رشيد رضا في «**مجموعة الرسائل والمسائل**» (٥/ ٨٠).
(٢) انظر بيان ذلك (ص٢٥).

وقد يسَّر الله الكريم تحقيقَها على أصولٍ خطيَّةٍ عاليةٍ عتيقةٍ، وخدمتَها بما يُلبِّي حاجة القارئ والدَّارس.

والله أسأل أن ينفع بها محقِّقها وقارئها وشارحها.

وكتب
عَبْدالله بن عَلِي السُّلَيمَان آل غَيْهَب
الرياض
البريد الإلكتروني: a.a.q2@icloud.com
الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

التَّعرِيفُ بالنَّصِّ المُحقّقِ

- موضوعُ الكِتَاب
- توثيقُ نِسبةِ النَّصِّ المحقّقِ إلى مؤلِّفِهِ
- تحريرُ عُنوان الكِتَاب
- تاريخُ النَّصِّ المحقّق
- وَصفُ الأُصولِ الخطِّيَّةِ المعتَمدَة للكِتَاب
- النَّشرَاتُ السَّابِقَةُ للكِتَاب
- منهجُ التَّحقِيق
- نماذجُ مِن صُوَرِ الأُصولِ الخطِّيَّةِ المعتَمدَة

مَوضُوعُ الكِتَاب

موضوع هذه الرِّسالة الشَّريفة: حجَّةُ الكمال والنَّقص، وهي من الحجج المأثورة عن السَّلف والخلف[١]، وتقتضي ثبوت صفات الكمال لله ﷻ، وأنَّ كلَّ كمالٍ لا نقص فيه بوجهٍ من الوجوه فالواجبُ أحقُّ به من الممكن.

وهذا البرهانُ الشَّريفُ -برهان الكمال (= **الأكملية**)- محلُّ إجماعٍ عند أهل الملل والنِّحل والطوائف؛ غير أنهم مختلفون في تصويره، متنازعون في تحقيقه؛ لاختلافهم فيما هو كمالٌ بإطلاقٍ وما هو كمالٌ بالنسبة والإضافة، وابتداع كثيرٍ منهم تقابلًا اصطلاحيًّا[٢] لا عقليًّا -وهو تقابل العدم والملَكة- اقتضى سلبَ الخالق ﷻ كثيرًا من الكمالات.

وقد أُورد على هذه الحجَّة عددٌ من الإشكالات، والتي تضمَّنها سؤال السَّائل في هذا الاستفتاء، وكان دفعُها والجوابُ عنها مدارَ كلام الشَّيخ في هذه الرِّسالة؛ حيث قدَّم بمقدمةٍ قرَّر فيها أنَّ الجواب مبنيٌّ **على مقدِّمتين**:

الأولى: أنَّ الكمال ثابتٌ لله -بل الثابت له أقصى ما يمكن من «**الأكمليَّة**»-، وثبوت ذلك مستلزمٌ لنفي النَّقائص عنه. وأنَّ الكمال ثبت له بمقتضى الأدلَّة العقليَّة، مع دلالة السَّمع كذلك. بخلاف من زعم من أهل الكلام بأنَّ نفيَ النَّقائص والآفات لا يُعلم إلا بالسَّمع.

وقد بيَّن ثبوته له بالعقل من عدَّة وجوهٍ، كما بيَّن ثبوته بالنقل كذلك.

---

(١) انظر: «الدرء» (٤/ ٣٨).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٧٣)، «الدرء» (٢/ ٢٢٢) (٣/ ٣٦٨) (٤/ ١٥٩) (٥/ ٢٧٣) (٨/ ٣٣٤)، «الكيلانية-الفتاوى» (١٢/ ٣٥٧)، «الصفدية» (ص١٢٥)، «التدمرية» (ص٣٧، ١٦٠).

الثانية: أنَّ الثابت له بالعقل هو الكمالُ الممكنُ الوجودِ السَّالمُ من النَّقص.

ثم شرع بعد ذلك في الجواب على مفصَّل ما ورد من الإشكالات المذكورة في السؤال.

فعقد فصلًا في بيان أن ما جاء به الرسول هو الحق الذي يدل عليه المعقول، وأن أولى الناس به أتبعهم له وأعظمهم موافقة له، وهم سلف الأمَّة وأئمتها الذين أثبتوا له ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات.

وتضمَّن ذلك بيانَ بطلان احتجاج النُّفاة بتقابل العدم والملَكة من عدَّة وجوهٍ، والكلامَ على لفظ «**الأعراض**» و«**الحوادث**».

ثم عقد فصلًا في الكلام على قول الفلاسفة: «إن اتِّصافه بهذه الصِّفات إنْ أوجب له كمالًا؛ فقد استكمل بغيره، فيكون ناقصًا بذاته، وإنْ أوجب له نقصًا؛ لم يجز اتِّصافه بها».

وضمَّن ذلك التَّنبيهَ على منشأ الخلاف، والكلامَ على لفظ «**الغير**»، وهل الصِّفاتُ زائدةٌ على الذَّات أم لا؟

ثم عقد فصلًا في الكلام على قول المعتزلة: «لو قامت بذاته صفاتٌ وجوديَّةٌ؛ لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرةٌ إليه، فيكون الرَّبُّ مفتقرًا إلى غيره».

وتضمَّن الكلام على لفظ «**الذات**» و«**الافتقار**».

ثم أتبعه بفصلٍ متمِّمٍ في الكلام على قول المعتزلة: «ولأنَّها أعراضٌ لا تقوم إلا بجسمٍ، والجسم مركَّبٌ، والمركَّبُ ممكنٌ محتاجٌ، وذلك عينُ النَّقص».

وتضمَّن بيانَ اختلاف الصِّفاتيَّة في إطلاق لفظ «**العرض**»، والكلامَ على «**الجسم**».

ثم عقد فصلًا في الكلام على قول الكلابية ومن تبعهم: «لو قامت به الأفعال لكان محلًّا للحوادث، والحادث إن أوجب له كمالًا فقد عَدِمَهُ قبله، وهو نقصٌ، وإن لم يوجب له كمالًا لم يجز وصفه به».

ثم أتبعه بفصولٍ متمِّمةٍ في الكلام على نفي طائفة من الكلابية ومن تبعهم للصفات الخبريَّة؛ لاستلزامِها «التَّركيبَ» المستلزِمَ للحاجة والافتقارِ. وكذا نفيهم لمحبَّته؛ لأنَّها مناسَبةٌ بين المحبِّ والمحبوب، ومناسبة الرَّبِّ للخلق نقصٌ. وكذا رحمته؛ لأنَّ الرَّحمة رِقَّة تكون في الرَّاحم، وهي ضعفٌ وخوَرٌ في الطَّبيعة، وتألُّم على المرحوم، وهو نقصٌ. وكذا غضبُه؛ لأنَّ الغضب غليان دم القلب طلبًا للانتقام. وكذا ضحكه وتعجُّبه؛ لأنَّ الضَّحك خفَّة روحٍ تكون لتجدُّد ما يسرُّ، واندفاعِ ما يضرُّ، والتَّعجُّب استعظامٌ للمُتعجَّب منه.

ثم عقد فصلًا عاد فيه إلى ما نُقل من قول المعتزلة: «لو قَدَّرَ على العباد أعمالهم، وعاقبهم عليها؛ كان ظالمًا، وذلك نقصٌ»، وقول خصومهم: «لو كان في ملكه ما لا يريده؛ لكان نقصًا».

ثم أتبعه بفصلٍ في الكلام على قول منكري النُّبوَّات: «ليس الخلق بمنزلة أن يُرسل الله إليهم رسولًا، كما أنَّ أطراف النَّاس ليسوا أهلًا أن يُرسل السُّلطان إليهم رسولًا».

وفصلٍ آخر في الكلام على قول المشركين: «إن عظمة الرَّبِّ وجلالَه تقتضي ألَّا يُتقرَّب إليه إلَّا بواسطةٍ وحُجَّابٍ، فالتَّقرُّب إليه ابتداءً من غير شفعاءَ ووسائطَ؛ غضٌّ من جنابه الرَّفيع».

ثم عقد فصلًا في الكلام على القائلين بهذا الدليل -دليل الكمال- وعدم وفائهم بمقتضاه ولا طردهم له؛ فلو قيل لهم: «أيُّما أكمل: ذاتٌ توصَف بسائر أنواع الإدراكات -من الشَّمِّ، والذَّوق، واللَّمس-، أم ذاتٌ لا توصَف بها كلِّها؟»؛ لقالوا: «الأُولى أكملُ»، ولم يصفوا بها كلِّها الخالقَ.

ثم ختمه بفصلٍ في الكلام على دعوى أن الكمال والنَّقص من الأمور النِّسبيَّة، والمعاني الإضافيَّة.

توثيق نسبة النص المحقق إلى مؤلفه

هذه الرسالة الشَّريفة ثابتة النِّسبة إلى الشيخ ﷺ بما يغني عن الحاجة إلى التَّطويل في تثبيت نسبتها؛ فقد ذكرها ضمن مصنفاته أجلَّة أصحابه كابن رُشيِّق وابن عبد الهادي والصفديِّ وابن شاكر[1].

قال ابن رُشيِّق: (فتيا تتضمن صفات الكمال مما يستحقه الرب سبحانه).

وقال الصفديُّ وابن شاكر: (صفات الكمال والضابط فيها).

وقال ابن عبد الهادي: (قاعدة تتضمن صفات الكمال وما الضابط فيها، مما يستحقُّه الربُّ ﷻ، تسمَّى: **الأكمليَّة**).

ونُسبت الرِّسالة في سائر نسخها إلى الشَّيخ، ومنها نسخٌ عتيقةٌ عاليةٌ كُتبت في عصره أو نُقلت من خطوط أصحابه -كما سيأتي-.

وورد في آخر النسخة (أ) طبقة سماعٍ -منقولٍ- للفتيا من لفظ المجيب بها مصرَّحًا باسمه؛ فذكر اسم الشَّيخ بتمامه، وورد في الطبقة أسماء جملة من أصحابه، منهم المزِّيُّ، وابن القيِّم -وهو السَّائل[2]-، وابن الواني -وهو كاتب السَّماع في الأصل-، وقد نقلها عنه ابنُ المحبِّ الصامتُ، وعن خطِّه نقلها الناسخ.

---

(١) انظر: «**العقود الدرية**» (ص٨٧)، «**الجامع**» (ص٣٦٤، ٤٦٩، ٤٩٠، ٥٠٤).

(٢) انظر ما سيأتي (ص١٥).

تحرير عنوان الكتاب

ذكر ابنُ رُشيِّق وابن عبد الهادي والصفديُّ وابن شاكرٍ هذه الرسالة، فقال ابن رُشيِّق: (فتيا تتضمن صفات الكمال مما يستحقه الرب سبحانه)، وقال الصَّفديُّ وابن شاكر: (صفات الكمال والضابط فيها).

وصرَّح ابن عبد الهادي بالتسمية فقال: (قاعدة تتضمن صفات الكمال وما الضابط فيها، مما يستحقُّه الربُّ ﷻ، تسمَّى: **الأكمليَّة**).

وفي نسخة (أ): (سؤال يتعلق بـ«**الكمال في حق ذي الإكرام والجلال**») وفوقها: (بكمال الكبير المتعال) فلعل المراد: (سؤال يتعلق بـ«**كمال الكبير المتعال ذي الإكرام والجلال**»)، وتحتها: (وهذه تسمى: «**الأكملية الجوزية**»؛ لأن السائل عنها إمام الجوزية)، وفي غاشية النسخة (ش): (هذه فتيا تسمى بـ«**الأكملية**»...)، وفي غاشية النسخة (ت): (مسألة الأكملية والكمال)، وفي غاشية النسخة (م): (رسالة في صفات الكمال للكبير المتعال)، وفي آخرها: (تم السؤال المعروف بـ«**الكمال، في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال، الذي له الكمال، الذي لا يماثله فيه كمال**»).

وهو من باب تعدُّد الأسماء والعناوين للكتاب الواحد؛ فمنها المطوَّل والمختصر، والصريح والمحتمل، والشارح والمسبَّب.

فأخصرها وأصرحها وأشهرها: «**الأكملية**»، وأوفاها: «**الكمال، في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال، الذي له الكمال، الذي لا يماثله فيه كمال**».

تنبيه: في ط.المنار[1]: (**تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال، والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملل والنحل والمذاهب منها باختلاف الدلائل العقلية والنقلية فيها من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره**)، ولم أقف عليه لا في نسخ الكتاب، ولا عند أصحاب الشيخ ولا غيرهم، وهو من اجتهاد الناشر كما هو ظاهر، فإنه اعتمد على النسخة (ش)[2]، ولم يرد فيها إلا «**الأكمليَّة**».

✪ مسرد العناوين الواردة:

- «**الأكملية**»، عند ابن عبد الهادي وغاشية (ش).
- «**الأكملية الجوزية**»، نسخة (أ).
- «**الأكملية والكمال**»، نسخة (ت).
- «**رسالة في صفات الكمال للكبير المتعال**»، نسخة (م) -الغاشية-.
- «**الكمال، في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال، الذي له الكمال، الذي لا يماثله فيه كمال**»، نسخة (م) -الخاتمة-.
- سؤال يتعلق بـ«**الكمال في حق ذي الإكرام والجلال**»، نسخة (أ).
- سؤال يتعلق بـ«**كمال الكبير المتعال ذي الإكرام والجلال**»، نسخة (أ).

---

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل» (٥/ ٣٧). وفي «الفتاوى» علَّق ابن قاسم في أولها (٦/ ٦٨): (تسمى الرسالة الأكملية)، وأشار في الفهرس (٦/ ٦٠٦) لما ورد في ط.المنار: (تفصيل الإجمال في ما يجب لله من صفات الكمال، أو الأكملية).

(٢) وقد تبيَّن ذلك بنقله خاتمة ناسخها، وموافقته الترتيب الخاطئ لأوراقها، انظر ما سيأتي (ص٢٥).

تَارِيخُ النَّصِّ المُحَقَّقِ

ورد هذا الاستفتاء على الشَّيخ في الشَّام نحو سنة (٧١٦هـ) أو قبلها بقليل؛ فالسائل هو العلامة ابن القيِّم، وهو من تلاميذه الدِّمشقيِّين الذين التقوا به بعد عودته إلى دمشق (ذي القعدة ٧١٢هـ).

وسُمعت الفتيا من لفظ الشَّيخ يوم الأحد (٢٣/ ٦/ ٧١٦هـ)، بدار الحديث السُّكريَّة بدمشق بحضور السَّائل -ابن القيِّم- وغيره من أصحاب الشَّيخ.

وبعد تحريره للفتيا وبسطه للمسألة وتحريرها والجواب عن الإشكالات الواردة عليها= أحال في مواضع من مصنَّفاته على موضع بسطه للمسألة (= الكمال الإلهي)، فظاهر هذا أنه يحيل على «الأكمليَّة»، **فمن ذلك:**

□ «**التدمريَّة**» (ص٣٩): فالنُّسخ المتقدِّمة من «**التدمريَّة**» خلت من الإحالة على «**الأكمليَّة**»؛ كنسخة ابن شكر الشَّافعيِّ، تاريخ نسخها (٧١٥هـ)، ونسخة الحلبيِّ -في صلبها لا طررها-، تاريخ نسخها (٧١٩هـ).

وأما النُّسخ المزيدة من «**التدمريَّة**»؛ فقد ورد في إحدى زياداتها الكلامُ على مسألة الكمال الإلهي، والإحالة على موضع بسطه لها.

ونسخة الحلبيِّ من «**التدمريَّة**» خلت في صلبها من الكلام على المسألة؛ لكن ورد ذلك في طرَّتها -زيادة بخطِّ الشَّيخ-؛ فتكون الزيادة بعد تاريخ النَّسخ المذكور.

□ «**الأصبهانيَّة**» (ص٤٤٤، ح٣): فقد تضمَّنت نسخها (الشامية/ الكبيرة) زيادة قيودٍ وتحريراتٍ في مسألة الكمال الإلهي، والإحالة على موضع بسطه لها.

والظاهرُ أنَّ الشَّيخَ قد عاود النَّظر في «**الأكمليَّة**» غير مرَّة وزاد فيها:

- فالنُّسخة (ت) جاءت خالية من تلك الزيادات الواردة في النسخ الأخرى.
- والنُّسخة (أ، ش) جاءت بتلك الزيادات.
- وأما نسخة (م)؛ فقد جاءت بغالب تلك الزيادات: إما في صلبها، أو في طررها؛ ففي طرر النُّسخة إشارةٌ إلى فروقٍ وزياداتٍ رمز لها النَّاسخ بـ(خ)، إشارةً إلى أنَّها وردت كذلك في نسخةٍ أخرى، ممَّا يدلُّ على أنَّ النُّسخة -أو الأصل المنقول منه- مقابلةٌ على أكثر من نسخة.

فالظَّاهر أنَّ النُّسخة في أصلها منقولةٌ عن نسخةٍ (= إبرازة) قديمةٍ من الجواب؛ حيث وافقت النسخة (ت) في كثيرٍ من المواضع، وخلت -في صلبها- من بعض الزيادات الواردة في النُّسخ (أ، ش)، إلا أنَّها وردت في طررها مرموزًا لها بـ(خ).

فهي -في الجملة- توافق النُّسخة (ت)، وبالفروق والزيادات الواردة في طررها توافق (أ، ش)، بل ربَّما وافقت في طررها ما ورد في (أ) فقط.

فحاصل ذلك: أن عامة النسخ يعود -في الجملة- إلى أصلين:

الأصل الأوَّل: ويمثله من النسخ (ت)، و(م) في صلبها لا هوامشها -في الجملة-.

الأصل الثاني -المزيد-: ويمثله من النسخ (أ، ش)، و(م) مع هوامشها.

وَصْفُ الأُصُولِ الخَطِّيَّةِ المعْتَمَدَةِ لِلكِتَاب

اعتمدت في تحقيقي لهذه الرسالة الشَّريفة على أربعة أصول خطِّيَّةٍ عتيقةٍ أصليَّةٍ -واستبعدت ما سواها من النسخ المتأخِّرة والفرعيَّة[1]-، وهي:

النسخة الأولى= (أ):

وهي نسخةٌ جليلةٌ، تقع ضمن مجموعٍ خطِّيٍّ نفيسٍ، جلُّه للشَّيخ ﷺ، وهو المجموع رقم (١٥٩٦) بمكتبة آيا صوفيا.

عدد أوراقه: (٢٤٠) ورقة.

ومسطرته: (١٧) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر: (١٢-١٤).

تاريخ النسخ: سنة (٧٩٣هـ).

---

(١) وهي:

١- نسخة مكتبة زهير الشاويش، برقم (٢٥٨)، بخط حمد بن محمد بن سويلم، تاريخ النسخ يوم الاثنين (١١/ ١٣٢٠هـ)، انظر: «المخطوطات النجدية في الخزانة الشاويشية» (ص٦٣)، وهي فرع متأخر عن نسخة (ش).

٢- نسخة مكتبة آل يعقوب بالمعهد العلمي بحائل، رقم الحفظ (٣-٢٦/ اليعقوب)، بخط حمد بن محمد بن سويلم، تاريخ النسخ يوم الثلاثاء (٢/ ١١/ ١٣٢٠هـ)، انظر: «فهارس المخطوطات الأصلية في مدينة حائل» (ص٢٩٥)، وهي فرع متأخر عن نسخة (ش).

٣- نسخة مكتبة الملك فهد (٩٠٢)، (ق٥٦-٨١)، تاريخ النسخ (١٣٢١هـ)، وهي نسخة متأخرة كثيرة التحريف والسقط والبياضات.

٤- نسخة مركز الملك فيصل (٢٨٥٤-٣-ف)، وهي مصورة عن نسخة مكتبة آل يعقوب.

٥- نسخة مركز الملك فيصل (١٤٧٠-١-ف)، وهي مصورة عن نسخة (م).

اسم الناسخ: شمس الدين محمد بن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحيم بن الحبال الحنبلي[١].

وهو من المكثرين من النسخ لتراث الشَّيخ ﷺ، وقد نسخ له عدَّة رسائل ومصنفات؛ منها: «**فصل في حقيقة الحكم الشرعي وأنواعه**»، «**المسألة الإسكندرية في الحرف والصوت**».

وخطُّه واضحٌ حسنٌ، وفيه نوع تجويدٍ وإتقانٍ، وعنايةٍ بالإعجام، وعلاماتِ المدِّ والإهمال.

وممَّا يلاحظ عليه أنَّه كثيرًا ما يرسم الفاء المتوسِّطة كالعين -أو الغين-، مثل: (ففرض= فعرض)، (كفرض= كعرض).

وتشغل رسالتنا الأوراق (٢٠٥/ ظ-٢٣٧).

عدد أوراقها: (٣٣) ورقة.

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، وبحالةٍ جيِّدةٍ، وارتبطت أوراقها بطريقة التعقيبة، والظَّاهر أنَّها غير مقابلةٍ ولا مصحَّحةٍ؛ فقد جاءت عاطلةً عن آثار المقابلة، خِلْوًا من البلاغات، قليلة التَّصحيحات، ودوائر الفصل فيها غير منقوطةٍ، بخلاف غيرها من رسائل المجموع[٢].

والنُّسخة منقولةٌ من خطِّ الحافظ أبي عبد الله ابن المحبِّ الصَّامت.

أولها: (سؤال يتعلق بالكمال في حق ذي الإكرام والجلال [وكتب فوقه: «بكمال الكبير المتعال»، فلعل المراد: «سؤال يتعلق بكمال الكبير المتعال ذي الإكرام والجلال»].

---

(١) انظر وصفًا وافيًا للمجموع وتعريفًا موسَّعًا بالناسخ وآل بيته ووصفًا لخطه في «**جامع المسائل**» (٩/ ٥-٢٧).

(٢) انظر: السابق (٩/ ٧-٨).

أجاب عنه العبد الفقير إلى الله تعالى شيخ مشايخ الإسلام، نادرة علماء الأنام، بحر النقليات والعقليات، قامع الشبهات الفلسفيات، والخيالات الكلاميات، مفخر أهل الشام ومصر وخراسان والحجاز والعراق تقي الدين، حامل راية المسلمين، أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني ﷺ وقدس روحه ونور ضريحه.

وهذه تسمى: «**الأكملية الجوزية**»؛ لأن السائل عنها إمام الجوزية).

ثم ترك النَّاسخ بعدها بياضًا بمقدار أربعة أسطرٍ للفصل بين العنوان وبداية الاستفتاء، **ثم** كتب: (بسم الله الرحمن الرحيم. أنبأنا شيخُنا وقدوتُنا الإمامُ المجتهد المطلق، شيخُ مشايخ الإسلام، حُجَّةُ الأئمَّة الأعلام، ناقدُ كلِّ عِلْمٍ في الأنام -من حقائق الأنبياء، وشبه الفلاسفة، وما بين ذلك من خرافات أهل الكلام-، تقيُّ الملَّة والحقِّ والدِّين، وحاملُ راية المسلمين، أبو العبَّاس، أحمدُ ابن أبي المحاسن عبد الحليم بن أبي البركات عبد السَّلام بن تيمية الحرَّانيُّ ﷺ أنه سئل، فقيل: المسؤول من علماء الإسلام...).

آخرها: (... لم يكن كمالًا مطلقًا. والله أعلم).

وبعدها في (ق٢٣٧) طبقة سماعٍ للفتيا من لفظ المجيب بها شيخ الإسلام ابن تيميَّة، يوم الأحد (٢٣/ ٦/ ٧١٦هـ)، بدار الحديث السُّكريَّة بدمشق المحروسة.

وقد نقلها النَّاسخ من خطِّ ابن المحبِّ، ونقلها ابن المحبِّ من خطِّ كاتب السَّماع الشَّيخ الحافظ المحدِّث أمين الدِّين محمد بن إبراهيم بن الواني (ت: ٧٣٥هـ)، وورد في الطَّبقة أسماء ثلَّة من أصحاب الشَّيخ، منهم: الحافظ المزيُّ، وتاج الدِّين الفارقيُّ، وابن القيِّم، وشرف الدِّين ابن المنجَّى، وابن رُشيِّق.

النسخة الثانية= (ش):

وتقع ضمن المجموع رقم (٥٣٥٥) بمكتبة تشستربيتي، وهو مجموعٌ عتيقٌ يحوي (٣) رسائل كلُّها للشَّيخ ﷺ، الأولى: «**قاعدة في المعجزات والكرامات**»،

والثانية: رسالتنا «**الأكملية**»، والثالثة: «**قاعدة في العبادات والفرق بين شرعيها وبدعيها**»، وتشغل منه رسالتنا الأوراق (٢٢-٥٣).

والظَّاهر أنَّ النُّسخة كانت منفرطةَ الأوراق، ثُمَّ أُعيدَ نظمُها؛ فوقع في ترتيبها خللٌ وتقديمٌ وتأخيرٌ.

وصواب ترتيبها: (٢٢-٣١، ٣٦-٣٩، ٣٢-٣٥، ٤٠-٥٣).

عدد أوراقها: (٣٢) ورقة.

ومسطرتها: (١٥) سطرًا، وعدد الكلمات في السطر: (٨-١١).

وفي غاشية النسخة: (هذه فتيا تسمى بـ«**الأكمليَّة**» أفتى بها الشَّيخ الإمام العالم العلامة مفتي الأمة وهاديها إلى ربها وشافيها من البدع ومو ليها أحسن العقائد تقي الدين أبي العباس بن تيمية بن عبد الحليم الحنبلي الحراني ﷺ تعالى ورضي عنه وأسكنه الجنة)، وتحتها أبياتٌ شعريَّةٌ.

وفي ظهر الورقة: (بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن يا كريم. المسؤول من علماء الإسلام...).

وخاتمة النسخة: (... لم يكن كمالًا مطلقًا. والله أعلم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة ست وثلاثين وسبع مئة. بلغ مقابلة بنسخة نقل منها).

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ مصحَّحةٌ، وهي مرقَّمةٌ بالكراريس.

وتبدو على الأصل آثارُ المقابلة؛ كالبلاغات، واستدراك جملةٍ من السَّقط في الطرَّة وختمِها بعلامة التَّصحيح، ونحو ذلك.

تاريخ النسخ: (١٨/ ١/ ٧٣٦هـ).

اسم الناسخ: لم يذكر.

وخطُّه في الجملة واضحٌ مقروءٌ، وله نوع عنايةٍ بالإعجام وعلاماتِ المدِّ والإهمال، وهو كثير التَّحريف والتَّصحيف والسقط والغلط.

ومن عاداته -أو ما يلاحظ عليه- في الرسم والإملاء: أنه ربما رسم اللام على هيئة الكاف، وكثيرًا ما تسقط عليه الألف في «هذا» ونحوها، وقد يشتبه الأمر في مثل «إذ» و«إذا»، إلا أنها لم تشكل معنا ولله الحمد؛ لوضوح السِّياق ووجود النُّسخ الأخرى.

ومما يلاحظ: أنَّ السَّقط كثر جدًّا من الثُّلث الثَّاني من النُّسخة -تقريبًا- في مثل: (ما، لا، أن، هو، هذا)، ونحو ذلك.

النسخة الثالثة= (ت):

وتقع ضمن المجموع رقم (٢٣٨٣٧) بدار الكتب الوطنية بتونس، وهو مجموعٌ جليلٌ يحوي (٦) رسائل كلُّها للشَّيخ ﷺ؛ الأولى: «**مسألة في شبهة المعتزلة في نفي الصفات**»، والثانية: «**مسألة في المحال عقلًا**»، والثالثة: رسالتنا «**الأكملية**»، والرابعة: «**أقوم ما قيل**»، والخامسة: «**مسألة في توحيد الفلاسفة**»، والسادسة: «**شرح حديث عمران**».

عدد أوراقه: (١٤٥) ورقة.

ومسطرته: (١٧) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (٨-١٥).

تاريخ النسخ: (١٣/ ٦/ ٧٦٧هـ)، كما في قيد الفراغ في آخر المجموع.

اسم الناسخ: علي بن الشيخ غانم بن الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن غانم المقدسي الشافعي.

وخطُّه واضحٌ معجمٌ مقروءٌ، وله نوع عنايةٍ بالإعجام وعلاماتِ المدِّ والإهمال، وهو كثير التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط جدًّا إلى حدٍّ لافتٍ للنظر!

وتشغل رسالتنا الأوراق (٢، ١٠-٣٨)؛ حيث تقدَّمت الورقة الأولى من النُّسخة عن موضعها.

عدد أوراقها: (٣٠) ورقة.

وفي غاشية النسخة: (مسألة الأكملية والكمال. أجاب عنها شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم[1] بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته بفضله ورحمته ونفعنا ببركته آمين).

وفي ظهر الورقة: (بسم الله الرحمن الرحيم. المسؤول من علماء الإسلام...).

وخاتمة النسخة: (... لم يكن كمالًا مطلقًا. والله أعلم. هذا آخر الجواب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، آمين. بلغ مقابلة حسب الطاقة).

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ مصحَّحةٌ، وارتبطت أوراقها بطريقة التعقيبة، وهي مرقَّمةٌ بالكراريس.

وآثارُ المقابلة باديةٌ على النُّسخة؛ كالبلاغات، والدَّارات المنقوطة، واستدراك جملةٍ من السَّقط في الطرَّة وختمِها بعلامة التَّصحيح، ونحو ذلك.

وفي طررها تعليقاتٌ يسيرةٌ بقلمٍ مغايرٍ لقلم النَّاسخ -بقلمٍ مغربيٍّ-.

والظَّاهر أنَّ النُّسخة منقولةٌ عن نسخةٍ (= إبرازة) قديمةٍ من الجواب؛ حيث خلت النُّسخة من بعض الزيادات الواردة في بقيَّة النُّسخ، والتي زادها الشَّيخ بأخرة كما يظهر[2].

النسخة الرابعة= (م):

وهي من محفوظات المكتبة البريطانية-المكتب الهندي، برقم (LOTH 467)، وتشغل منه الأوراق (٨-٢٩).

---

(١) في الأصل: «عبد الحكيم».

(٢) انظر ما سبق (ص١٦).

عدد أوراقها: (٢٢) ورقة.

ومسطرتها: (٢٥) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٤).

وفي غاشية النسخة: (مجموعة مشتملة على: رسالة في صفات الكمال للكبير المتعال للإمام ابن تيمية...إلخ)، وذكر نحو (١٠) رسائل.

وفي ظهر الورقة: (بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا. أما بعد: فقد سئل الإمام العلامة شيخ الإسلام، ومفتي فرق الأنام، أبو العبَّاس أحمدُ بن عبد الحليم بن عبد السَّلام، العالم الرباني والبحر النوراني، ابن تيمية الحرَّانيُّ ﷺ وأرضاه، فقيل: المسؤول من علماء الإسلام...).

وهذا يدلُّ على أنَّ المجموع قد انفرط عقدُه وتفرَّقت رسائلُه وفُقد بعضها، وأنَّ رسالتنا كانت أوَّل رسالةٍ فيه.

خاتمة النسخة: (... لم يكن كمالًا مطلقًا. والله أعلم. آخرها، والحمد لله رب العالمين. تم السؤال المعروف بـ«**الكمال في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال، الذي له الكمال، الذي لا يماثله فيه كمال**». يوم السبت عاشر ربيع الأول من شهور سنة سبع وتسعين وسبع مئة. حرره: محمود بن عثمان الكرمُستي، رزقه الله متابعة السنة المحضة).

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، وارتبطت أوراقها بطريقة التَّعقيبة.

والظَّاهر أنها لم تقابل على أصلها، أو أنَّها قوبلت على أصلٍ سقيمٍ؛ فقد تكرَّر فيها السَّقط لكثيرٍ من الجمل.

وفي طرر النُّسخة إشارةٌ إلى فروقٍ وزياداتٍ رمز لها النَّاسخ بـ(خ)، إشارةً إلى أنَّها وردت كذلك في نسخةٍ أخرى، ممَّا دلَّنا على أنَّ النُّسخة -أو الأصل المنقول منه- مقابلةٌ على أكثر من نسخةٍ.

فالظَّاهر أنَّ النُّسخة في أصلها منقولةٌ عن نسخةٍ (= إبرازة) قديمةٍ من الجواب؛ حيث وافقت النسخة (ت) في كثيرٍ من المواضع، وخلت -في صلبها- من بعض الزيادات الواردة في النُّسخ (أ، ش)، إلا أنَّها وردت في طررها مرموزًا لها بـ(خ).

فهي -في الجملة- توافق النُّسخة (ت)، وبالفروق والزيادات الواردة في طررها توافق (أ، ش)، بل ربَّما وافقت في طررها ما ورد في (أ) فقط.

تاريخ النسخ: (١٠/ ٣/ ٧٩٧هـ).

اسم الناسخ: محمود بن عثمان بن أبي بكر الكرمُستي[1].

وخطُّه في الجملة واضحٌ مقروءٌ، وله عنايةٍ بالضَّبط والإعجام وعلاماتِ المدِّ والإهمال. وهو لا يُبِين في رسمه عن بعض الحروف -كالياء المتطرِّفة-، فربَّما اشتبهت الكلمة بغيرها، مثاله: علمي/ علم.

---

(١) ورد اسمه في الرسالة التي تليها في (٣١/ و)، وفي خاتمة «الأكملية» وغيرها من رسائل المجموع بدون الجد.

النَّشَرَاتُ السَّابِقَةُ لِلكِتَاب

طُبعت «**الأكملية**» في أُولى طبعاتها سنة (١٣٤٩هـ) بمطبعة المنار، ضمن «**مجموعة الرسائل والمسائل**» (٥/ ٣٧-٨٠)، بعناية السيِّد محمد رشيد رضا.

ثم طُبعت سنة (١٣٨١هـ)، ضمن «**مجموع الفتاوى**» (٦/ ٦٨-١٤٠)، بعناية الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

ثم طُبعت مفردةً سنة (١٤٠٣هـ) بمطبعة المدني، بعناية أحمد حمدي إمام.

وقد اعترى هذه الطبعات خللٌ حال دون الوصول إلى نصٍّ سليمٍ صالحٍ للاعتماد.

فأما ط.المنار؛ فقد وقع فيها خللٌ كبيرٌ جدًّا؛ حيث اعتمد فيها على النُّسخة (ش)، ولم يتنبه إلى الخلل الواقع في ترتيب أوراق النُّسخة وما وقع فيها من تقديمٍ وتأخيرٍ[١]، فاختلَّ بذلك بنيانها وانقطع خيط نظامها، زيادةً على شيوع السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف في تلك النسخة.

وأما ط.المدني؛ فقد تداولها الباحثون والدَّارسون لكونها الطَّبعة الوحيدة المفردة للكتاب، وإلا فالنصُّ فيها -كسابقتها- مضطربٌ غير صالحٍ للاعتماد؛ حيث اعتمد فيها على المطبوعتين السَّابقتين، وجعل ط.المنار أصلًا له، فسرى إليه الخلل الواقع فيها.

وأما ط.«**الفتاوى**»؛ فقد اعتمد فيها على أكثر من نسخةٍ -حيث أشار في أحد المواضع إلى نسخةٍ أخرى[٢]-، فسَلِمت بذلك من الخلل المتعلِّق بالتقديم والتأخير، إلا أنها لم تسلم من الخلل الواقع في الطَّبعات السَّابقة من جهة السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف.

---

(١) انظر ما سبق (ص١٤، ٢٠).

(٢) انظر: «الفتاوى» (٦/ ٧٥).

أما الخلل الواقع في التَّرتيب؛ فبيانه ما يلي:

ص٥١-٦٨	٥/ ٣٧-٥٠	بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم المسؤول من علماء الإسلام...	...لم يكن نقصه[1] من الكمال الممكن، ولم يكن[2]
ص٦٨-٧٨	٥/ ٥٥-٦١	هذا عند ما[3] سماه نقصا من النقص الممكن انتفاؤه...	...فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع، فإنا نعلم بالضرورة أن الذات التي لا[4]
ص٧٨-٩٠	٥/ ٥٠-٥٥	تكون حية عليمة قديرة...	... متى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة
ص٩٠-١٢٥	٥/ ٦١-٧٩	لا بالفعل[5] واحتاج مصيرها علة بالفعل...	... وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالاً مطلقاً...إلخ

❁❁❁

(١) كذا والصواب: «نقيضه».

(٢) قوله: «ولم يكن» لم يثبته في المطبوع، فوقع السِّياق فيه: «الكمال الممكن والذات التي لا تكون حية...».

(٣) كذا والصواب: «من».

(٤) وقع السِّياق في المطبوع: «التي لا تصير علة بالفعل واحتاج...».

(٥) انظر التنبيه السابق.

وأما السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف:

(٥/ ٤٦)، (٦/ ٧٩): بل هذا ثابت في مفعولاته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكان ممتنعا بنفسه أو ممتنعا لغيره؛ فما ثم إلا موجود واجب إما بنفسه وإما بغيره أو معدوم إما لنفسه وإما لغيره والممكن إن حصل مقتضيه التام: وجب بغيره وإلا كان ممتنعا لغيره؛ والممكن بنفسه: إما واجب لغيره وإما ممتنع لغيره	ص٦٢-٦٣: بل هذا ثابتٌ في مفعولاته؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، والممكنُ إنْ حصل مقتضيه التَّامُّ؛ وجب بغيره، وإلَّا كان ممتنعًا لغيره. فما ثَمَّ إلَّا موجودٌ واجبٌ: إمَّا بنفسه، وإمَّا بغيره. أو معدومٌ: إمَّا لنفسه، وإمَّا لغيره. والممكنُ بنفسه: إمَّا واجبٌ لغيره، وإمَّا ممتنعٌ لغيره
(٥/ ٤٩)، (٦/ ٨٣): والشرك في العالم أكثر من التعطيل؛ ولا يلزم من إثبات «التوحيد» المنافي للإشراك إبطال قول أهل التعطيل...	ص٦٦: والشِّرك في العالم أكثر من التَّعطيل؛ فيلزم من إثبات «التَّوحيد» المنافي للإشراك إبطالُ قول أهل التَّعطيل...
(٥/ ٤٩)، (٦/ ٨٤): وهو أحق من كل محمود والحمد [في ط.الفتاوى: بالحمد] والكمال من كل كامل وهو المطلوب.	ص٦٧: وهو أحقُّ بالحمد من كلِّ محمودٍ. والحمد والكمال متلازمان؛ فيلزم أنْ يستحقَّ أنواعَ الكمالات، وأن يكون أحقَّ بالكمال من كلِّ كاملٍ، وهو المطلوب.
(٥/ ٥٥-٥٦): قيل: وجود الجمادات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها أو واحداً منها في الأزل، فيمتنع وجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد سواء... (٦/ ٨٥): قيل: وجود المخلوقات كلها أو واحد منها يستلزم الحوادث كلها؛ أو واحد منها في الأزل ممتنع. ووجود الحوادث المتعاقبة كلها في آن واحد ممتنع سواء...	ص٦٨: قيل: وجود الحوادث كلِّها، أو واحدٍ منها، أو ما يستلزم الحوادث كلَّها، أو واحدًا منها في الأزل= ممتنعٌ. ووجود الحوادث المتعاقبة شيئا بعد شيءٍ كلِّها في آنٍ واحدٍ= ممتنعٌ، سواءٌ...
(٥/ ٥٨)، (٦/ ٨٩): وأن يكون القابل لها وهو الحيوان الأعمى الأصم الذي لا يقبل السمع والبصر أكمل منه...	ص٧٣: وأن يكون القابل لها -وهو الحيوان الأعمى الأصمُّ الذي يقبل السَّمع والبصر- أكملَ منه...

(٥/ ٥٩)، (٦/ ٩١): وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص فإنما أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام...	ص٧٥: **وإن أُرِيدَ بـ«الأعراض» و«الحوادثِ»:** علمُه، وقدرتُه، وكلامُه، وأفعالُه؛ فتسمية هذه أعراضًا وحوادثَ هو اصطلاحٌ خاصٌ، أحدث ذلك مَن أحدثه من أهل الكلام...
(٥/ ٥٠)، (٦/ ٩٦): فإن قيل بعد ذلك لا تكون ذاته ناقصة مسلوبة [في ط.المنار: متساوية] الكمال إلا بهذه الصفات... وأيضا فقول القائل: اكتمل بغيره ممنوع؛ فإنا لا نطلق على صفاته أنها غيره ولا أنها ليست غيره؛ على ما عليه «أئمة السلف»... ومنهم من يقول: أنا لاطلق [في ط.المنار: أطلق] عليها أنها ليست هي هو...	ص٧٩: **فإذا قيل بعد ذلك:** «تكون ذاته ناقصةً مسلوبةَ الكمال إلَّا بهذه الصِّفات(١)»... **وأيضًا: فقول القائل:** (استكمل بغيره) ممنوعٌ، فإنَّا لا نطلق على صفاته أنَّها غيرُه، ولا أنَّها ليست غيره، كما لا نطلق أنها هي هو، ولا نطلق أنَّها ليست هي هو، وليست غيره، على ما عليه أئمَّة السَّلف... ومنهم مَن يقول: «أنَا أُطلق عليها أنَّها ليست هي هو...
(٥/ ٥١)، (٦/ ٩٧): أما الأول فممتنع. وأما الثاني فهو حق ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها؛ كما لا يمكن وجودها بدونه وهذا كمال بنفسه لا بشيء مباين لنفسه... أو قال: بالله. فاسم الله متناول لذاته المتصفة بصفاته؛ وليست صفاته زائدة على مسمى أسمائه الحسنى...	ص٨٠: أمَّا الأوَّل؛ فممتنعٌ، وأمَّا الثَّاني؛ فهو حقٌّ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها، كما لا يمكن وجود ذاته بدون ذاته، فيكون كاملًا بما هو داخلٌ في مسمَّى نفسه، وواجبٌ بوجوبه، لا يمكن وجوده بدونه؛ وهذا كمالٌ بنفسه، لا بشيءٍ مباينٍ لنفسه... أو قال: «يا الله»، فاسم «الله» متناولٌ لذاته المتَّصفة بصفاته، ليست صفاته خارجةً عن مسمَّى اسمه؛ فلا يقال: «إنَّ صفاتِه زائدةٌ على مسمَّى أسمائه الحسنى»...
(٥/ ٥١)، (٦/ ٩٧): فالصفات زائدة عليها، وإن	ص٨٠: فالصِّفات زائدةٌ على هذه الذَّات، لكن لا تحقُّق في الخارج لهذه الذَّات المجرَّدة من الصِّفات. وإن...

(١) أي: إلا بهذه الصفات فتكون كاملة.

(٥/ ٥١)، (٦/ ٩٨): يقتضي إمكان جوهر تقوم به الصفات...	ص٨٢: يقتضي إمكانَ أنْ لا تقوم به الصِّفات...
(٥/ ٥١)، (٦/ ١٠١): وهذا كما يقال: لا يكون موجودا [في ط.المنار زيادة: ويقال أيضاً لا يكون موجودا] إلا أن يكون قديما واجبا بنفسه ولا يكون عالما قادرا إلا أن يكون حيا فإذا كانت صفاته متلازمة [في ط.الفتاوى: ملازمة (لذاته)] كان ذلك أبلغ في الكمال من جواز التفريق بينهما.	ص٨٥: وهذا كما يقال: لا يكون واجبًا بنفسه إلَّا أن يكون قديمًا، ولا يكون قديمًا واجبًا بنفسه إلَّا أن يكون موجودًا. ويقال أيضًا: لا يكون موجودًا إلَّا أن يكون قديمًا واجبًا بنفسه، ولا يكون عالمًا قادرًا إلَّا أن يكون حيًّا؛ فإذا كانت صفاته متلازمةً؛ كان ذلك أبلغَ في الكمال من جواز التَّفريق بينهما.
(٥/ ٥٥)، (٦/ ١٠٤): فالقول بالأعراض مركب من مقدمتين تلازمية واستثنائية...	ص٨٨: فالاعتراضُ مركَّبٌ من مقدِّمتين -تلازميَّة، واستثنائيَّة-...
(٥/ ٥٥)، (٦/ ١٠٦): وأما «المتفلسفة» فيقال لهم: القديم لا تحله الحوادث...	ص٩٠: وأمَّا «المتفلسفة»؛ فيقال لهم: القديم تحلُّه الحوادث...
(٥/ ٦١-٦٢)، (٦/ ١٠٧): هذا مبني على تجدد هذه الأمور بتجدد الإضافات والأحوال والاعدام؛ فإن الناس متفقون على تجدد هذه الأمور... فيقال: تجدد هذه المتجددات إن أوجب له كمالا فقد عدمه قبله وهو نقص وإن أوجب له نقصا لم يجز وصفه به.	ص٩١: هذا منقوضٌ بما يتجدَّد من الإضافات، والأحوال، والأعدام؛ فإنَّ النَّاس متَّفقون على تجدُّد هذه الأمور... فيقال: تجدُّد هذه المتجدِّدات: إن أوجب له كمالًا؛ فقد عَدِمَهُ قبله، وهو نقصٌ. وإن لم يوجب له كمالًا؛ لم يجز وصفه به.
(٥/ ٦٥)، (٦/ ١١٤): فصل: وقول القائل: «المناسبة» لفظ مجمل...	ص٩٩: فصلٌ: وقولُ القائل: (المحبة تقتضي مناسبةً بين المحبِّ والمحبوب، ومناسبةُ الرَّبِّ للخلق نقصٌ). فيقال: «المناسبة» لفظٌ مجملٌ...

(٥/ ٦٦)، (٦/ ١١٥): فدل على أن من جرده [في ط.المنار: جرد] عن «صفات الكمال والوجود» بأن لا يكون له علم كالجماد فالذي يعلم أكمل منه [بعدها في ط.المنار زيادة: والعالم الذي يحب المحمود ويبغض المذموم أكمل ممن لا يحبهما وأما أن يحبهما]؛ ومعلوم أن الذي يحب المحمود ويبغض المذموم: أكمل ممن يحبهما أو يبغضهما.	ص١٠٠: فدلَّ على أنَّ هذه من صفات الكمال. والموجودُ: إمَّا ألَّا يكون له علمٌ -كالجماد-؛ فالذي يعلم أكملُ منه، والعالم: إمَّا أنْ يحبَّ المحمودَ، ويبغض المذمومَ، وإمَّا ألَّا يحبَّهما، وإمَّا أن يحبَّهما. ومعلومٌ أنَّ الذي يحبُّ المحمودَ، ويبغض المذمومَ؛ أكملُ ممَّن يحبُّهما أو يبغضهما.
(٥/ ٧٣)، (٦/ ١٢٩): ويقولون: إذا قدرنا مريدا لا يميز بين مراده ومراد غيره...	ص١١٥: ويقولون: «إذا قدَّرنا مريدًا لا يُميِّز بين مرادٍ ومرادٍ...
(٥/ ٧٤)، (٦/ ١٣٠): لكن إرادته مقرونة بالعلم والحكمة؛ كان...	ص١١٦: لكنَّ إرادتَه مقرونةٌ بالعلم والحكمة؛ فلا يريد إلَّا ما يصلح إرادته في موجب العلم والحكمة= كان...

مَنهَجُ التَّحقِيق

ترسَّمتُ في تحقيق النصِّ وخدمته النهجَ المتَّبعَ فيما خرج من أعمال هذه السِّلسلة:

□ فقابلتُ النَّصَّ المحقَّقَ على الأصول الخطِّيَّة المعتمدة، وأشرتُ للفروق، وضبطتُ النَّصَّ وَفْقَ قواعد الإملاء المعاصر.

□ قرأتُ النَّصَّ ودقَّقت ألفاظَه وراجعتُ سياقاتِه، واجتهدتُ في إقامة نَصِّه؛ فـ:

- أثبتُّ (الصَّواب/ القراءة الرَّاجحة) في الصلب، وأشرت في الهامش إلى ما ورد في النسخ الأخرى، وتخفَّفت من ذكر الفروق غير المؤثرة وما كان من قبيل الغلط والسَّقط والتَّحريف ونحو ذلك.
- صوَّبتُ ما وقع في النسخ من تحريفات، واستدركتُ ما ظهر لي سقوطُه منها -وجعلته بين معقوفتينِ-، وأشرتُ لذلك في الهامش. وما قوي فيه الاحتمال أو وقع فيه التَّردُّد؛ أبقيت عليه مع التَّنبيه ومحاولة التَّوجيه وذكر المقترح في الهامش.

□ ميَّزتُ الزِّيادات الواردة في بعض النُّسخ -ولم أجعلها من قبيل السَّقط والفروق المعتادة بين النُّسخ-، وجعلتها بين نجمتين [* *]، وأشرتُ لها في الهامش، مع بيان السِّياق القديم قبل الإصلاح والزِّيادة؛ إن كان ثَمَّ اختلافٌ بين السِّياقينِ -القديم والجديد-.

□ ضبطتُ المشكل من الألفاظ والمصطلحات، واقتصرتُ في غالب ذلك على موضع الحاجة ومظنَّة الغلط. وما تردَّد ضبطُه واحتمل أكثرَ من وجهٍ؛ فإنِّي أُهمل ضبطَه بالشَّكل وأدع ذلك للقارئ.

□ اعتنيتُ بتنظيم النَّصِّ وتفقيره، وراعيتُ علاماتِ التَّرقيم.

□ وثَّقتُ النُّقول وعزوتها إلى مصادرها الأصليَّة أو الفرعيَّةِ قدر الإمكان.

□ اعتنيتُ بربط كلامِ المصنِّف بعضَه ببعضٍ؛ فتتبَّعتُ إحالاتِه وإشاراتِه إلى مواضع من كلامه -داخل الكتاب وخارجه- فأحلتُ عليها، حسب التَّقدير والإمكان.

□ ترجمتُ لغير المشهورين من الأعلام، ممَّن قدَّرت أنَّ في ترجمته فائدةً أو خدمةً للنَّصِّ.

□ علَّقتُ على مواضع من الكتاب؛ إمَّا بتتميم فائدةٍ، أو توجيه مشكِلٍ، أو تعيينِ مبهَمٍ، أو تنبيهٍ على تحريفٍ أو وهمٍ، أو إحالةٍ على موضعِ بسطٍ للمسألة، وغير ذلك.

□ عزوتُ الآيات لموضعها من القرآن الكريم.

□ خرَّجتُ الأحاديث والآثار تخريجًا مختصرًا ملائمًا لطبيعة النَّصِّ المحقَّق وغرض النشرة؛ فأكتفي بالصَّحيحينِ أو أحدِهما، وإن كان خارجهما فأكتفي بتخريجه من السُّنن الأربعة ومسند الإمام أحمد، وإلا فأُخَرِّجُهُ من أشهر المصادر مرتَّبة حسب الأقدميَّة، ورُبَّما نقلتُ بعضَ أحكام أئمَّة النَّقد المتقدِّمين.

□ قدَّمتُ للنَّصِّ المحقَّق بمقدمةٍ موجزةٍ عرَّفتُ فيها بالنَّصِّ، ووصفتُ الأصول الخطِّيَّةَ المعتمدة في التَّحقيق، وشرحتُ منهجَ العمل.

□ صنعتُ فهارسَ كاشفة تخدم القارئ وتقرِّب الكتاب.

نَماذِجُ مِنْ صُوَرِ الأُصُولِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَةِ

كتاب الكنز المغار

سؤال يتعلق بالكمال في حق ذي الإكرام والجلال

أجاب عنه العبد الفقير إلى الله تعالى شيخ مشايخ الإسلام نادرة
علماء الأنام بحر النقليات والعقليات قامع الشبهات الفلسفية
والخيالات الكلاميات مفتي أهل الشام ومصر وخراسان والحجاز والعراق
تقي الدين حامل راية المسلمين أبي العباس بن تيمية الحراني رضي الله عنه
وقدس الله روحه ونور ضريحه

وهذه تسمى الكلمة الجزرية لأن السائل عنها أهل الجزيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخنا وقدوتنا الإمام المجتهد المطلق شيخ مشايخ الإسلام حجة
الأئمة الأعلام نافذ كل علم في الإمام من حقائق الأشياء وشبهة
الفلاسفة وما بين ذلك من خرافات أهل الكلام تقي الملة والحق والدين
حامل راية المسلمين أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي المحاسن عبد الحليم بن أبي البركات
عبد السلام بن تيمية الحراني رضي الله عنه أنه سئل فقيل

أول النسخة (أ)

يماثله ما للمخلوق ولا يقاربه ومضاهيه فالرب تعالى مستحق للكمال
ومختص به على وجه لا يماثله فيه شيء فليس له سمي ولا كفو سواء كان الكمال
مما لا يثبت منه شيء للمخلوق كربوبية العباد والغنى المطلق ونحو ذلك
أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق فالذي يثبت للخالق منه نوع هو أعظم
مما يثبت من ذلك للمخلوق عظمة هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على
أدناها ومختص بذلك أن المخلوق يذم منه الكبر والتجبر وتزكيه
نفسه أحيانا ونحو ذلك ٥ وأما قول القائل فإن قلتم يجب قطع
النظر عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هي كمال أو نقص فكذلك
نحيل الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالا لذات ونقصا لأخرى
على ما ذكر فيقال بل يجب القول بالكمال الذي لا نقص فيه بحال للموجود
هو كمال مطلق لكل ما يتصف به وأيضا فالكمال الذي هو كمال للموجود
من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصا في بعض الصور لأنه لو كان نقصا
في بعض الصور لكان ما هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون
كمالا للموجود من حيث هو موجود ومن الطرق التي يعرف بها ذلك
أن يقدر موجودان أحدهما متصف بهذا والآخر بنقيضه فإنه
يظهر من ذلك أيهما أكمل وإذا قيل هذا أكمل من وجه وهذا أكمل من
وجه لم يكن كمالا مطلقا والله أعلم ٥

تم

آخر النسخة (أ)

٣٧

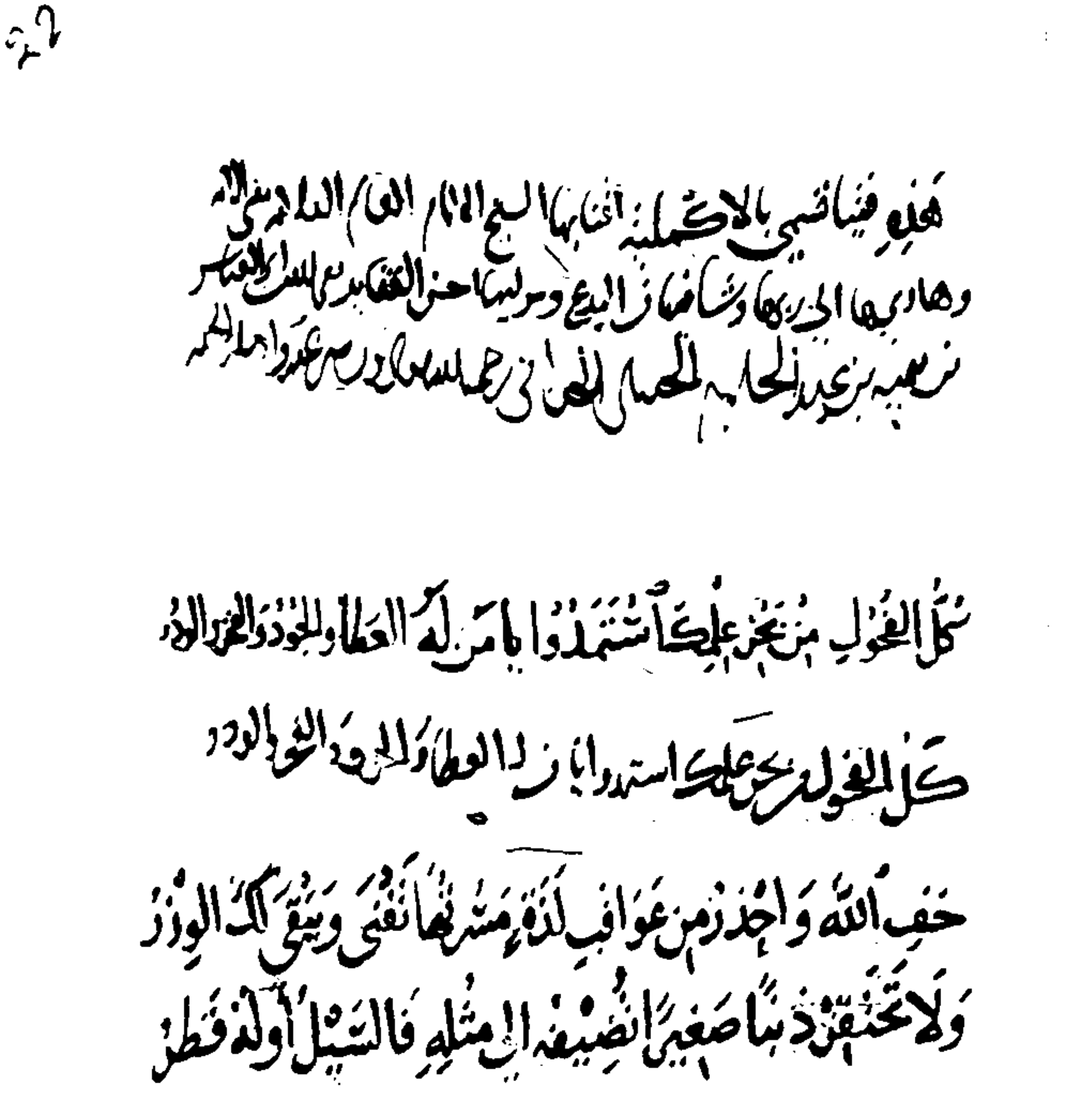
وجدت ــــــــــــ على النسخة المنقول منها ما صورته بخطي أيضاً
وهو بخط الإمام الحبر العلامة الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي
الحنبلي المقدسي الحنبلي الشهير بابن عبد الهادي رحمه الله وهو
سمع هذا الجواب عن لفظ المجيب شيخنا وشيخها الشيخ الإمام العلامة
الأوحد البارع الحجة العمدة المجتهد المحقق شيخ الإسلام علم الأعلام
تقي الدين أبي العباس أحمد العلامة شهاب الدين عبد الحليم بن شيخ الإسلام مجد الدين
عبد السلام بن تيمية المشايخ الأئمة العلماء الحافظ جمال الدين أبو الحجاج
يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي وتاج الدين محمود بن عبد الكريم
ابن محمود الفارقي وشرف الدين محمد بن المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي وشمس
محمد بن يوسف بن عبد الواحد بن الدين ... ... وأبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن
رشيق المالكي وشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي وشمس الدين عبد الله بن
سعد الله بن عبد الله عبد الأحد بن نجيح الحراني وأخوه زين الدين عمر وشمس الدين
محمد بن علي بن بدران المقدسي وشمس الدين محمد بن تمام بن يحيى السراج وعلاء الدين
عبد الله بن سليمان بن عبد الكريم الأنصاري وزين الدين عمر بن أبي بكر بن إبراهيم بن معالي
المهني وجنيد بن محمد الشعبي وعلاء الدين طيبرس بن عبد الله العادلي
والشيخ عبد الله بن موسى الجزري وبدر الدين محمد بن يونس بن علي الحسيني الصالحي
ومحمد الغزي ولؤلؤ التاجر مملوك علي وابن العم محمد بن عمر الساباطي ومحمد بن إبراهيم بن ...

لعله الوزير

السماع، النسخة (أ)

الوافي وهو كاتب السماع في الاصل يوم الاحد ثالث عشر رجب
سنة ست عشر وسبعمائة بدار الحديث الاشرفية بدمشق المحروسة
نقله من خط ابن الواني محمد بن عبد الله بن العز المحب المقدسي ومن خطه
محمد بن سعيد بن الكمال الكراني

السماع، النسخة (أ)



هذه [illegible] بالأكملية أنشأها الشيخ الإمام العالم العلامة [illegible]
وهادي بها الى ربها [illegible] [illegible] عن العقائد [illegible]
[illegible] بن [illegible] الحاجب [illegible] رحمه الله [illegible]

كُلُّ الفُحُولِ مِنْ بَحْرٍ عَلِيكَ اسْتَمَدُّوا يَا مَنْ لَهُ العَطَا وَالجُودُ وَالعِزُّ وَالمَدَدْ

كل الفحول من بحر عليك استمدوا يا من له العطا والجود والعز والمدد

خَفِ اللهَ وَاحْذَرْ مِنْ عَوَاقِبِ لَذَّةٍ مَسَرَّتُهَا تَفْنَى وَيَبْقَى لَكَ الوِزْرُ
وَلَا تَحْتَقِرْ ذَنْبًا صَغِيرًا لِضَعْفِهِ إِلَى مِثْلِهِ فَالسَّيْلُ أَوَّلُهُ قَطْرُ

غاشية النسخة (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم
المسؤول من علماء الإسلام والسادة الأعلام أحسن الله
ثوابهم وأكرم نزلهم ومآلهم أن يرفعوا حجاب الإجمال ويكشفوا
قناع الإشكال عن معتقد جميع أرباب الملل وأهل النحل يتفقون
عليها ومستندون في آرائهم إليها حاشى مكابرا منهم معاندا
وكانوا لربوبية الله جاحدا وهي أن يقال هذه صفة كمال
فيجب لله إثباتها وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها لكنهم في
تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون وفي تعيين
الصفات لأجل التقسيم مختلفون فأهل السنة يقولون
إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها
من الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين والغضب
والرضى والصفات الفعلية كالمجيء والنزول ولا
تستوي صفات كمال وأضدادها صفات نقص والفلا
سفة يقولون اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا
فقد استكمل بغيره فيلزم ناقصا بذاته وإن أوجب له نقصا

أول النسخة (ش)

٤٣

وجد لم يكن كالا مطلقا ٥ والله اعلم والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
ووافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر
المحرم من شهور سنة وثلاثين وتسع مئة بلغ مقابلة بحسبه
مقابلها

آخر النسخة (ش)

(١)

مسألة الأكملية والكمال

أجاب عنها شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم
بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته وأسكنه
بحبوحة جنته بفضله ورحمته
ونفعنا ببركته
آمين

غاشية النسخة (ت)

بسم الله الرحمن الرحيم السؤال من علماء الإسلام السادة الأعلام أحسن الله ثوابهم وأكرم نزلهم ومآبهم أن يرفعوا حجاب الإجمال ويكشفوا قناع الإشكال عن مقالة جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ومستدلون بها حاشى مكابر منهم معاندا أو كافر الربوبية لله تعالى جاحدا وهي أن يقال هذه صفة كمال فيجب إثباتها وهذه صفة نقص فيجب انتفاؤها لكنهم في تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون وفي تعيين الصفات لأحد القسمين مختلفون وأهل السنة يقولون إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والكلام والعلم وغيرها من الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين والغضب والرضا والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستوا صفات كمال وأضدادها صفات نقصان والفلاسفة يقولون اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره ويكون ناقصا بذاته وإن أوجب له نقصا لم يجز اتصافه بها والمعتزلة يقولون لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقرا إليها وهي مفتقرة إليه فيكون الرب سبحانه وتعالى مفتقرا إلى غيره ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم مركب والمركب ممكن محتاج وذلك عين النقص ويقولو

أو

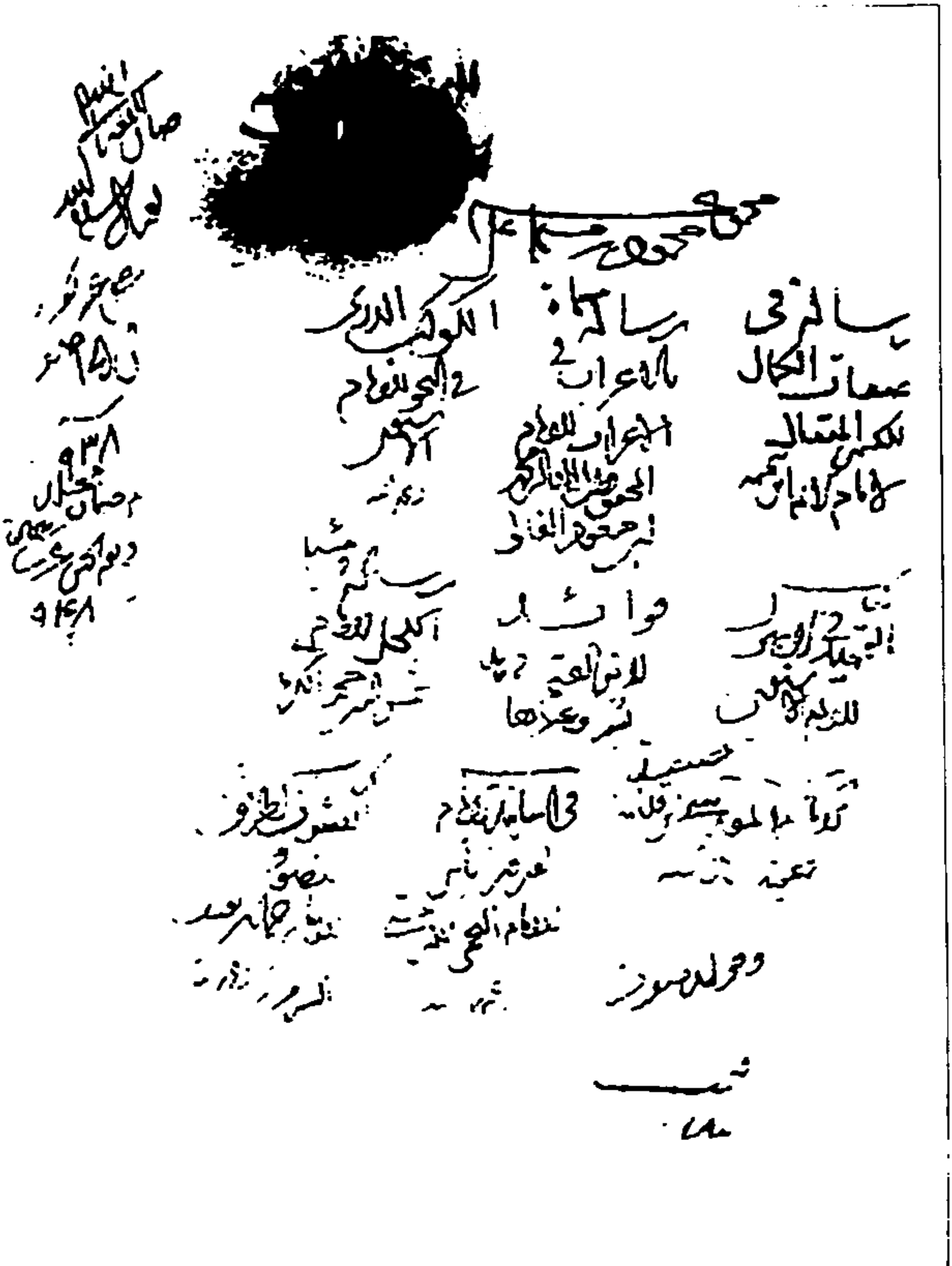
أول النسخة (ت)

منه نوع هو اعظم مما نسب من ذلك لخلقه عظمة هو اعظم
من فضل اعلا المخلوقات على ادناها وملخص ذلك ان المخلوق
يذم منه الكبريا والتجبر وتزكيه نفسه واما قول السايل وان
قلنا نحن نقطع النظر عن متعلق الصفه وننظر فيها هل هي كمال او نقص
فذلك لا يجب الحكم عليها باحدهما لانه قد يكون كمالا لذات نقصا للاخرى
على ما ذكر مثاله ... بل نحن نقول الكمال الذي لا نقص فيه
الممكن الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به وايضا فالكمال الذي
هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع ان يكون نقصا في بعض
الصور لان ما كان نقصا في بعض الصور فانما هو كمال النوع من الموجودات
دون نوع فلا يكون كمالا للموجود من حيث هو موجود ومن الطرق
التي بها نعرف ذلك ان نقدر موجودين احدهما متصف بهذا والاخر
بنقيضه فانه يظهر من ذلك ايهما اكمل واذا قيل هذا اكمل من وجه
وهذا انقص من وجه لم يكن كمالا مطلقا والله اعلم هذا اخر الجواب

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
امين

بلغ مقابلة حسب الطاقة

آخر النسخة (ت)



غاشية النسخة (م)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما أما بعد فقد سئل
الإمام العلامة شيخ الإسلام ومفتي فرق الأنام أبو العباس أحمد
بن عبد الحليم بن عبد السلام العالم الرباني والحبر النوراني
ابن تيمية الحراني رضي الله عنه وأرضاه فقيل المسؤول من علماء
الإسلام والسادة الأعلام أن يتفضلوا بجواب الإجمال في كشف
قناع الإشكال عن مقدمة جميع أرباب الملل والنحل متفقون
عليها ومستندون في إثباتها إليها حاشى نفر منهم معاند وكان
لربوبية الله تعالى جاحدا وهي أن الله تعالى منزه عن صفة كمال وجب إثباتها
وهذه صفة نقص فتعين انتفاؤها لكنهم في تحقيق مناطها وأفراد
الصفات متنازعون وفي تعيين الصفات لأحد الفريقين مختلفون
فأهل السنة يقولون إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة
والكلام والعلم وغيرها من الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين
والغضب والرضى والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستواء
صفات كمال وأضدادها صفات نقصان والفلاسفة تقول
اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره
فيكون ناقصا بذاته وإن أوجب له نقصا لم يجز اتصافه بها
والمعتزلة يقولون لو قامت بذاته صفات وجودية
لكان مفتقرا إليها وهي مفتقرة إليه فيكون الرب سبحانه
مفتقرا إلى غيره ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم والجسم مركب
والمركب ممكن محتاج وذلك عين النقص ويقولون أيضا
لو قدر على العباد أعمالهم وعاقبهم عليها كان ذلك نقصا ظالما
وذلك نقص وخصومهم يقولون لو كان في ملكه ما لا يريد لكان
نقصا والكلابية ومن تبعهم ينفون صفات أفعاله ويقولون لو قامت
الحوادث

أول النسخة (م)

وهذا لا ينافي أن ما كان كمالاً للوجود من حيث هو وجود
فالخالق أحق به ولكن بفقدان الكمال الذي يوصف
المخلوق بما هو أكمل منه إذا وصف الخالق بما هو منه فالذي
للخالق لا يماثله المخلوق ولا يقاربه وهذا حق فالرب تعالى
مستحق للكمال مختص بعلى وجه لا يماثله فيه شيء فليس له سمي
ولا كفو ولو كان الكمال فيما أثبت منه نوع للمخلوق كربوبية
العباد والغنى المطلق ونحو ذلك أو كان مما يثبت منه نوع
للمخلوق فالذي يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما يثبت لكل
المخلوق وعظمه هو أعظم من فضل أعلى الجواهر على أدناها
وذكر أن المخلوق يذم منه الكبرياء والتجبر وتزكية نفسه
أحياناً ونحو ذلك وأما قول السائل فإن قلتم نحن نقطع النظر
عن متعلق الصفة وننظر فيها هل هي كمال أو نقص فكذلك نحيل
الحكم عليها بأحدهما لأنها قد تكون كمالاً لذات نقصاً لأخرى
على ما ذكر فيقال نحن نقول إن الكمال الذي لا نقص فيه الممكن
الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به وأيضاً فالكمال الذي
هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون
نقصاً في بعض الصور لأن ما كان نقصاً في بعض الصور
فإنما هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع فلا يكون
كمالاً للوجود من حيث هو وجود ومن الطرق التي بها
يعرف ذلك أن يقدر موجودان أحدهما متصف بهذا
والآخر متصف بنقيضه فإنه يظهر من ذلك أيهما الكمل وإذا قيل هذا
أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالاً مطلقاً
والله أعلم آخرها والحمد لله رب العالمين
تم السؤال المعروف بالكمال في بيان الأكملية لصفات الكبرى
المتعالي الذي له الكمال الذي لا مماثلة بكمال

يوم السبت سنة ... ربيع الأول ... وسبعمائة
حرره محمد بن عمر ... الرحمن ... الله ... السنة المحضة

كلام [right margin]

بنقيضه [right margin]

آخر النسخة (م)



النَّصُّ المُحَقَّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

أنبأنا شيخُنا وقدوتُنا الإمامُ المجتهد المطلق، شيخُ مشايخ الإسلام، حُجَّةُ الأئمَّة الأعلام، ناقدُ كلِّ عِلْمٍ في الأنام -من حقائق الأنبياء، وشبه الفلاسفة، وما بين ذلك من خرافات أهلِ الكلام-، تقيُّ الملَّة والحقِّ والدِّين، وحاملُ راية المسلمين، أبو العبَّاس، أحمدُ بن أبي المحاسن عبد الحليم بن أبي البركات عبد السَّلام بن تيمية الحرَّانيُّ ﷺ أنه سئل، فقيل[١]:

المسؤول من علماء الإسلام، والسَّادة الأعلام -أحسن الله ثوابهم، وأكرم نزلهم ومآبهم-، أن يرفعوا حجاب الإجمال، ويكشفوا قناع الإشكال عن مقدِّمةٍ، جميعُ أرباب الملل والنِّحل متَّفقون عليها، ومستنِدون في آرائهم إليها، حاشا مكابرًا منهم معاندًا، وكافرًا لربوبيَّة الله تعالى جاحدًا.

وهي أن يقال: هذه صفة كمالٍ؛ فيجب لله إثباتُها، وهذه صفة نقصٍ؛ فيتعيَّن انتفاؤها. لكنَّهم في تحقيق مناطها في أَفراد الصِّفات متنازعون، وفي تعيين الصِّفات لأحد[٢] القسمين مختلفون.

فأهل السُّنَّة يقولون: إثبات السَّمع، والبصر، والحياة، والقدرة، والعلم، والكلام، وغيرها من الصِّفات الخبريَّة -كالوجه واليدين، والعينين[٣]، والغضب، والرِّضا-، والصِّفات الفعليَّة -كالضَّحك، والنُّزول، والاستواء= صفاتُ كمالٍ، وأضدادُها صفات نقصٍ[٤].

---

(١) من قوله: «أنبأنا شيخنا...» إلى هنا؛ من (أ)، وسبق الإشارة إلى مقدمات النسخ (ص١٧).
(٢) في (أ، ش، ت): «لأجل»، والمثبت من (م). (٣) في (أ، ت، م): «والعين»، والمثبت من (ش).
(٤) في (ش، ت، م): «نقصان»، والمثبت من (أ).

والفلاسفة يقولون: اتِّصافه بهذه الصِّفات إنْ أوجب له كمالًا؛ فقد استكمل بغيره، فيكون ناقصًا بذاته، وإنْ أوجب له نقصًا؛ لم يجز اتِّصافه بها.

والمعتزلة يقولون: لو قامت بذاته صفاتٌ وجوديَّةٌ؛ لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرةٌ إليه، فيكون الرَّبُّ مفتقرًا إلى غيره. ولأنَّها أعراضٌ لا تقوم إلا بجسمٍ، والجسم مركَّبٌ، والمركَّبُ ممكنٌ محتاجٌ، وذلك عينُ النَّقص.

ويقولون أيضًا: لو قَدَّرَ على العباد أعمالهم، وعاقبهم عليها؛ كان ظالمًا، وذلك نقصٌ. **وخصومهم يقولون:** لو كان في ملكه ما لا يريده؛ لكان نقصًا.

والكُلَّابية ومَن تبعهم ينفون صفاتِ أفعاله، ويقولون: لو قامت به لكان محلًا للحوادث، والحادث إن أوجب له كمالًا فقد عَدِمَهُ قبله، وهو نقصٌ، وإن لم يوجب له كمالًا لم يجز وصفه به.

وطائفةٌ منهم ينفون صفاتِه الخبريَّة؛ لاستلزامِها «التَّركيبَ» المستلزِمَ للحاجة والافتقارِ.

وهكذا نفيُهم أيضًا لمحبَّته؛ لأنَّها مناسَبةٌ بين المحبِّ والمحبوب، ومناسبة الرَّبِّ للخلق نقصٌ.

وكذا رحمته؛ لأنَّ الرَّحمة رِقَّة تكون في الرَّاحم، وهي ضعفٌ وخوَرٌ في الطَّبيعة، وتألُّم على المرحوم، وهو نقصٌ.

وكذا غضبُه؛ لأنَّ الغضب غليان دم القلب طلبًا للانتقام.

وكذا نفيُهم لضَحكه وتعجُّبِه؛ لأنَّ الضَّحك خفَّة روحٍ تكون لتجدُّد ما يسرُّ، واندفاعِ ما يضرُّ، والتَّعجُّب استعظامٌ للمُتعجَّب منه.

ومنكرو النُّبوَّات يقولون: ليس الخلق بمنزلة أن يُرسل الله إليهم رسولًا، كما أنَّ أطراف النَّاس ليسوا أهلًا أن يُرسل السُّلطان إليهم رسولًا.

والمشركون يقولون: عظمة الرَّبِّ وجلالُه تقتضي ألَّا يُتقرَّب إليه إلَّا بواسطةٍ وحُجَّابٍ، فالتَّقرُّب إليه ابتداءً من غير شفعاءَ ووسائطَ؛ غضٌّ من جنابه الرَّفيع.

هذا، وإنَّ القائلين بهذه المقدِّمة لا يفون بمقتضاها، ولا يطْردونها، **فلو قيل لهم**: «أيُّما أكمل: ذاتٌ توصَف بسائر أنواع الإدراكات -من الشَّمِّ، والذَّوق، واللَّمس-، أم ذاتٌ لا توصَف بها كلِّها؟»؛ **لقالوا**: «الأُولى أكملُ»، ولم يصفوا بها كلِّها الخالقَ.

وبالجملة: فالكمال والنَّقصُ من الأمور النِّسبيَّة، والمعاني الإضافيَّة؛ فقد تكون الصِّفة كمالًا لذاتٍ، ونقصًا لأخرى، وهذا نحو الأكل، والشُّرب، والنِّكاح؛ كمالٌ للمخلوق، نقصٌ للخالق، وكذا التَّعاظم، والتَّكبُّر، والثَّناءُ على النَّفس؛ كمالٌ للخالق، نقصٌ للمخلوق.

وإذا كان الأمر كذلك، فلعلَّ ما تذكرونه من صفات الكمال، إنَّما يكون كمالًا بالنِّسبة إلى الشَّاهد، ولا يلزم أن يكون كمالًا للغائب كما بُيِّن؛ لا سيَّما مع تباين الذَّاتينِ.

وإن قلتم: «نحن نقطع النَّظر عن متعلَّق الصِّفة، وننظر فيها: هل هي كمالٌ أو نقصٌ؟»= فذلك[١] يُحيل الحكم عليها بأحدهما؛ لأنَّها قد تكون كمالاً لذاتٍ، نقصًا لأخرى، على ما ذُكر[٢].

وهذا من[٣] العجب؛ أنَّ مقدِّمةً وقع عليها الإجماعُ، هي منشأ الاختلاف والنِّزاع!

فرضي الله عمَّن بيَّن لنا بيانًا شافيًا[٤] يشفي العليل، ويجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدَّليل، إنَّه تعالى سميع الدُّعاء، وأهلُ الرَّجاء، وهو حسبُنا، ونِعم الوكيلُ.

---

(١) في (أ، ش): «فلذلك»، والمثبت من (ت، م)، وهو الموافق لما سيأتي (ص١٢٥).

(٢) قوله: «على ما ذكر» في (م): «كما ذكر»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٣) قوله: «وهذا من» كذا في جميع النسخ، ولعل الأليق: «هذا، ومن».

(٤) ليست في (أ، ش، ت)، والمثبت من (م).

فأجاب[١] رضي الله عنه

الحمد لله ربِّ العالمين[٢].

الجواب عن هذا السُّؤال مبنيٌّ على مقدِّمتين: إحداهما[٣]: أنْ يُعلَم:

- أنَّ الكمال ثابتٌ لله، بل الثَّابت له هو أقصى ما يمكن من «الأكمليَّة»، بحيث لا يمكن وجودُ كمالٍ لا نقصَ فيه إلَّا وهو ثابتٌ للرَّبِّ تعالى، يستحقُّه بنفسه المقدَّسة، وثبوت ذلك يستلزم نفْيَ نقيضِه؛ فثبوت الحياة يستلزم نفيَ الموت، وثبوتُ العلم يستلزم نفيَ الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفيَ العجز.

- وأنَّ هذا الكمال ثابتٌ له بمقتضى الأدلَّة العقليَّة، والبراهينِ اليقينيَّة، مع دلالة السَّمع على ذلك.

ودلالةُ القرآن على الأمور نوعان:

▫ أحدهما: خبرُ اللهِ الصَّادقُ؛ فما أخبر الله ورسوله به، فهو حقٌّ كما أخبر الله به.

▫ والثَّاني: دلالة القرآن بضرب الأمثالِ، وبيانِ الأدلَّة العقليَّة الدَّالَّة على المطلوب. فهذه دلالةٌ شرعيَّةٌ عقليَّةٌ؛ فهي شرعيَّةٌ؛ لأنَّ الشَّرع دلَّ عليها، وأرشد إليها، وعقليَّةٌ؛ لأنَّه[٤] تُعلم صحَّتُها بالعقل، ولا يقال: إنَّها لم تُعلم إلاَّ بمجرَّد الخبر.

---

(١) في (ش، ت): «أجاب»، والمثبت من (أ، م).

(٢) قوله: «رب العالمين» ليس في (ش، ت)، والمثبت من (أ، م).

(٣) وسيأتي الكلام على المقدمة الثانية (ص٦٨).

(٤) كذا في جميع النسخ، والأليق: «لأنها».

وإذا أخبر الله بالشَّيء ودلَّ عليه بالدَّلالات العقليَّة؛ صار مدلولًا عليه بخبره، ومدلولًا على دليله العقليِّ الذي يُعلم به، فيصير ثابتًا بالسَّمع، والعقل، وكلاهما داخلٌ في دلالة القرآن التي تُسمَّى «الدَّلالةَ الشَّرعيَّة».

وثبوت معنى الكمال قد دلَّ عليه القرآن بعباراتٍ متنوِّعةٍ دالَّةٍ على معانٍ متضمِّنةٍ لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيلِ محامده، وأنَّه له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه الحسنى، ونحو ذلك= كلُّه دالٌّ على هذا المعنى.

[*وقد جاء[1] لفظ: «**الكامل**» فيما رواه عليُّ بنُ أبي طلحةَ، عن ابن عبَّاسٍ ﵄ في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[2] أنَّ «**الصَّمد**»: المستَحِقُّ للكمال، فهو[3] السَّيِّد الذي قد كمُل في سؤدده، والشَّريف الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد كمُل في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حِلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جَبروته، والعالمُ الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الشَّريف الذي قد كمُل في جميع الشَّرف والسُّؤدد، وهو الله سبحانه، هذه صفته[4]، لا تنبغي إلا له، ليس له كُفْؤٌ، وليس كمثله شيءٌ[5]*][6].

وهكذا سائر صفات الكمال، ولم نَعلم أحدًا من الأُمَّة نازع في هذا المعنى، بل هذا المعنى مستقرٌّ في فطر الناس، بل هم مفطورون عليه، فإنَّهم كما أنَّهم

---

(١) في (ش): «ثبت»، وهي ملحقة بطرَّتها، والمثبت من (أ، م).

(٢) الإخلاص: (١، ٢).

(٣) في (ش): «وهو»، والمثبت من (أ، م).

(٤) قوله: «هذه صفته» في (ش): «وهذه صفة»، والمثبت من (أ).

(٥) أخرجه الطبري (٢٤/ ٧٣٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٩٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٨).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م). وقوله: «السيد الذي... إلخ» في (م): «العالم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته».

مفطورون على الإقرار بالخالق؛ فهم مفطورون على أنه أجلُّ، وأكبر، وأعلى، وأعلم، وأكمل[١] من كلِّ شيءٍ.

وقد بيَّنَّا في غير هذا الموضع[٢]: أنَّ الإقرار بالخالق وكمالِه يكون فطريًّا ضروريًّا في حقِّ مَن سلِمت فطرتُه -وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلَّة الكثيرة-، وقد يحتاج إلى الأدلَّة عليه كثيرٌ من النَّاس عند تغيُّر الفطرة، وأحوالٍ تَعرض لها.

وأمَّا لفظ «الكامل»؛ فقد نقل الأشعريُّ عن الجبَّائيِّ أنَّه كان يمنع أن يُسمَّى الله «كاملًا»، ويقول: «الكامل» الذي له أبعاضٌ مجتمعةٌ[٣].

وهذا النِّزاع إن كان في المعنى فهو باطلٌ، وإن كان في اللَّفظ فهو نزاعٌ لفظيٌّ.

والمقصود هنا: أنَّ ثبوتَ الكمال له ونفيَ النَّقائص عنه؛ ممَّا يُعلم بالعقل.

وزعمت طائفةٌ من أهل الكلام، ومَن وافقهم[٤] -كأبي المعالي، والرَّازيِّ، والآمديِّ، وغيرهم[٥]-، أنَّ ذلك لا يعلم إلاَّ بالسَّمع الذي هو الإجماعُ، وأنَّ نفيَ الآفات والنَّقائص عنه؛ لم يُعلم إلَّا بالإجماع، وجعلوا الطَّريق التي بها نفوا عنه ما نفوه؛ إنَّما هو نفيُ مسمَّى «الجسم»، ونحو ذلك، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكلِّمة الصِّفاتيَّة -كالأشعريِّ، والقاضي أبي بكرٍ، وأبي إسحاقَ[٦]-، ومَن قبلهم

---

(١) قوله: «وأعلى، وأعلم، وأكمل» في (أ): «وأعلى وأكمل»، وفي (م، ت): «وأكمل وأعلى» -قوله: «وأعلى» في (م) ورد في الطرَّة ورمز له بـ«خ» إشارة لوروده في نسخة-، والمثبت من (ش).

(٢) انظر: «الدرء» (٣/ ٧٢، ١٣٥) (٧/ ٣٥٢) (٨/ ٤٥٤)، «الأصبهانية» (ص١٥٧)، «الفتاوى» (٢/ ٦، ١٥، ١٦، ١٩)، «جامع المسائل» (٦/ ١٤٢)، «جامع الرسائل» (١/ ١٤-١٦).

(٣) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص٥٤٣).

(٤) قوله: «ومن وافقهم» ليس في (ش، ت)، والمثبت من (أ، م).

(٥) انظر: «الإرشاد» (ص٣٣١)، «المحصَّل» (ص٤٠١)، «الأربعين» (ص١٧٢)، «المطالب العالية» (٣/ ١٩٥)، «نهاية العقول» (٢/ ٤٢)، «أبكار الأفكار» (٢/ ٢٧، ٧٦، ٧٩) -«الدرء» (٤/ ٨٤)-، «نقد المحصَّل» (ص٥٦٥)، «المختصر الكلامي» (ص٨٤٤)، «الشرح الجديد» للقوشجي (ص٧٦).

(٦) هو الإسفراييني.

من السَّلف والأئمَّة في إثبات السَّمع والبصر والكلام له بالأدلَّة العقليَّة، وتنزيهه عن النَّقائص بالأدلَّة العقليَّة.

ولهذا صار هؤلاء يعتمدون في إثبات هذه الصِّفات على مجرَّد السَّمع، ويقولون: إذا كنَّا نُثبت هذه الصِّفات بناءً على نفيِ الآفات، ونفيُ الآفات إنَّما يكون بالإجماع الذي هو دليلٌ سمعيٌّ، [*والإجماعُ إنَّما يثبت بأدلَّةٍ سمعيَّةٍ من الكتاب والسُّنَّة؛ قالوا: والنُّصوص المثبتةُ للسَّمع، والبصر، والكلام، أعظم من الآيات الدَّالَّة على كون الإجماع حُجَّةً*][1]= فالاعتماد في إثباتها ابتداءً على الدَّليل السَّمعيِّ -الذي هو القرآنُ- أَولى وأَحرى.

والذي اعتمدوا عليه في النَّفي مِن نفي مسمَّى «المتحيِّز» ونحوِه؛ مع أنَّه بدعةٌ في الشَّرع لم يأت به كتابٌ ولا سنَّةٌ ولا أثرٌ عن أحدٍ من الصَّحابة والتَّابعين= هو[2] متناقضٌ في العقل، لا يستقيم في العقل؛ فإنَّه ما من أحدٍ ينفي شيئًا؛ خوفًا من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوفُ به جسمًا؛ إلَّا قيل له فيما أثبته نظيرَ ما قاله فيما نفاه، وقيل له فيما نفاه نظيرَ ما يقوله فيما أثبته؛ كالمعتزلة لمَّا أثبتوا أنه حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ؛ وقالوا[3]: «إنَّه[4] لا يوصَف بالحياة، والعلم، والقدرة، والصِّفات؛ لأنَّ هذه أعراضٌ لا يوصف بها إلَّا ما هو جسمٌ، ولا يُعقل موصوفٌ بها إلَّا جسمٌ».

فقيل لهم: فأنتم وصفتموه بأنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، ولا يوصف شيءٌ بأنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ إلَّا ما هو جسمٌ، ولا يُعقل موصوفٌ[5] بهذه الصِّفات إلاَّ ما هو جسمٌ، فما كان جوابكم عن الأسماء؛ كان جوابنا عن الصِّفات. فإن جاز أن يقال: «بل يسمَّى

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش).

(٢) في (م): «فهو»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٣) في (م): «قالوا»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٤) ليست في (أ، ت، م)، والمثبت من (ش).

(٥) في (أ، ش، م): «موصوفا»، والمثبت من (ت).

بهذه الأسماء ما ليس بجسمٍ»؛ جاز أن يقال: «فكذلك يوصف بهذه الصِّفات ما ليس بجسمٍ»، وأن يقال: «هذه الصِّفات ليست أعراضًا».

وإن قيل: لفظ «الجسم» مجملٌ أو مشتركٌ، وإنَّ المسمَّى بهذه الأسماء لا يجب أن يماثله غيرُه، ولا أن يَثبت له خصائصُ غيرِه؛ جاز أن يقال: «الموصوف بهذه الصِّفات لا يجب أن يماثله غيره، ولا أن يثبت له خصائص غيره».

وكذلك إذا قال نُفاة الصِّفات المعلومة بالشَّرع، أو بالعقل مع الشَّرع -كالرِّضا والغضب، والحبِّ، والفرح، ونحو ذلك-: «هذه الصِّفات لا تُعقل إلَّا لجسمٍ[1]».

قيل له[2]: هذه بمنزلة الإرادة والسَّمع والبصر والكلام؛ فما لزم في أحدهما لزم في الآخر مثلُه.

وهكذا نفاة الصِّفات -من الفلاسفة ونحوهم-، إذا قالوا: «ثبوت هذه الصِّفات يستلزم كثرة المعاني فيه، وذلك يستلزم كونه جسمًا أو مركَّبًا».

قيل لهم: هذا كما أثبتُّم أنَّه «موجودٌ»، «واجبٌ»، «قائمٌ بنفسه»، وأنَّه «عاقلٌ» و«معقولٌ» و«عقلٌ»، و«لذيذٌ» و«ملتذٌّ» و«لذَّةٌ»، و«عاشقٌ» و«معشوقٌ» و«عشقٌ»، ونحو ذلك.

فإن قالوا: «هذه ترجع إلى معنًى واحدٍ».

قيل لهم: إنْ كان هذا ممتنعًا؛ بطل الفرق. وإن كان ممكنًا؛ أمكن أن يقال في تلك مثل هذه، فلا فرق بين صفةٍ وصفةٍ.

والكلام على ثبوت الصِّفات، وبطلان أقوال النُّفاة مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3].

---

(١) في (ت): «بجسم»، وفي (م): «للجسم»، والمثبت من (أ، ش).

(٢) كذا في جميع النسخ بصيغة المفرد.

(٣) منها: «التدمرية» (ص١٢-٣١)، «البيان» (٤/ ٦٢٨)، «جامع المسائل» (٣/ ٣٤٨-٣٤٩)، «الدرء» (٣/ ٤٣٢).

والمقصود هنا: أنْ نبيِّن أنَّ ثبوت الكمال لله تعالى معلومٌ بالعقل، وأنَّ نقيض ذلك منتفٍ عنه؛ فإنَّ الاعتماد في الإثبات والنَّفي على هذه الطَّريق مستقيمٌ في العقل والشَّرع، دون تلك، خلافَ ما قاله هؤلاء المتكلِّمون.

وجمهور أهل الكلام والفلسفة يوافق على أنَّ الكمال لله تعالى ثابتٌ بالعقل -والفلاسفةُ تسمِّيه «التَّمام»[(١)]-، وبيان ذلك من وجوهٍ:

منها: أن يقال: «قد ثبت أنَّ الله قديمٌ بنفسه، غنيٌّ بنفسه، واجبُ الوجود بنفسه، قَيُّومٌ بنفسه، خالقٌ بنفسه»، إلى غير ذلك من خصائصه. والطَّريقةُ المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذه المعاني؛ فإذا قيل: «الموجود[(٢)]: إمَّا واجبٌ، وإما ممكنٌ، والممكنُ لا بدَّ له من واجبٍ، فيلزم ثبوت الواجب على التَّقديرين»؛ فهو مثل أنْ يقال: «الموجود: إمَّا قديمٌ، وإمَّا حادثٌ، والحادثُ لا بدَّ له من قديمٍ، فيلزم ثبوت القديم على التَّقديرين؛ والموجود: إمَّا غنيٌّ، وإمَّا فقيرٌ، والفقيرُ لا بُدَّ له من الغنيِّ، فيلزم[(٣)] وجود الغنيِّ على التَّقديرين؛ والموجود: إمَّا قيُّومٌ بنفسه، وإمَّا غير قيُّومٍ، وغير القيُّوم لا بدَّ له من القيُّوم، فيلزم ثبوت القيُّوم على التَّقديرين؛ والموجود: إمَّا مخلوقٌ، وإمَّا غير مخلوقٍ، والمخلوقُ لا بدَّ له من خالقٍ غيرِ مخلوقٍ، فيلزم ثبوت غير المخلوق على التَّقديرين»، ونظائر ذلك متعدِّدةٌ.

ثم يقال: هذا الواجبُ القديمُ الخالقُ: إمَّا أن يكون ثبوتُ الكمالِ الذي لا نقصَ فيه الممكنِ الوجودِ ممكنًا له، وإمَّا ألَّا يكون؛ والثَّاني ممتنعٌ:

□ لأنَّ هذا ممكنٌ للموجود المحدَث الفقير[(٤)] الممكن، فَلأَنْ يمكنَ للواجب

---

(١) انظر: «الشفا» (١/ ١٨٦-١٨٩، ٣٥٥)، «التعليقات» (ص٦٩) كلاهما لابن سينا.

(٢) في جميع النسخ: «الوجود»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (أ، ش) -هنا وفي الموضعين الآتيين-: «فلزم»، والمثبت من (ت، م).

(٤) في (م): «المفتقر»، والمثبت من (أ، ش، ت).

الغنيِّ القديم بطريق الأَولى والأَحرى؛ فإنَّ كلاهما[١] موجودٌ. والكلامُ في الكمال الممكنِ الوجود الذي لا نقصَ فيه.

فإذا كان الكمال الممكنُ الوجودِ ممكنًا للمفضول؛ فَلَأَنْ يُمكِنَ للفاضل بطريق الأَولى.

□ ولِأَنَّ ما كان ممكنًا لما هو وجودُه ناقصٌ؛ فَلَأَنْ يمكنَ لما هو وجودُه أكملُ منه بطريق الأَولى، لا سيَّما وذاك[٢] أفضلُ منه من كلِّ وجهٍ؛ فيمتنع اختصاص المفضول من كلِّ وجهٍ بكمالٍ لا يَثبت للأفضل من كلِّ وجهٍ، بل ما قد ثبت من ذلك للمفضول، فالفاضل أحقُّ به؛ فَلَأَنْ يَثبتَ للفاضل بطريق الأولى.

□ ولأنَّ ذلك الكمال إنَّما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملًا؛ هو أحقُّ بالكمال منه، فالذي جعل غيره قادرًا أولى بالقدرة، والذي علَّم غيره أولى بالعلم، والذي أحيَا غيره أولى بالحياة. و«الفلاسفةُ» يوافقون[٣] على هذا، ويقولون: «كلُّ كمالٍ ثبت للمعلول؛ فهو من آثار العلَّة، والعلَّة أولى به».

وإذا ثبت إمكان ذلك له؛ فما جاز له من[٤] الكمالِ الممكنِ الوجودِ فإنَّه واجبٌ له، لا يتوقَّف على غيره:

□ فإنَّه لو توقَّف على غيره؛ لم يكن موجودًا[٥] له إلاَّ بذلك الغير، وذلك الغيرُ إن كان مخلوقًا له؛ لزم «الدَّورُ القبْليُّ» الممتنع؛ فإنَّ ما في ذلك الغير من هذه[٦] الأمور الوجوديَّة؛ فهي منه، [*ويمتنع أن يكون كلٌّ من الشَّيئين فاعلًا للآخر، وهذا

(١) كذا في جميع النسخ، وهو معهودٌ في لسان المصنِّف وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٨٨، ٨٩)، «جامع المسائل» (٨/ ١١٢)، «جامع الفصول» (١/ ٢٦٢) (٢/ ١٧٥)، «الأصبهانية» (ص٢٥٦).

(٢) في (ش، ت، م): «وذلك»، والمثبت من (أ).

(٣) في (أ، ش): «توافق»، والمثبت من (ت، م).

(٤) قوله: «له من» في (ش): «له من ذلك»، وفي (ت): «من»، والمثبت من (أ، م).

(٥) في (ت): «ممكنا»، والمثبت من (أ، ش، م)، وأشار إليه في طرَّة (م).

(٦) ليست في (ش، ت، م)، والمثبت من (أ).

هو «الدَّورُ القبليُّ»؛ فإنَّ الشَّيء يمتنع أن يكون فاعلًا لنفسه؛ فلَأَنْ يمتنعَ أن يكون فاعلًا لفاعله بطريق الأَولى والأَحرى.

□ وكذلك: يمتنع أن يكون كلٌّ من الشَّيئين فاعلًا لما[١] به يصير الآخرُ[٢] فاعلًا، ويمتنع أن يكون كلٌّ من الشَّيئين معطيًا للآخر كمالَه، فإنَّ معطي الكمال أحقُّ بالكمال، فيلزم أن يكون كلٌّ منهما أكملَ من الآخر، وهذا ممتنعٌ لذاته؛ فإنَّ كون هذا أكملَ، يقتضي أنَّ هذا أفضل من هذا، وهذا أفضل من هذا، وفضلُ أحدهما يمنع مساواة الآخر له؛ فَلَأَنْ يمنعَ[٣] كونَ الآخرِ أفضلَ منه بطريق الأَولى.

□ وأيضًا*[٤]: فلو كان كماله موقوفًا على ذلك الغير؛ للزم أن يكون كماله موقوفًا على فعله لذلك الغير، وعلى معاونة ذلك الغير في كماله، ومعاونةُ ذلك الغير في كماله موقوفٌ عليه؛ إذ فعل ذلك الغير وأفعاله؛ موقوفةٌ على فعل المبدِع، والمبدِعُ[٥] لا يفتقر إلى غيره؛ فيلزم ألاَّ يكون كمالُه موقوفًا على غيره.

فإذا قيل: «كماله موقوفٌ على مخلوقه»؛ لزم ألَّا يتوقَّف على مخلوقه، وما كان ثبوته مستلزمًا لعدمه؛ كان باطلًا في[٦] نفسه.

□ وأيضًا: فذلك الغيرُ كلُّ كمالٍ له فمنه، وهو أحقُّ بالكمال منه؛ فلو قيل: «يتوقَّف كمالُه عليه»، لم يكن متوقِّفًا إلَّا على ما هو من نفسه، وذلك متوقِّفٌ عليه لا على غيره.

وإن قيل: «ذلك الغير ليس مخلوقًا، بل واجبًا آخر، قديمًا بنفسه».

فيقال: إن كان أحد هذين هو المعطي للآخرِ الكمالَ دون العكس؛ فهو الرَّبُّ، والآخرُ عبدُه.

---

(١) بعدها في (أ، ش) زيادة: «هو».
(٢) في (ش): «للآخر»، والمثبت من (أ، م).
(٣) في (م): «يمتنع»، والمثبت من (أ، ش).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (أ، م، ش).
(٥) ليست في (ش، ت)، والمثبت من (أ، م)، وهي ملحقة بطرَّة (م).
(٦) في (أ، ش، ت): «من»، والمثبت من (م).

وإن قيل: «بل[١] كلٌّ منهما يعطي الآخرَ الكمالَ»؛ لزم الدَّور في التَّأثير، وهو باطلٌ، وهو من الدَّور القبليِّ، لا من الدَّور المعيِّ الاقترانيِّ، فلا يكون هذا كاملًا حتَّى يجعله الآخر كاملًا، والآخر لا يجعله كاملًا حتَّى يكون في نفسه كاملًا؛ لأنَّ جاعل الكامل كاملًا أحقُّ بالكمال، ولا يكون الآخرُ كاملًا حتَّى يجعله هذا كاملًا، فلا يكون واحدٌ منهما كاملًا بالضَّرورة؛ فإنَّه لو قيل: «لا يكون كاملًا حتَّى يجعل نفسه كاملًا، ولا يجعل نفسه كاملًا حتَّى يكون كاملًا»؛ لكان ممتنعًا، فكيف إذا قيل: «حتَّى يجعل[٢] ما يجعله كاملاً»؟!

وإن قيل: «كلُّ واحدٍ له آخر يُكمله إلى غير نهايةٍ»؛ لزم التَّسلسل في المؤثِّرات، وهو باطلٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاءِ؛ فإنَّ تقدير مؤثِّراتٍ لا تتناهى ليس فيها مؤثِّرٌ بنفسه؛ لا يقتضي وجودَ شيءٍ منها، ولا وجودَ جميعها، ولا وجودَ اجتماعها، والمبدِعُ للموجودات لا بُدَّ أن يكون موجودًا بالضَّرورة.

فلو قُدِّر أنَّ هذا كاملٌ؛ فكمالُه ليس من نفسه، بل من آخرَ، وذلك الآخرُ كماله ليس من نفسه، بل من آخر... وهلمَّ جرًّا= للزم ألَّا يكون لشيءٍ من هذه الأمور كمالٌ، وقد قُدِّر أنَّ الأوَّل كاملٌ؛ فلزم الجمع بين النَّقيضين.

وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقَّف على غيره؛ كان الكمال له واجبًا بنفسه، وامتنع تخلُّف شيءٍ من الكمال الممكن عنه، بل ما جاز له من الكمال؛ وجب له، كما أقرَّ بذلك الجمهور من أهل الفقه، والحديث، والتَّصوُّف، والكلام، والفلسفة، وغيرهم.

بل هذا ثابتٌ في مفعولاته؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، والممكنُ إنْ حصل مقتضيه التَّامُّ؛ وجب بغيره، وإلَّا كان ممتنعًا لغيره.

---

(١) ليست في (ت، م)، والمثبت من (أ، ش).

(٢) في (م): «يجعله»، والمثبت من (أ، ش، ت).

فما ثَمَّ إلَّا موجودٌ واجبٌ: إمَّا بنفسه، وإمَّا بغيره. أو معدومٌ: إمَّا لنفسه، وإمَّا لغيره. والممكنُ بنفسه: إمَّا واجبٌ لغيره، وإمَّا ممتنعٌ لغيره[1].

وقد بيَّن الله سبحانه أنَّه أحقُّ بالكمال من غيره، وأنَّ غيره لا يساويه في الكمال، في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2]، فهذا يبيِّن[3] أنَّ الخلق صفة كمالٍ، وأنَّ الذي يخلق أفضلُ من الذي لا يخلق، وأنَّ مَن عدل هذا بهذا فقد ظلم.

وقال[4] تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[5]، فبيَّن أنَّ كونه مملوكًا عاجزًا صفةُ نقصٍ، وأنَّ القدرة والملك والإحسان صفةُ كمالٍ، وأنَّه ليس هذا مثل هذا، وهذا مَثَلٌ لله[6]، ولما يُعبد من دونه.

وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[7]، وهذا مَثَلٌ آخر.

فالأوَّل مَثَلُ العاجز عن الكلام، وعن الفعل الذي لا يقدر على شيءٍ.

والآخر المتكلِّم الآمِر بالعدل الذي هو على صراطٍ مستقيمٍ، فهو عادلٌ في أمره، مستقيمٌ في فعله.

---

(١) قوله: «إمَّا واجبٌ لغيره، وإما ممتنعٌ لغيره» في (أ): «إما واجبا لغيره، وإما ممتنعا لغيره»، وفي (ش): «إما واجب، وإما ممتنع لغيره»، وفي (ت): «إما واجب بغيره، وإما ممتنعا لغيره»، وفي (م): «إما أن يكون واجبا بالغير، وإما أن يكون ممتنعا بالغير»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) النحل: (١٧).

(٣) قوله: «فهذا يبيِّن» في (أ): «فهذا بين»، وفي (ش): «وقد بين»، والمثبت من (ت، م).

(٤) في (م): «قال»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٥) النحل: (٧٥).

(٦) قوله: «وهذا مَثَلٌ لله» في (أ، ت): «وهذا مَثَلُ الله»، وفي (ش): «وهذا لله»، والمثبت من (م).

(٧) النحل: (٧٦).

فبيَّن أنَّ التَّفضيل بالكلام المتضمِّن للعدل، والعملِ المستقيم؛ فإنَّ مجرَّد الكلام والعمل قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا؛ فالمحمودُ منه هو الذي يستحقُّ صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا والعاجز عن الكلام والفعل.

وقال تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(١)، يقول تعالى: إذا كنتم أنتم لا ترضون بأنَّ المملوك يشارك مالِكه، لما في ذلك من النَّقص والظُّلم؛ فكيف ترضَون ذلك لي، وأنا أحقُّ بالكمال والغنى منكم؟!

وهذا يبيِّن أنَّه تعالى أحقُّ بكلِّ كمالٍ من كلِّ أحدٍ، وهذا كقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾(٢)، حيث كانوا يقولون: «الملائكة بناتُ الله»، وهم يكرهون أن يكون لأحدهم بنتٌ، فيعدُّون هذا نقصًا وعيبًا.

والرَّبُّ تعالى أحقُّ بتنزيهه عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ منكم، فإنَّ له المثلَ الأعلى، فكلُّ كمالٍ ثبت للمخلوق؛ فالخالق أحقُّ بثبوته له(٣) إذا كان مجرَّدًا عن النَّقص، وكلُّ ما يُنزَّه عنه المخلوق من نقصٍ وعيبٍ؛ فالخالق أولى بتنزيهه عنه.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(٤)، وهذا يبيِّن أنَّ العالِم أكمل ممَّن لا يعلم.

---

(١) الروم: (٢٨).
(٢) النحل: (٥٨-٦٢).
(٣) في (أ، ش): «منه»، والمثبت من (ت، م).
(٤) الزمر: (٩).

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾[(١)]، فبيَّن أنَّ البصير أكملُ، والنُّور أكملُ، والظِّلَّ أكملُ؛ وحينئذٍ: فالمتَّصِف بهذا أكملُ من المتَّصِف بذاك، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾[(٣)]، فدلَّ ذلك على أنَّ عدم التَّكلُّمِ والهدايةِ نقصٌ، وأنَّ الذي يتكلَّم ويهدي أكمل ممَّن لا يتكلَّم ولا يهدي، والرَّبُّ أحقُّ بالكمال.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ۚ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[(٤)]، فبيَّن سبحانه بما هو مستقرٌّ في الفطر[(٥)] أنَّ الذي يهدي إلى الحقِّ أحقُّ بالاتِّباع ممَّن لا يهدي إلا أنْ يهديه غيرُه؛ فلزم أنْ يكون الهادي بنفسه هو الكاملَ[(٦)]، دون الذي لا يهتدي إلاَّ بغيره. وإذا كان لا بدَّ من وجوب الهادي لغيره[(٧)] المهتدي بنفسه؛ فهو الأكمل.

وقال تعالى في الآية الأخرى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[(٨)]، فدلَّ على أنَّ الذي يرجع القولَ، ويملك الضُّرَّ والنَّفع؛ أكمل منه.

وقال إبراهيمُ ﷺ لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ[(٩)] لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾[(١٠)]، فدلَّ على أنَّ السَّميع البصير الغنيَّ أكمل، وأنَّ المعبود يجب أن يكون كذلك.

---

(١) فاطر: (١٩-٢٢).
(٢) النحل: (٦٠).
(٣) الأعراف: (١٤٨).
(٤) يونس: (٣٥).
(٥) في (م): «الفطرة»، والمثبت من (أ، ش، ت).
(٦) في (ت): «الأكمل»، والمثبت من (أ، ش، م).
(٧) في (أ، ش): «الغير»، والمثبت من (ت، م).
(٨) طه: (٨٩).
(٩) في (ش): ﴿يَا أَبَه﴾، والمثبت من (أ، ت، م)، وقد ذكر الداني -في «المقنع» (ص٨١-٨٢)- إجماع المصاحف على رسمها بالتاء، ولعلها رسمت بالهاء موافقة لقراءة من وقف عليها كذلك، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وأما الباقون فوقفوا عليها بالتاء موافقة للرسم. انظر: «النشر» لابن الجزري (٢/ ١٣١).
(١٠) مريم: (٤٢).

ومثل هذا في القرآن متعدِّدٌ من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال، كعدم التَّكليم[١] والفعل، وعدم الحياة، ونحو ذلك مما يبيِّن أنَّ المتَّصف بذلك مُنتَقَصٌ[٢] مَعيبٌ كسائر الجمادات، وأنَّ هذه الصِّفات لا تُسلب إلا عن ناقصٍ مَعيبٍ.

وأمَّا ربُّ الخلق الذي هو أكمل من كلِّ موجودٍ؛ فهو أحقُّ الموجودات بصفات الكمال، وأنَّه لا يستوي المتَّصف بصفات الكمال والذي لا يتَّصف بها، وهو يذكر الجمادات التي لا تقبل في العادة الاتِّصاف بهذه الصِّفات.

فمَن جعل الواجبَ الوجودِ لا يقبل الاتِّصاف بها[٣]؛ فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة، التي عابها الله ﷻ، وعاب عابدِيها. ولهذا كانت القرامطة الباطنيَّة من أعظم النَّاس شركًا وعبادةً لغير الله؛ إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنَّه يسمع أو يبصر، أو يُغني عنهم شيئًا.

والله سبحانه لم يذكر هذه النُّصوص لمجرَّد تقرير صفات الكمال له، بل ذكرها لبيان أنَّه المستحقُّ للعبادة دون ما سواه، فأفاد الأصلين اللَّذينِ بهما يتمُّ التَّوحيد وهو:

- إثبات صفات الكمال؛ ردًّا على أهل التَّعطيل.
- وبيان أنَّه المستحِقُّ للعبادة، لا إله إلَّا هو؛ ردًّا على المشركين.

والشِّرك في العالم أكثر من التَّعطيل؛ فيلزم من إثبات «التَّوحيد» المنافي للإشراك إبطالُ قول أهل التَّعطيل، ولا يلزم من مجرَّد الإثبات المبطِل لقول المعطِّلة الرَّدُّ على المشركين إلا ببيانٍ آخر.

---

(١) قوله: «كعدم التَّكليم» في (ش): «لعدم المتكلم»، وفي (ت): «لعدم التكليم»، وفي (م): «كعدم التكلم»، والمثبت من (أ).

(٢) في (م): «منقوص»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٣) ليست في (أ، ش، ت)، والمثبت من (م).

والقرآنُ يُذكر فيه الرَّدُّ على المعطِّلة تارةً -كالرَّدِّ على فرعون وأمثاله-، ويُذكر فيه الرَّدُّ على المشركين، وهذا أكثر؛ لأنَّ القرآن شفاءٌ لما في الصُّدور، ومرضُ الإشراك أكثر في النَّاس من مرض التَّعطيل.

وأيضًا: فإنَّ الله سبحانه أخبر أنَّ له الحمد، وأنَّه حميدٌ مجيدٌ، وأنَّ له الحمد في الأُولى والآخرة، وله الحكم، وأنواعُ ذلك من أنواع المحامد.

والحمد نوعان:

- حمدٌ على إحسانه إلى عباده، وهو من الشُّكر.
- وحمدٌ لما يستحقُّه هو بنفسه من نعوت كماله، وهذا الحمدُ لا يكون إلَّا على ما هو في نفسه مستحقٌّ للحمد، وإنَّما يستحقُّ ذلك ما[1] هو متَّصفٌ بصفات الكمال، وهي أمورٌ وجوديَّةٌ فإنَّ الأمور العدميَّة المحضة لا حمدَ فيها، ولا خيرَ، ولا كمالَ.

ومعلومٌ أنَّ كلَّ ما يُحمد؛ فإنَّما يُحمد على ما له من صفات الكمال، فكلُّ ما يُحمد به الخلق فهو من الخالق، والذي منه ما يُحمد عليه هو أحقُّ بالحمد، فثبت أنه المستحقُّ للمحامد الكاملة، وهو أحقُّ بالحمد من كلِّ محمودٍ. **والحمد والكمال متلازمان**؛ فيلزم أنْ يستحقَّ أنواعَ الكمالات، وأن يكون أحقَّ بالكمال من كلِّ كاملٍ، وهو المطلوب.

(١) في (م): «لما»، والمثبت من (أ، ش، ت).

فصلٌ

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية: فنقول: لا بدَّ من اعتبار أمرين:

- أحدهما: أن يكون الكمالُ ممكنَ الوجود.
- وأن[1] يكون سليمًا من[2] النَّقص؛ فإنَّ النَّقص ممتنعٌ على الله.

لكنْ بعضُ النَّاس قد يسمِّي ما ليس بنقصٍ نقصًا، فهذا يقال له: إنَّما الواجب إثباتُ ما أمكن ثبوته من الكمال الخالي عن النَّقص، فإذا سمَّيت أنت[3] هذا نقصًا، وقُدِّر أنَّ انتفاءه ممتنعٌ[4]= لم يكن نقيضه من الكمال الممكن، ولم يكن هذا عند مَن سمَّاه نقصًا من النَّقص[5] الممكن انتفاؤه؛ **فلا بُدَّ من اعتبارِ: إمكانِ وجوده، وسلامتِه من النَّقص الممكن انتفاؤه.**

فإذا قيل: «خلق المخلوقات في الأزل صفةُ كمالٍ، فيجب أن تُثبَت له».

قيل: وجود الحوادث كلِّها، أو واحدٍ منها، أو ما يستلزم الحوادث كلَّها، أو واحدًا منها؛ في الأزل= ممتنعٌ. ووجود الحوادث المتعاقبة شيئًا بعد شيءٍ[6] كلِّها في آنٍ واحدٍ= ممتنعٌ، سواءٌ قُدِّر ذلك الآنُ ماضيًا أو مستقبلًا، فضلًا عن أن يكون

(١) كذا في جميع النسخ، والتقدير: «والثاني أن».

(٢) في (أ، ش): «عن»، والمثبت من (ت، م).

(٣) ليست في (م)، والمثبت من (أ، ش).

(٤) في (أ، ش): «يمتنع»، والمثبت من (م).

(٥) من قوله: «فإنَّ النَّقص ممتنع...» إلى هنا؛ ليس في (ت)، والمثبت من (أ، ش، م).

(٦) قوله: «شيئا بعد شيء» ليس في (أ، ش)، والمثبت من (ت، م).

أزليًّا، وما يستلزم الحوادث المتعاقبة على هذا الوجه[١]؛ يمتنعُ وجودُه في آنٍ واحدٍ، فضلًا عن أنْ يكون أزليًّا، فليس هذا ممكنَ الوجود، فضلًا عن أن يكون كمالًا. لكنْ فعل الحوادث شيئًا بعد شيءٍ أكملُ من التَّعطيل عن فعلها، بحيث لا يُحدث شيئًا بعد أن لم يكن، فإنَّ الفاعل القادر على الفعل أكملُ من غير الفاعل العاجز[٢] عن الفعل.

فإذا قيل: «لا يمكنه إحداث الحوادث، بل مفعوله لازمٌ لذاته»؛ كان هذا نقصًا بالنِّسبة إلى القادر الذي يفعل شيئًا بعد شيءٍ.

وكذلك إذا قيل: «جعلُ الشَّيء الواحد متحرِّكًا ساكنًا، موجودًا معدومًا صفةُ كمالٍ»؛ قيل: هذا ممتنعٌ لذاته.

وكذلك إذا قيل: «إبداعُ قديمٍ واجبٍ بنفسه صفةُ كمالٍ»؛ قيل: هذا ممتنعٌ لنفسه؛ فإنَّ كونه مبدَعًا مفعولًا[٣] يقتضي ألاَّ يكون واجبًا بنفسه، بل واجبًا بغيره.

فإذا قيل: «هو واجبٌ موجودٌ بنفسه، وهو لم يوجد إلَّا بغيره»؛ كان هذا جمعًا بين النَّقيضين.

وكذلك إذا قيل: «الأفعال القائمةُ به والمفعولاتُ[٤] المنفصلةُ عنه؛ إن كان اتِّصافه بها صفةَ كمالٍ فقد فاته في الأزل؛ وإن كان صفةَ نقصٍ فقد لزم اتِّصافه بالنَّقائص!»؛ قيل: الأفعال المتعلِّقة بمشيئته وقدرته يمتنع أنْ يكون شيءٌ[٥] منها أزليًّا.

---

(١) قوله: «على هذا الوجه» ليس في (ش، ت)، والمثبت من (أ، م). وبعدها في (أ) زيادة: «يمتنع في آن واحد على هذا الوجه».

(٢) في (م): «والعاجز»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٣) ليست في (أ، ش، ت)، والمثبت من (م).

(٤) في (أ، م): «أو المفعولات»، والمثبت من (ش، ت).

(٥) في (أ، ش، ت): «كل»، والمثبت من (م).

وأيضًا: فلا يلزم أنْ يكون وجود هذه في الأزل صفةَ كمالٍ، بل الكمال أن توجد حيث اقتضت الحكمةُ وجودَها.

وأيضًا: فلو كانت أزليَّةً؛ لم تكن موجودةً شيئًا بعد شيءٍ؛ فقول القائل فيما حقيقته أنْ يُوجَد شيئًا بعد شيءٍ: «ينبغي[1] أن يكون في الأزل»= جمعٌ بين النَّقيضين، وأمثال هذا كثيرٌ.

فلهذا قلنا: «الكمال الممكنُ الوجودِ»، فما هو ممتنعٌ في نفسه؛ فلا حقيقةَ له، فضلًا عن أن يقال: «هو موجودٌ»، أو يقال: «هو كمالٌ للوجود».

وأمَّا الشَّرط الآخر: وهو قولنا: «الكمال الذي [*لا يتضمَّن نقصًا»؛ على التَّعبير بالعبارة السَّديدة، أو: «الكمال الذي لا يتضمَّن نقصًا يمكن انتفاؤه»؛ على عبارة مَن يجعل ما ليس بنقصٍ نقصًا*][2]= فاحترازٌ عمَّا هو لبعض المخلوقات كمالٌ دون بعضٍ، وهو نقصٌ بالإضافة إلى الخالق؛ لاستلزامه نقصًا، كالأكل والشُّرب مثلًا؛ فإنَّ الصَّحيحَ الذي يشتهي الأكل والشُّرب[3] من الحيوان أكملُ من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشُّرب؛ لأنَّ قِوامَه بالأكل والشُّرب. فإذا قُدِّر غيرَ قابلٍ له= كان ناقصًا عن القابل لهذا الكمال، لكن هذا يستلزم حاجة الآكل الشَّارب إلى غيره، وهو ما يدخل فيه من الطَّعام والشَّراب، وهو مستلزمٌ لخروج شيءٍ منه، كالفضلات، وما لا يحتاج إلى دخول شيءٍ فيه أكملُ ممَّا يحتاج إلى دخول شيءٍ فيه، وما يتوقَّف كماله على غيره أنقصُ ممَّا لا يحتاج في كماله إلى غيره، فإنَّ الغنيَّ عن شيءٍ[4] أعلى من الغنيِّ به، والغنيُّ بنفسه أكمل من الغنيِّ بغيره.

---

(١) في (أ، ش، م): «فينبغي»، والمثبت من (ت).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م)، والسياق في (ت): «الذي [لا] يستلزم نقصا يمكن انتفاؤه فاحتراز» -وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق-.

(٣) قوله: «يشتهي الأكل والشرب» في (ت، م): «يأكل ويشرب»، والمثبت من (أ، ش).

(٤) في (م): «الشيء»، والمثبت من (أ، ش، ت)، وأشار في طرَّة (م) إلى ورودها في نسخة.

ولهذا كان من الكمالات ما هو كمالٌ للمخلوق، وهو نقصٌ بالنِّسبة إلى الخالق، وهو: كلُّ ما كان مستلزمًا لإمكان العدم عليه، المنافي لوجوبه وقَيُّوميَّته، أو مستلزمًا للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزمًا لفقره المنافي لغناه.

فصلٌ

إذا تبيَّن هذا؛ تبيَّن أنَّ ما جاء به الرَّسول ﷺ هو الحقُّ الذي يدل عليه المعقول، وأنَّ أولى النَّاس بالحقِّ أتبعُهم له، وأعظمُهم له موافقةً، وهم سلف الأمَّة وأئمَّتها الذين أثبتوا ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من الصِّفات، ونزَّهوه عن مماثلة المخلوقات، فإنَّ الحياة والعلم والقدرة والسَّمع والبصر والكلام صفاتُ كمالٍ، ممكنةٌ بالضَّرورة، ولا نقص فيها، فإنَّ ما اتَّصف بهذه فهو أكملُ مما لا يتَّصف بها، والنَّقص في انتفائها، لا في ثبوتها. والقابل للاتِّصاف بها -كالحيوان- أكملُ ممَّن لا يقبل الاتِّصاف بها -كالجماد-.

وأهل الإثبات يقولون للنُّفاة: «لو لم يتَّصف بهذه الصِّفات لاتَّصف بأضدادها من الجهل، والبكم، والعمى، والصَّمم».

فقال لهم النُّفاة: هذه الصِّفات متقابلةٌ تقابُلَ العدم والمَلَكَة، لا تقابُلَ السَّلب والإيجاب، والمتقابلان[١] تقابُلَ العدم والمَلَكَة إنَّما يلزمُ من انتفاء أحدِهما ثبوتُ الآخر إذا كان المحلُّ قابلًا لهما، كالحيوان الذي لا يخلو: إمَّا أن يكون أعمى، وإمَّا أن يكون بصيرًا؛ لأنه قابلٌ لهما، بخلاف الجماد؛ فإنه لا يُوصَف لا بهذا، ولا بهذا.

فيقول لهم أهل الإثبات: هذا باطلٌ من وجوهٍ:

---

(١) في (ش، ت): «المتقابلات»، والمثبت من (أ، م).

أحدها[١]: أن يقال: الموجودات نوعان: نوعٌ يقبل الاتِّصاف بالكمال -كالحيِّ-، ونوعٌ لا يقبله -كالجماد-، ومعلومٌ أنَّ القابل للاتِّصاف بصفات الكمال أكملُ ممَّا لا يقبل ذلك، وحينئذٍ: فالرَّبُّ إن لم يقبل الاتِّصاف بصفات الكمال؛ لزم انتفاءُ اتِّصافه بها، وأن يكون القابل لها -وهو الحيوان الأعمى الأصمُّ الذي يقبل السَّمع والبصر- أكملَ منه؛ فإنَّ القابل للسَّمع والبصر في حال عَدم ذلك أكملُ ممَّن لا يقبل ذلك، فكيف المتَّصف بها؟! فلزم من ذلك أن يكون مسلوبًا لصفات الكمال -على قولهم- ممتنعًا عليه صفاتُ الكمال، فأنتم فررتم من تشبيهه بالأحياء، فشبَّهتموه بالجمادات، وزعمتم أنَّكم تنزِّهونه عن النَّقائص، فوصفتموه بما هو من أعظم[٢] النَّقص.

الوجه الثَّاني: أن يقال: هذا التَّفريق بين السَّلب والإيجاب، وبين العدم والمَلَكَة أمرٌ اصطلاحيٌّ[٣]؛ وإلاَّ فكلُّ ما ليس بحيٍّ فإنَّه يسمَّى ميِّتًا، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[٤].

الوجه الثَّالث: أن يقال: ففي سلب[٥] هذه الصِّفات نقصٌ، وإن لم يُقدَّر هناك ضدٌّ ثبوتيٌّ، فنحن نعلم بالضَّرورة أنَّ ما يكون حيًّا عليمًا قديرًا متكلِّمًا سميعًا بصيرًا أكملُ ممَّن لا يكون كذلك، وإن كان ذلك لا يقال له سميعٌ ولا أصمُّ؛ كالجماد.

وإذا كان مجرَّد إثبات هذه الصِّفات من الكمال، ومجرَّد سلبها من النَّقص= وجب ثبوتها لله تعالى؛ لأنه كمالٌ ممكنُ الوجود[٦]، ولا نقص فيه بحالٍ، بل النَّقص في عدمه.

---

(١) في (ش، ت): «أحدهما»، والمثبت من (أ، م).
(٢) قوله: «من أعظم» في (ش): «أعظم»، وفي (م): «أعظم من»، والمثبت من (أ، ت).
(٣) انظر ما سبق (ص٩، ت٢). (٤) النحل: (٢١).
(٥) قوله: «ففي سلب» في (أ) «نفي نفس سلب»، وفي (ت): «سلب نفي»، والمثبت من (ش، م).
(٦) في (أ، ش، م): «للوجود»، وفي (ت): «للوجوب»، ولعل الصواب ما أثبت، انظر: (ص٦٠).

وكذلك إذا قدَّرنا موصوفينِ[١] بهذه الصِّفات: أحدُهما يقدِرُ على التَّصرُّف بنفسه؛ فيأتي ويجيء، وينزل ويصعد، ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به، والآخرُ يمتنع ذلك منه، فلا يمكن أنْ يصدر منه شيءٌ من هذه الأفعال= كان القادر على هذه الأفعال التي تصدر عنه أكملُ ممَّن يمتنع صدورها عنه.

وإذا قيل: «قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به»، كان كما إذا قيل: «قيام الصِّفات به يستلزم قيامَ الأعراض به».

ولفظ «الأعراض» و«الحوادث» لفظانِ مجملانِ:

□ فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللُّغة من أنَّ الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات، كما يقال: «فلانٌ قد عَرَضَ له مرضٌ شديدٌ»، و«فلانٌ قد أحدث حدثًا عظيمًا»، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «إِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ»[٢]، وقال: «لَعَنَ اللهُ مَن أَحدَثَ حَدَثًا، أَو آوَى مُحدِثًا»[٣]، وقال: «إِذَا أَحدَثَ أَحدُكُم، فَلَا يُصلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»[٤].

ويقول الفقهاء: «الطَّهارة نوعان: طهارة الحدث، وطهارة الخبث»[٥]، ويقول أهل الكلام: «اختلف النَّاس في أهل الأحداث من أهل القبلة -كالزِّنا[٦]، والسَّرقة، وشرب الخمر-»[٧]، ويقال: «فلانٌ به عارضٌ من الجنِّ»، و«فلانٌ

---

(١) في (أ، ش، م): «موصوفان»، والمثبت من (ت)، وأشار في طرَّة (م) إلى ورودها في نسخة وصحَّح عليها.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٨٨٣)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤) من حديث العرباض بن سارية. وقال الترمذي: (حسن صحيح).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٣٤) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وأخرج البخاري (١٣٩)، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

(٥) انظر: «بدائع الصنائع» (١/ ٣)، «بداية المجتهد» (١/ ١٣)، «المهذب» (١/ ٣٤).

(٦) في (ش): «كالربا»، وهي مهملة في (ت)، والمثبت من (أ، م).

(٧) انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص١٠٣)، «الدرء» (٢/ ٢٣٩)، «الفتاوى» (٢٧/ ٤٧٦).

حدث له مرضٌ»= فهذه من النَّقائص التي يُنزَّه(١) الله عنها.

□ وإن أُرِيدَ بـ«الأعـراض» و«الحوادثِ»: علمُه، وقدرتُه، وكلامُه، وأفعالُه؛ فتسمية هذه أعراضًا وحوادثَ هو اصطلاحٌ خاصٌّ، أحدث ذلك مَن أحدثه من أهل الكلام، وليست هذه لغةَ العرب، ولا لغةَ أحدٍ من الأمم، لا(٢) لغةَ القرآن، ولا غيرَه، ولا العرفَ العامَّ، ولا اصطلاحَ أكثر الخائضين في العلم، بل مبتدعو هذا الاصطلاح هم من(٣) أهل البدع المحدِثين في الأمَّة، الدَّاخلين في ذمِّ النَّبيِّ ﷺ.

وبكل حالٍ: فمجرَّد هذا الاصطلاح وتسمية هذه أعراضًا وحوادثَ؛ لا يخرجها عن أنَّها من الكمال الذي يكون المتَّصف به أكملَ ممَّن لا يمكنه الاتِّصاف به، أو يمكنه ذلك ولا يتَّصف به.

وأيضًا: فإذا قدِّر اثنان: أحدُهما موصوفٌ بصفات الكمال التي هي أعراضٌ وحوادثُ على اصطلاحهم -كالعلم والقدرة والفعل والبطش-، وآخرُ يمتنع أن يتَّصف بهذه الصِّفات التي هي أعراضٌ وحوادثُ= كان الأوَّلُ أكملَ، كما أنَّ الحيَّ المتَّصف بهذه الصِّفات أكملُ من الجمادات.

وكذلك إذا قدِّر اثنان: أحدُهما يحبُّ نعوتَ الكمال، ويفرح بها، ويرضاها، والآخرُ لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النَّقص، فلا يحبُّ لا هذا، ولا هذا، ولا يرضى لا هذا، ولا هذا، ولا يفرح لا بهذا، ولا بهذا= كان الأولُ أكملَ من الثَّاني.

ومعلومٌ أنَّ الله ﷻ يحبُّ المحسنين، والمتَّقين، والصَّابرين، والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصَّالحات، وهذه كلُّها صفات كمالٍ.

---

(١) في (أ، ش م): «يتنزه»، والمثبت من (ت).

(٢) في (م): «ولا»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٣) قوله: «هم من» في (ت): «من»، وفي (م): «هم»، والمثبت من (أ، ش).

وكذلك إذا قدِّر اثنان: أحدُهما يُبغض المتَّصِف بضدِّ الكمال -كالظُّلم، والجهل، والكذب-، ويغضبُ على مَن يفعل ذلك، وآخرُ لا فرق عنده بين الجاهل الكاذب الظالم، وبين العالم الصَّادق العادل، لا يُبغض لا هذا، ولا هذا، ولا يغضب لا على هذا، ولا على هذا= كان الأوَّلُ أكملَ.

وكذلك إذا قُدِّر حيَّان: أحدُهما يقدر أن يفعل بيديه، ويقبل بوجهه، والآخرُ لا يمكنه ذلك، إمَّا لامتناع أن يكون له وجهٌ ويدانِ، وإمَّا لامتناع الفعل والإقبالِ عليه باليدين والوجه= كان الأوَّلُ أكملَ.

فالوجه واليدان لا يُعدَّان من صفات النَّقص في شيءٍ مما يُوصَف بذلك، بل وجه كل شيءٍ بحسب ما يُضاف إليه، وهو ممدوحٌ به، لا مذمومٌ؛ كوجه النَّهار، ووجهِ الثَّوب، ووجهِ القوم، ووجهِ الخيل، ووجهِ الرَّأي، وغير ذلك، وليس الوجهُ المضافُ إلى غيره هو نفسَ المضاف إليه في شيءٍ من موارد الاستعمال، سواءٌ قدِّر الاستعمال حقيقةً أو مجازًا.

فإن قيل: «مَن يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه؛ أكملُ ممَّن يفعل بيديه!».

قيل: مَن يمكنه الفعل بقدرته وتكليمه إذا شاء، وبيديه إذا شاء؛ هو أكملُ ممَّن لا يمكنه الفعل إلَّا بقدرته أو تكليمه، ولا يمكنه أن يفعل باليد، ولهذا كان الإنسان أكملَ من الجمادات التي تفعل بِقُوًى فيها؛ كالنَّار والماء.

فإذا قُدِّر اثنان: أحدُهما لا يمكنه الفعل إلا بقوَّةٍ فيه، والآخرُ يمكنه الفعل بقوَّةٍ فيه وبكلامه؛ فهذا أكملُ.

وإذا[1] قُدِّر آخر يَقدِر أن[2] يفعل بقوَّةٍ فيه وبكلامه وبيديه إذا شاء؛ فهو أكملُ وأكملُ.

---

(١) في (ش): «فإذا»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٢) قوله: «يَقدِر أن» ليس في (ش)، والمثبت من (أ، ت، م).

وأمَّا صفات النَّقص: فمثل النَّوم؛ فإنَّ الحيَّ اليقظان أكملُ من النَّائم والوسنان، واللهُ لا تأخذه سِنةٌ ولا نومٌ.

وكذلك مَن يحفظ الشَّيء بلا اكتراثٍ أكملُ ممَّن يُكْرِثُهُ ذلك، والله تعالى وسع كرسيُّه السَّمواتِ والأرضَ، ولا يؤوده حفظهما.

وكذلك مَن يفعل ولا يتعب أكملُ ممَّن يتعب، والله تعالى خلق السَّمواتِ والأرضَ وما بينهما في ستَّة أيَّامٍ، وما مسَّه من لغوبٍ.

ولهذا وُصِفَ الرَّبُّ تعالى بالعلم دون الجهل، والقدرةِ دون العجز، والحياةِ دون الموت، والسَّمعِ والبصرِ والكلامِ دون الصَّممِ والعمى والبكمِ، والضَّحكِ دون البكاءِ، والفرحِ دون الحزنِ.

وأمَّا الغضب مع الرِّضا، والبُغضُ مع الحبِّ؛ فهو أكملُ ممَّن لا يكون منه إلَّا الرِّضى والحب دون البغض والغضب للأمور المذمومة التي تستحقُّ أن تُذمَّ وتُبغَض؛ ولهذا كان اتِّصافه بأنَّه يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعزُّ ويذلُّ= هو أكملُ من اتِّصافه بمجرَّد الإعطاء، والإعزاز، والرَّفع؛ لأنَّ الفاعل للفعل[1] الآخر حيث تقتضي الحكمة ذلك أكملُ ممَّن لا يفعل إلَّا أحَدَ النَّوعين[2]، ويُخلُّ بالآخر في المحلِّ المناسب له.

ومَن اعتبر هذا الباب، وجده على قانون الصَّواب، والله الهادي لأولي الألباب.

---

(١) قوله: «لأنَّ الفاعل للفعل» في (ش، ت): «لأن الفعل»، والمثبت من (أ، م).

(٢) قوله: «أحَدَ النَّوعين» في (ت): «النوع الآخر»، والمثبت من (أ، ش، م).

فصلٌ

وأما قول ملاحدة المتفلسفة[١] وغيرهم: ﴿إنَّ اتِّصافه بهذه الصِّفات، إن أوجب له كمالًا؛ فقد استكمل بغيره، فيكون ناقصًا بذاته. وإن أوجب له نقصًا؛ لم يجز اتِّصافه بها﴾.

فيقال: قد تقدَّم[٢] أنَّ الكمال المعتبر هو: «الكمال الممكنُ الوجودِ الذي لا نقص فيه»؛ وحينئذٍ: فقول القائل: ﴿يكون ناقصًا بذاته﴾:

□ إنْ أراد به أنَّه[٣] يكون بدون هذه الصِّفات ناقصًا= فهذا حقٌّ، لكن مِن هذا فررْنا[٤] وقدَّرنا أنَّه لا بُدَّ من صفات الكمال، وإلاَّ كان ناقصًا.

□ وإنْ أراد أنَّ ذاته إنَّما صارت كاملةً بالصِّفات التي اتَّصفت بها، فلا تكون كاملةً بذاتها المجرَّدة عن هذه الصِّفات= فيقال: هذا إنَّما يتوجَّه أنْ لو أمكن وجود ذاته مجرَّدةً عن هذه الصِّفات، أو أمكن وجود ذاتٍ كاملةٍ مجرَّدة عن هذه الصِّفات، فإذا كان أحد هذين ممتنعًا؛ امتنع كماله بدون هذه الصِّفات، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعًا؟! فإنَّ وجود ذاتٍ كاملةٍ بدون هذه الصِّفات ممتنعٌ؛ فإنَّا نعلم بالضَّرورة أنَّ الذَّاتَ التي لا تكون حيَّةً عليمةً قديرةً سميعةً بصيرةً متكلِّمةً= ليست أكملَ من الذَّات التي تكون حيَّةً عليمةً سميعةً بصيرةً قديرةً متكلِّمةً.

وإذا كان صريح العقل يقضي بأنَّ الذَّاتَ المسلوبةَ هذه الصِّفاتِ ليست مثل المتَّصفة بها -فضلًا عن أن تكون أكملَ منها-، ويقضي بأنَّ الذاتَ المتَّصفةَ بها أكملُ= عُلم بالضَّرورة امتناعُ كمال الذَّات بدون هذه الصِّفات.

---

(١) في (ت): «الفلاسفة»، وفي (م): «الفلسفة»، والمثبت من (أ، ش).

(٢) انظر: ص(٦٨).

(٣) في (أ): «أن»، والمثبت من (ش، ت، م).

(٤) في (ت): «قررنا»، وهي مهملة في (ش)، والمثبت من (أ، م).

فإذا قيل بعد ذلك: «تكون ذاته ناقصةً مسلوبةَ الكمال إلَّا بهذه الصِّفات[١]»؛ قيل: الكمال بدون هذه الصِّفات ممتنعٌ، وعدم الممتنع ليس نقصًا، وإنَّما النَّقص عدم ما يمكن.

وأيضًا: فإذا ثبت أنَّه يمكن اتِّصافه بالكمال، وما اتَّصف به وجب له= امتنع تجرُّد ذاته عن هذه الصِّفات، فكان تقدير ذاته منفكَّةً عن هذه الصِّفات تقديرًا ممتنعًا. وإذا قدِّر للذَّات تقديرٌ ممتنعٌ، وقيل: إنَّها ناقصةٌ منه= كان ذلك مما يدلُّ على امتناع ذلك التَّقدير، لا على امتناع نقيضه، كما لو قيل: «إذا مات كان ناقصًا[٢]»، فهذا يقتضي وجوب كونه حيًّا؛ كذلك إذا كان تقدير ذاته خاليةً عن هذه الصِّفات يوجب أن تكون ناقصةً= كان ذلك مما يستلزم أن يُوصَف بهذه الصِّفات.

وأيضًا: فقول القائل: ﴿استكمل بغيره﴾ ممنوعٌ، فإنَّا لا نطلق على صفاته أنَّها غيرُه، ولا أنَّها ليست غيره، كما لا نطلق أنها هي هو، ولا نطلق أنَّها ليست هي هو، وليست غيره، على ما عليه أئمَّة السَّلف -كالإمام أحمدَ بن حنبلٍ وغيرِه-، وهو اختيار حذَّاق المثبتة -كابن كُلَّابٍ وغيره-.

ومنهم مَن يقول: «أنَا أُطلق عليها أنَّها ليست هي هو، ولا أطلق عليها أنَّها ليست غيره، ولا أجمعُ بين السَّلبين فأقولَ: لا هي هو، ولا هي غيره»، وهو[٣] اختيار طائفةٍ من المثبتة -كالأشعريِّ وغيرِه-، وأظنُّ[٤] قولَ أبي الحسن التَّميميِّ هو هذا، أو ما يشبه هذا.

ومنهم مَن يجوِّز إطلاق هذا السَّلب، وهذا السَّلب، وإطلاقهما جميعًا، كالقاضي أبي بكرٍ، والقاضي أبي يعلى.

ومنشأ هذا: أنَّ لفظ «الغير»: يُراد به: المباينُ للشَّيء، ويُراد به: ما ليس هو إيَّاه؛ فكان في إطلاق الألفاظ المجملة إيهامٌ لمعانٍ فاسدةٍ.

---

(١) أي: إلا بهذه الصفات فتكون كاملة.
(٢) في (أ، ت، م): «نقصا»، والمثبت من (ش).
(٣) في (ت، م): «وهذا»، والمثبت من (أ، ش).
(٤) في (أ، ش، ت): «وأظنه»، وفي (م): «وأظنها» ثم صحَّحها في الطرَّة إلى المثبت.

ونحن نُجيب بجوابٍ علميٍّ، فنقول:

قول القائل: ﴿يتكمَّل بغيره﴾؛ أيريد به بشيءٍ منفصلٍ عنه، أم يريد بصفةٍ[١] من لوازم ذاته؟

أمَّا الأوَّل؛ فممتنعٌ، وأمَّا الثَّاني؛ فهو حقٌّ، ولوازم ذاته لا يمكن وجود ذاته بدونها، كما لا يمكن وجود ذاته بدون ذاته، فيكون كاملًا بما هو داخلٌ في مسمَّى نفسه، واجبٌ بوجوبه، لا يمكن وجوده بدونه؛ وهذا كمالٌ بنفسه، لا بشيءٍ مباينٍ لنفسه.

*وقد نصَّ الأئمَّة -كأحمدَ بنِ حنبلٍ وغيره-، وأئمَّة المثبتة -كأبي محمَّدِ بن كلَّابٍ وغيره- على أنَّ القائل إذا قال: «الحمد لله»، أو قال: «دعوتُ الله وعبدته»، أو قال: «يا الله»، فاسم «الله» متناولٌ لذاته المتَّصفة بصفاته، ليست صفاته خارجةً عن مسمَّى اسمه؛ فلا يقال: «إنَّ صفاتِه زائدةٌ على مسمَّى أسمائه الحسنى».

وإذا قيل: هل صفاتُه زائدةٌ على الذَّات أم لا[٢]؟ قيل[٣]:

▢ إنْ أريد بـ«الذَّات» [الذاتُ][٤] المجرَّدة التي يقرُّ بها نفاة الصِّفات= فالصِّفات زائدةٌ على هذه الذَّات، لكن لا تحقُّق في الخارج لهذه الذَّات المجرَّدة من الصِّفات[٥].

---

(١) قوله: «بشيء... لصفة» في (أ): «الشيء... لصفة»، وفي (ش، م): «الشيء... بصفة» والمثبت من (ت).

(٢) ذكر ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٩٠) ضمن مصنَّفات الشَّيخ: («الحلبية» في الصفات، وهل هي زائدة على الذات أم لا؟)، وانظر: «الدرء» (٣/ ٢٠، ٢١) (٨/ ٥٣) (١٠/ ٢٣٢)، «الفتاوى» (٣/ ٣٣٥).

(٣) في (م): «يقال»، والمثبت من (أ، ش).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) قوله: «على هذه الذَّات، لكن لا تحقُّق في الخارج لهذه الذَّات المجرَّدة من الصِّفات» ليس في (ش)، والسياق فيه هكذا: «فالصفات زائدة عليها، وإن أريد...»، والمثبت من (أ، م).

□ وإن أريد بـ«الذَّات» الذَّاتُ الموجودة في الخارج= فتلك لا تكون موجودةً إلَّا بصفاتها اللَّازمة لها، والصِّفاتُ ليست زائدةً على الذَّات المتَّصفة بالصِّفات، وإن كانت زائدةً على الذَّات التي يقدَّر تجرُّدها عن الصِّفات*][1].

(١) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م).

فصلٌ

وأمَّا قول القائل[١]: {لو قامت به صفاتٌ وجوديَّةٌ؛ لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرة إليه، فيكون الرَّبُّ مفتقرًا إلى غيره}، فهو من جنس السُّؤال الأوَّل، فيقال:

أوَّلًا: قول القائل: {لو قامت به صفاتٌ وجوديَّةٌ؛ لكان مفتقرًا إليها} يقتضي إمكانَ أنْ لا تقوم به الصِّفات، وإمكانَ ذاتٍ لا تقوم بها الصِّفات. فلو كان أحدهما ممتنعًا؛ لبطل هذا الكلام، فكيف إذا كان كلاهما ممتنعًا؟! فإنَّ تقدير ذاتٍ مجرَّدة عن جميع الصِّفات؛ إنما يمكن في الذِّهن، لا في الخارج، كتقدير وجودٍ مطلقٍ لا يتعيَّن في الخارج.

ولفظ «ذات» تأنيثُ «ذو»، وذلك لا يستعمل إلَّا فيما كان مضافًا إلى غيره، [*فهم يقولون: «فلان ذو علمٍ وقدرةٍ»، و«نفسٌ ذات علمٍ وقدرةٍ»، وحيث جاء في القرآن أو لغةِ العرب لفظ «ذو» ولفظ «ذات»= لم يجيء إلَّا مقرونًا بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[٣]، وقول خُبيب[٤] رضي الله عنه:

وذلك في ذات الإله وإنْ يشـأ[٥] ....

ونحو ذلك.

---

(١) وهم «المعتزلة» كما مضى في السؤال، انظر: (ص٥٢).

(٢) الأنفال: (١).

(٣) آل عمران: (١١٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٥) قوله: «وإنْ يشأ» ليس في (ش، م)، والمثبت من (أ).

لكن لمَّا صار[١] النُّظَّار يتكلَّمون في هذا الباب؛ قالوا: «إنَّ نفسَ الله[٢] ذاتُ علمٍ وقدرةٍ»، ثُمَّ إنَّهم قطعوا هذا اللَّفظ عن الإضافة وعرَّفوه، فقالوا: «الذَّات».

وهي لفظٌ مولَّدٌ ليس من لفظ العربيَّة العرباء؛ ولهذا أنكره طائفةٌ من أهل العلم، كأبي الفتح ابنِ بَرْهان، وابنِ الدَّهَّان وغيرِهما[٣]، وقالوا: «ليست هذه اللَّفظةُ عربيَّةً»، وردَّ عليهم آخرون، كالقاضي وابن عقيلٍ وغيرهما[٤].

وفصلُ الخطاب: أنَّها ليست من العربيَّة العرباء، بل من المولَّدة، كلفظ: «الوجود»، ولفظ: «الماهيَّة»، و«الكيفيَّة»، ونحو ذلك*[٥].

فهذا اللَّفظ[٦] يقتضي وجود صفاتٍ تُضاف الذَّات إليها، فيقال: «ذات علم»، و«ذات قدرةٍ»، و«ذات كلامٍ». والمعنى كذلك؛ فإنَّه لا يمكن وجود شيءٍ قائمٍ بنفسه في الخارج لا يتَّصف بصفةٍ ثبوتيَّةٍ أصلًا، بل فرض هذا في الخارج؛ كفرض عَرَضٍ يقوم بنفسه، لا بغيره. ففرض قائمٍ بنفسه لا صفةَ له؛ كفرض صفةٍ لا تقوم بغيرها، وكلاهما ممتنعٌ. فما قام بنفسه؛ فلا بدَّ له من صفةٍ، وما كان صفةً؛ فلا بدَّ له من قائمٍ بنفسه متَّصِفٍ به.

---

(١) في (م): «جاءت»، والمثبت من (أ، ش).

(٢) قوله: «إنَّ نفس الله» في (ش): «أن يقال: إنه»، وفي (م): «أيضا أن يقال إنه» -وقوله: «أيضا» غير بيِّن في مصوَّرة النسخة-، والمثبت من (أ).

(٣) في (أ، م): «وغيرهم» -وهي غير بيِّنةٍ في مصوَّرة (م)-، ولعل هذا ما دعا ناسخ (أ) إلى التعليق على هذا الموضع؛ حيث وضع عند قوله: «ابن برهان» إشارةً وعلَّق في الطرَّة بقوله: «لعله: وابن الخشاب وابن الجواليقي»، والمثبت من (ش).

(٤) انظر للخلاف في قبولها وردِّها: «نتائج الفكر» (ص٢٩٥)، «المغرب» للمطرزي (ص١٧٨)، «ذيل الفصيح» للموفَّق البغدادي (ص٢٤)، «الأمالي» لابن الحاجب (٢/ ٨٨٥)، «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٠٠)، «المصباح المنير» (١/ ٢١٢)، «مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري» للتباني (ص٣١٩)، «خزانة الأدب» (١/ ١٤١). وانظر: «الدرء» (٤/ ١٤٠)، «الصفدية» (ص١٣٨)، «الفتاوى» (٣/ ٣٣٤) (٦/ ٣٤١) (١٧/ ١٦١).

(٥) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م)، وهي ملحقة بطرَّة (م).

(٦) في (ش): «لفظ»، والمثبت من (أ، ت، م).

ولهذا يسلِّم(١) المنازعون أنَّهم لا يعلمون قائمًا بنفسه لا صفةَ له -سواءٌ سمَّوه «جوهرًا» أو «جسمًا» أو غير ذلك-، ويقولون: «وجود جوهرٍ معرًّى عن جميع الأعراض ممتنعٌ، فمَن قدَّر إمكان موجودٍ قائم بنفسه لا صفةَ له؛ فقد قدَّر ما لا يُعلم وجودُه في الخارج، وما لا يُعلم(٢) إمكانُه في الخارج. فكيف إذا علم أنه ممتنعٌ في الخارج عن الذِّهن؟!».

وكلام نفاة الصِّفات جميعه يقتضي أنَّ ثبوته ممتنعٌ في الوجود(٣)، وإنَّما يمكن فرضه في العقل؛ فالعقل يقدِّره في نفسه، كما يقدِّر الممتنعات، لا أنَّه يعقل وجودَه في الوجود، ولا إمكانَه في الوجود.

وأيضًا: فالرَّبُّ تعالى إذا كان اتِّصافه بصفات الكمال ممكنًا، وما أمكن له وجب= امتنع أن يكون مسلوبًا صفاتِ الكمال، ففرض ذاته بدون صفاته اللَّازمة الواجبة له فرضٌ ممتنعٌ.

وحينئذٍ: فإذا كان فرض عدم هذا ممتنعًا -عمومًا وخصوصًا-؛ فقول القائل: ﴿يكون مفتقرًا إليها، وتكون مفتقرةً إليه﴾ إنَّما يُعقل مثل هذا في شيئين يمكن وجود كلِّ واحدٍ(٤) منهما دون الآخر. فإذا امتنع هذا؛ بطل هذا التَّقدير.

ثم يقال: ما تعني بالافتقار؟ تعني أنَّ الذات تكون فاعلةً للصِّفات مبدِعةً لها أو بالعكس؟ أم تعني التَّلازم -وهو ألَّا يكون أحدُهما إلَّا بالآخر-؟

فإن عنيتَ افتقار المفعول إلى الفاعل؛ فهذا باطلٌ، فإنَّ الرَّبَّ ﷻ ليس بفاعلٍ لصفاته اللَّازمة له، بل لا يلزمه شيءٌ معيَّنٌ من أفعاله ومفعولاته؛ فكيف تجعل صفاته مفعولةً له، وصفاته لازمةٌ لذاته ليست من مفعولاته؟!

---

(١) في (ش): «سلم»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٢) قوله: «وما لا يُعلم» في (أ): «ولا ما يعلم»، وفي (ش): «ولا يعلم»، وفي (م): «ولا ما لا يعلم»، والمثبت من (ت).

(٣) قوله: «في الوجود» ليس في (ش، ت، م)، والمثبت من (أ) وهو ملحقٌ بطرَّته.

(٤) ليست في (أ، ت، م)، والمثبت من (ش).

وإن عنيت التَّلازم؛ فهو حقٌّ.

وهذا كما يقال: لا يكون واجبًا بنفسه إلَّا أن يكون قديمًا، ولا يكون قديمًا واجبًا بنفسه إلَّا أن يكون موجودًا.

ويقال أيضًا: لا يكون موجودًا إلَّا أن يكون قديمًا واجبًا بنفسه، ولا يكون عالمًا قادرًا إلَّا أن يكون حيًّا؛ فإذا كانت صفاته متلازمةً؛ كان ذلك أبلغَ في الكمال من جواز التَّفريق بينهما؛ فإنَّه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال، لم يكن الكمال واجبًا له، بل ممكنًا له؛ وحينئذٍ: فكان يفتقر في ثبوته له إلى غيره، وذلك نقصٌ ممتنعٌ عليه -كما تقدَّم بيانه-، فعُلم أنَّ التَّلازم بين الذَّات وصفات الكمال هو كمال الكمال.

فصلٌ

وأمَّا قول القائل[١]: ﴿أنَّها أعراضٌ لا تقوم إلاَّ بجسمٍ، والجسم مركَّبٌ، والمركَّب ممكنٌ محتاجٌ، وذلك عين النَّقص﴾؛ فللمثبتة للصِّفات في إطلاق لفظ «العرض» على صفاته ثلاث طرقٍ[٢]:

- منهم مَن يمنع أن تكون أعراضًا، ويقول: «بل هي صفاتٌ، وليست أعراضًا»، كما يقول ذلك الأشعريُّ، وكثيرٌ من الفقهاء من أصحاب الأئمَّة الأربعة وغيرهم[٣].
- ومنهم مَن يُطلق عليها لفظ «الأعراض»؛ كهشامٍ، وابن كرَّامٍ، وغيرهما.
- ومنهم[٤] مَن يمتنع من الإثبات والنَّفي، كما قالوا في لفظ: «الغير»، وكما امتنعوا عن مثل ذلك في لفظ «الجسم» ونحوه، فإنَّ قول القائل: «العلم عرضٌ» بدعةٌ، وقوله: «ليس بعرضٍ» بدعةٌ، كما أنَّ قوله: «الرَّبُّ جسمٌ» بدعةٌ، وقوله: «ليس بجسمٍ» بدعةٌ.

وذلك أنَّ لفظ: «الجسم»، يُراد به في اللُّغة: «البدن» و«الجسد»، كما ذكر ذلك الأصمعيُّ، وأبو زيدٍ، وغيرُهما من أهل اللُّغة[٥].

---

(١) وهم «المعتزلة» كما سبق (ص٨٢، ت١).

(٢) انظر: «البيان» (٤/ ٣٨٧)، «النبوات» (١/ ٥٨٧).

(٣) قوله: «الأئمَّة الأربعة وغيرهم» في (ش، ت، م): «أحمد وغيره»، والمثبت من (أ). وقد ترك موضع ضمير الجمع في «وغيرهم» بياضًا يسيرًا بمقدارها.

(٤) وهم سلف الأمة وأئمتها.

(٥) انظر: «لسان العرب» (١٢/ ٩٩)، «المصباح المنير» (١/ ١٠١).

وأما أهل الكلام:

□ فمنهم مَن يريد به «المركَّب»، ويطلقه على الجوهر الفرد بشرط التَّركيب، أو على الجوهرين، أو على أربعة جواهرَ، أو ستَّة، أو ثمانية، أو ستَّة عشر، أو اثنين وثلاثين، أو المركَّب من المادَّة والصُّورة.

□ ومنهم مَن يقول: «هو الموجود أو القائم بنفسه».

وعامَّة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساويًا لمعنى «الجسم»[1] في العموم والخصوص.

فلمَّا كان اللَّفظ قد صار يُفهم منه معانٍ بعضها حقٌّ وبعضها باطلٌ؛ صار مجملًا.

وحينئذٍ: فالجواب العلميُّ أن يقال:

١- أتعني بقولك: ﴿أنَّها أعراضٌ﴾: أنَّها قائمةٌ بالذَّات أو صفةٌ للذَّات، ونحو ذلك من المعاني الصَّحيحة؟

٢- أم تعني بها أنَّها آفاتٌ ونقائصُ؟

٣- أم تعني بها أنَّها تَعرض وتَزول، فلا تبقى زمانينِ؟

فإن عنيتَ الأوَّل؛ فهو صحيحٌ.

وإن عنيتَ الثَّاني؛ فهو ممنوعٌ.

وإن عنيت الثَّالث؛ فهذا مبنيٌّ على قول مَن يقول: «العرض لا يبقى زمانين»:

- فمَن قال ذلك، وقال: «هي باقيةٌ»= قال: «لا أسمِّيها أعراضًا».

- ومَن قال: «بل العرض يبقى زمانين»= لم يكن هذا مانعًا من تسميتها أعراضًا.

وقولك: ﴿العرض لا يقوم إلَّا بجسمٍ﴾.

يقال لك: فهو حيٌّ عليمٌ قديرٌ عندك، وهذه الأسماء لا يسمَّى بها إلا جسمٌ، كما أنَّ هذه الصِّفات التي جعلتَها أعراضًا لا يوصف بها إلَّا جسمٌ! فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء؛ كان جوابًا لأهل الإثبات عن إثبات الصِّفات.

(١) قوله: «لمعنى الجسم» ليس في (ش)، وفي (ت، م): «له»، والمثبت من (أ).

ويقال له: ما تعني بقولك: {هذه الصِّفات أعراض لا تقوم إلَّا بجسمٍ}؟

◻ **أتعني بـ«الجسم»** المركَّبَ الذي كان مفترقًا فاجتمع؟ أو ما ركَّبه مركِّبٌ فجمع أجزاءَه؟ أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعضٍ، ونحو ذلك؟

◻ **أم تعني به** ما هو مركَّبٌ من الجواهر المنفردة، أو من المادَّة والصُّورة؟

◻ **أم تعني به** ما تُمكن الإشارة إليه؟ أو ما كان قائمًا بنفسه؟ أو ما هو موجودٌ؟

فإن عنيت الأوَّل؛ لم نُسلِّم أنَّ هذه الصِّفات التي سمَّيتها أعراضًا لا تقوم إلَّا بجسمٍ بهذا التَّفسير، **وإن عنيتَ** به الثَّاني؛ لم نسلِّم امتناع التَّلازم، فإنَّ الرَّبَّ تعالى موجودٌ قائمٌ بنفسه، مُشارٌ إليه عندنا، فلا نسلِّم انتفاء التَّلازم على هذا التَّقدير.

وقول القائل: {المركَّب ممكنٌ}:

- **إن أراد بـ«المركَّب»**: المعانيَ المتقدِّمة؛ مثل كونه كان مفترقًا فاجتمع، أو ركَّبه مركِّبٌ، أو يقبل الانفصال= فلا نسلِّم المقدِّمة الأولى التَّلازميَّة.
- **وإن عنى به** ما يُشار إليه، وما يكون قائمًا بنفسه، موصوفًا بالصِّفات= فلا نسلِّم انتفاء الثَّانية.

فالاعتراضُ مركَّبٌ من مقدِّمتين -تلازميَّةٍ، واستثنائيَّةٍ- بألفاظٍ مجملةٍ؛ فإذا استُفسر عن المراد؛ حصل المنع والإبطال لإحداهما[١] أو لكلاهما[٢]. وإذا بطلت إحدى المقدِّمتين على كلِّ تقديرٍ؛ بطلت الحُجَّة.

---

(١) في (أ، ت): «لأحدهما»، وفي (ش): «أحدهما»، والمثبت من (م).

(٢) كذا في جميع النسخ، وانظر ما سبق (ص ٦٠، ت ١).

فصلٌ

وأمَّا قول القائل(1): {لو قامت به الأفعال لكان محلاً للحوادث، والحادث إن أوجب له كمالًا فقد عَدِمَهُ قبله، وهو نقصٌ، وإن لم يوجب له كمالًا لم يجز وصفه به}.

فيقال أوَّلًا: هذا معارَضٌ بنظيره من الحوادث التي يفعلها؛ فإنَّ كلاهما(2) حادثٌ بقدرته ومشيئته، وإنَّما يفترقان في المحلِّ. وهذا التَّقسيم واردٌ على الجهتين.

وإن قيل في الفرق: «المفعول لا يتَّصف به، بخلاف الفعل القائم به».

قيل في الجواب: بل هم يصفونه بالصِّفات الفعليَّة، ويقسمون الصِّفات إلى نفسيَّةٍ وفعليَّةٍ، فيصفونه بكونه خالقًا رازقًا بعد أن لم يكن كذلك، وهذا التَّقسيم واردٌ عليهم.

وقد أورده عليهم «الفلاسفة» في مسألة «حدوث العالم»، فزعموا في الجواب(3) أنَّ صفاتِ الأفعال ليست صفةَ كمالٍ، ولا نقصٍ(4).

فيقال لهم كما قالوه لهؤلاء في الأفعال التي تقوم به: إنَّها ليست كمالًا، ولا نقصًا.

---

(1) وهم «الكُلاَّبية» ومن تبعهم، كما مضى في السؤال، انظر: (ص٥٢).
(2) كذا في جميع النسخ، وهو معهودٌ في لسان المصنِّف وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٦٠، ت١).
(3) قوله: «في الجواب» ليس في (ش، ت، م)، والمثبت من (أ).
(4) انظر: «أبكار الأفكار» (٣/ ٣٥٨).

فإن قيل: لا بدَّ أن يتَّصف إمَّا بنقصٍ أو كمالٍ.

قيل: ولا بُدَّ أن يتَّصف من الصِّفات الفعليَّة؛ إمَّا بنقصٍ، وإمَّا بكمالٍ؛ فإنْ جاز ادِّعاءُ خلوِّ أحدهما عن القسمين؛ أمكن الدَّعوى في الآخر مثله؛ وإلَّا فالجواب مشترَكٌ.

وأمَّا «المتفلسفة»؛ فيقال لهم: القديم تحلُّه الحوادث، ولا يزال محلًّا للحوادث عندكم؛ فليس القدم مانعًا من ذلك عندكم، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذي لا يمكن غيره، وإنَّما نفوه[1] عن واجب الوجود؛ لظنِّهم امتناعَ[2] قيام الصِّفات[3] به.

وقد تقدَّم[4] التَّنبيه على إبطال قولهم في ذلك، لا سيَّما وما قامت به الحوادث المتعاقبة، يمتنع وجوده عن علَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ موجبةٍ لمعلولها؛ فإنَّ العلَّة التَّامَّة الموجبة يمتنع أن يتأخَّر عنها معلولها، أو شيءٌ من معلولها، ومتى تأخَّر عنها شيءٌ من معلولها؛ كانت علَّةً له بالقوَّة، لا بالفعل، واحتاج مصيرُها علَّةً بالفعل إلى سببٍ آخر:

□ فإن كان المخرِج لها من القوَّة إلى الفعل [*هو نفسُه؛ صار فيه ما هو بالقوَّة هو[5] المخرِج له إلى الفعل، وذلك يستلزم أن يكون قابلاً وفاعلاً، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصِّفات التي يسمُّونها «التَّركيب».

□ وإن كان المخرِج له غيره*][6]؛ كان ذلك ممتنعًا بالضَّرورة والاتِّفاق؛ لأنَّ ذلك ينافي وجوب الوجود؛ ولأنَّه يتضمَّن «الدَّور المعيَّ»، و«التَّسلسل في المؤثِّرات».

---

(١) في (أ): «نفاه بعضهم»، والمثبت من (ش، ت، م).

(٢) ليست في (أ، ش)، والمثبت من (ت، م).

(٣) قوله: في (ش، ت، م): «اتصافه»، والمثبت من (أ).

(٤) انظر: (ص٧٨).

(٥) في الأصلين (أ، ش) بالواو: «وهو»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش)، والسياق في (ت، م): «إلى الفعل غيرها كان ذلك».

◻ وإن كان هو الذي صار فاعلًا للمعيَّن بعد أنْ لم يكن؛ امتنع أن يكون علَّةً تامَّةً أزليَّةً، فقدم شيءٍ من العالم يستلزم كونَه علَّةً تامَّةً في الأزل، وذلك يستلزم ألَّا يحدث عنه شيءٌ بوسطٍ، وبغير وسطٍ، وهذا مخالفٌ للمشهود.

ويقال ثانيًا -في إبطال قول مَن جعل حدوث الحوادث ممتنعًا-: هذا منقوضٌ بما يتجدَّد من الإضافات، والأحوال، والأعدام؛ فإنَّ النَّاس متَّفقون على تجدُّد هذه الأمور.

وفرَّق الآمديُّ[1] وغيرُه بينهما من جهة اللَّفظ، فقال: (هذه حوادثُ، وهذه متجدِّداتٌ).

والفروق اللَّفظيَّة لا تؤثِّر في الحقائق العلميَّة؛ فيقال: تجدُّد هذه المتجدِّدات: إن أوجب له كمالًا؛ فقد عَدِمَهُ قبله، وهو نقصٌ. وإن لم يوجب له كمالًا؛ لم يجز وصفه به.

ويقال ثالثًا: الكمال الذي يجب اتِّصافه به هو الممكنُ الوجودِ، وأمَّا الممتنع فليس من الكمال الذي يتَّصف به موجودٌ، والحوادث المتعلِّقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودُها جميعُها[2] في الأزل، فلا يكون انتفاؤها في الأزل نقصًا؛ لأنَّ انتفاء الممتنع ليس بنقصٍ.

ويقال رابعًا: إذا قدِّر ذاتٌ تفعل شيئًا بعد شيءٍ -وهي قادرةٌ على الفعل بنفسها-، وذاتٌ لا يمكنها أن تفعل بنفسها شيئًا، بل هي كالجماد الذي لا يمكنه أن يتحرَّك بحالٍ= كانت الأُولى أكملَ من الثَّانية. فعدم هذه الأفعال نقصٌ بالضَّرورة، وأمَّا وجودها[3] بحسب الإمكان؛ فهو الكمال.

---

(١) انظر: «أبكار الأفكار» (٢/ ٢٠)، وقد نقله الشَّيخ وتعقَّبه في «الدرء» (٤/ ١٨).

(٢) في (أ، ش): «جميعا»، والمثبت من (ت، م).

(٣) قوله: «أمَّا وجودها» في (أ، م): «أما بوجودها»، وفي (ت): «أما وجودها»، والمثبت من (ش).

ويقال خامسًا: لا نسلِّم أنَّ عدمَ هذه مطلقًا نقصٌ ولا كمالٌ، ولا وجودَها مطلقًا نقصٌ ولا كمالٌ، بل وجودُها في الوقت الذي اقتضته مشيئته وقدرته وحكمته وجودُها فيه هو الكمال، ووجودُها بدون ذلك نقصٌ، وعدمُها مع عدمِ اقتضاءِ الحكمةِ وجودَها[1] كمالٌ، ووجودُها حين اقتضت الحكمةُ وجودَها هو الكمال.

وإذا كان الشَّيء الواحد يكون وجوده تارةً كمالًا، وتارةً نقصًا، وكذلك عدمه= بطل التَّقسيم المطلق، وهذا كما أنَّ الشَّيء يكون رحمةً بالخلق إذا احتاجوا إليه -كالمطر-، ويكون عذابًا إذا ضرَّهم، فيكون إنزاله عند حاجتهم رحمةً وإحسانًا، والمحسن الرَّحيم متَّصفٌ بالكمال، ولا يكون تركُ إنزاله حيث يضرُّهم نقصًا، بل هو أيضًا رحمةٌ وإحسانٌ، فهو محسنٌ بالوجود حين كان رحمةً، وبالعدم حين كان العدم رحمةً.

---

(١) قوله: «مع عدمِ اقتضاءِ الحكمةِ وجودَها» في (ش): «مع اقتضاء الحكمة عدمها»، وفي (ت): «مع عدم اقتضاء وجودها»، والمثبت من (أ، م)، إلا قوله: «وجودها» في (م): «ووجودها».

فصلٌ

وأمَّا نفي النَّافي للصِّفات الخبريَّة العينيَّة[١]؛ لاستلزامها «التَّركيب» المستلزم للحاجة والافتقار= فقد تقدَّم جواب نظيره[٢]، فإنَّه:

□ **إنْ أُريدَ بـ«التَّركيب»**: ما هو المعقول منه في اللُّغة، أو في العرف العامِّ، أو عرفِ بعض النَّاس؛ وهو: ما ركَّبه غيره، أو ما كان مفترقًا فاجتمع، أو ما جُمع من الجواهر المفردة، أو المادَّة والصُّورة، أو ما أمكن مفارقة بعضه لبعضٍ= فلا نسلِّم المقدِّمة الأُولى، ولا نسلِّم أنَّ إثبات الوجه واليدين[٣] مستلزمٌ للتَّركيب بهذا الاعتبار.

□ **وإن أُريدَ به**: التَّلازمُ، وامتيازُ شيءٍ عن شيءٍ في نفسه، وأنَّ هذا ليس هذا= فهذا لازمٌ لهم في الصِّفات المعنويَّة المعلومة بالعقل، كالعلم، والقدرة، والسَّمع والبصر؛ فإنَّ الواحدة من هذه الصِّفات ليست هي الأخرى، بل كلُّ صفةٍ ممتازةٍ بنفسها عن الأخرى، وإن كانتا متلازمتين يُوصف بهما موصوفٌ واحدٌ. ونحن نعقل هذا في صفات المخلوقين؛ كأبعاض الشَّمس وأعراضِها.

وأيضًا: فإن أُريدَ بـ«الحاجة والافتقار» إلى مباينٍ له؛ فهو ممنوعٌ. وإنْ أُريدَ: أنَّه لا بدَّ من وجود ما هو داخلٌ في مسمَّى اسمه، وأنَّه يمتنع وجود الواجب بدون تلك الأمور الدَّاخلة في مسمَّى اسمه= فمعلومٌ أنَّه لا بُدَّ له من نفسه، فلا بُدَّ له ممَّا يدخل في مسمَّاها بطريق الأَولى والأَحرى.

---

(١) في جميع النسخ: «المعينة»، والظاهر أنها محرَّفة عن المثبت.

(٢) انظر: (ص٨٨).

(٣) في (أ، ش، م): «واليد»، والمثبت من (ت).

وإذا قيل: «هو مفتقرٌ إلى نفسه»؛ لم يكن معناه أنَّ نفسه تفعل نفسه، فكذلك ما هو داخلٌ فيها، ولكنَّ العبارة موهمةٌ مجملةٌ؛ فإذا فُسِّر المعنى زال المحذور.

ويقال أيضًا: نحن لا نطلق على هذا اللَّفظ «الغير»؛ فلا يلزمنا أن يكون محتاجًا إلى الغير، فهذا من جهة الإطلاق اللَّفظيِّ.

وأمَّا من جهة الدَّليل العِلميِّ؛ فالدَّليل دلَّ على وجود موجودٍ بنفسه لا فاعِلَ له ولا علَّة فاعلةٌ، وأنَّه مستغنٍ بنفسه عن كلِّ ما يباينه.

أمَّا الموجود الذي لا يكون له صفةٌ، ولا يدخل في مسمَّى اسمه معنًى من المعاني الثُّبوتيَّة؛ فهذا إذا ادَّعى المدَّعي أنه المعيَّنُ[1] بـ«وجوب الوجود» وبـ«الغنيِّ»؛ قيل له: لكنْ هذا المعيَّنُ ليس هو مدلولَ الأدلَّة، ولكنْ أنت قدَّرت أنَّ هذا مسمَّى الاسم. وجعلُ اللَّفظ دليلًا على هذا المعنى لا ينفعك إن لم يَثبت أنَّ المعنى حقٌّ في نفسه، ولا دليل لك على ذلك، بل الدَّليل يدلُّ على نقيضه.

فهؤلاء عمدوا إلى لفظ «الغنيِّ» و«القديم» و«الواجب بنفسه»؛ فصاروا يجعلونها تدلُّ على معاني[2]، وتستلزم معانٍ[3] تُناقض ثبوت الصِّفات، وتوسَّعوا في التَّعبير، ثُمَّ ظنُّوا أنَّ هذا الذي فعلوه هو موجب الأدلَّة العقلية وغيرها.

وهذا غلطٌ منهم؛ فموجب الأدلَّة العقليَّة لا يُتلقَّى من مجرَّد التَّعبير، وموجبُ الأدلَّة السَّمعيَّة يُتلقَّى من عرف المتكلِّم بالخطاب، لا من الوضع المحدَث، فليس لأحدٍ أنْ يجعل الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعةً لمعاني[4]، ثُمَّ يريد أن يفسِّر مرادَ الله بتلك المعاني، بل هذا من فعل أهل الإلحاد المفترين.

---

(١) في (ت): «المعني»، والمثبت من (أ، ش، م).

(٢) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء.

(٣) في (أ، ش، ت): «معاني»، والمثبت من (م).

(٤) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء.

فإنَّ هؤلاء عمدوا إلى معانٍ ظنُّوها ثابتةً؛ فجعلوها هي معنى «الوحدة»، و«الوجوب»، و«الغنى»، و«القدم»، ونفي «المثل»، ثُمَّ عمدوا إلى ما جاء في القرآن والسُّنَّة من تسمية الله تعالى بأنه «أحدٌ»، «واحدٌ»، «عليٌّ»، ونحو ذلك من نفي «المثل» و«الكفءِ» عنه= فقالوا: «هذا يدلُّ على المعاني التي سمَّيناها بهذه الأسماء»، وهذا من أعظم الافتراء على الله.

[*وكذلك المتفلسفة؛ عمدوا إلى لفظ «الخالق»، و«الفاعل»، و«الصانع»، و«المحدَث»، ونحو ذلك، فوضعوها لمعنى ابتدعوه، وقسَّموا الحدوث إلى نوعين: ذاتيٍّ، وزمانيٍّ. وأرادوا بـ«الذَّاتيِّ»: كونَ المربوب مقارنًا للرَّبِّ أزلًا وأبدًا. وإطلاقُ هذا[(١)] اللَّفظ على هذا المعنى لا يُعرف في لغة أحدٍ من الأمم، ولو جعلوا هذا اصطلاحًا لهم؛ لم ننازعهم فيه، لكن قصدوا بذلك التَّلبيس على النَّاس، وأن يقولوا: «نحن نقول بحدوث العالم، وأنَّ الله خالقٌ له، وفاعلٌ له، وصانعٌ له»، ونحو ذلك من المعاني التي يُعلم بالاضطرار أنها تقتضي تأخُّر[(٢)] المفعول، لا يُطلَق على ما كان قديمًا بقِدم الرَّبِّ مقارنًا له أزلًا وأبدًا.

وكذلك فَعل مَن فَعل بلفظ «المتكلِّم»، وغير ذلك من الأسماء*][(٣)].

ولو فعل هذا بكلام سيبويه وأبقراط[(٤)]؛ لفسد ما ذكروه[(٥)] من النَّحو والطِّبِّ، [*ولو فعل هذا بكلام آحاد العلماء -كمالكٍ، والشَّافعيِّ، وأحمد، وأبي حنيفة-؛ لفسد العلم بمرادهم[(٦)] بذلك، ولكان مُفتريًا[(٧)] عليهم*][(٨)]، فكيف إذا فعل هذا بكلام ربِّ العالمين؟!

---

(١) قوله: «وإطلاق هذا» في (ش): «وأن»، وفي (م): «وأن هذا»، ولعل صوابها فيهما بالفاء: «فإن» و«فإن هذا»، والمثبت من (أ).

(٢) في (ش، م): «تأخير»، والمثبت من (أ).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م).

(٤) في (ش): «بقراط»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٥) في (أ، ت، م): «ذكره»، والمثبت من (ش).

(٦) ليست في (م، ش)، والمثبت من (أ).

(٧) في (ش، م): «ملبوسا»، والمثبت من (أ).

(٨) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م).

وهذه طريقة الملاحدة الذين ألحدوا في أسماء الله وآياته، ومَن شَرَكَهُم في بعض ذلك، مثل قول مَن يقول: «الواحد هو الذي لا ينقسم»، ومعنى قوله: «لا ينقسم»، أي: لا يتميَّز منه شيءٌ عن شيءٍ، ويقول: «لا تقوم به صفةٌ». ثُمَّ زعموا أنَّ «الأحد»، و«الواحد» في القرآن يُراد به هذا.

ومعلوم أنَّ كلَّ ما في القرآن من اسم «الواحد»، و«الأحد»؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، وقوله: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ[4] ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾[5]، وقوله: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[6]، وأمثال ذلك= يناقض ما ذكروه؛ فإنَّ هذه الأسماء أُطلقت على قائمٍ بنفسه، مشارٍ إليه، يتميَّز منه شيءٌ عن شيءٍ، وهو الذي يسمُّونه في اصطلاحهم جسمًا.

وكذلك إذا قالوا: «الموصوفات تتماثل»، أو: «الأجسام تتماثل»، أو: «الجواهر تتماثل»، وأرادوا أنْ يستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[7] على نفي مسمَّى هذه الأمور التي سمَّوها بهذه الأسماء في اصطلاحهم الحادث= كان هذا افتراءً على القرآن؛ فإنَّ هذا ليس هو «المثل» في لغة العرب، ولا لغة أحدٍ من الأمم[8]، لا لغة القرآن، ولا غيرها:

- قال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾[9]، فنفى مماثلة هؤلاء لهؤلاء مع اتِّفاقهم في الإنسانية، فكيف يقال: إنَّ لغة العرب توجب أنَّ كلَّ ما يُشار إليه مثلٌ لكلِّ ما يُشار إليه؟!

---

(١) النساء: (١١). (٢) الإخلاص: (٤).
(٣) التوبة: (٦).
(٤) في (ش، ت): ﴿يآأَبَه﴾، والمثبت من (أ، م). وانظر ما سبق (ص٦٥، ت٩).
(٥) القصص: (٢٦). (٦) المدثر: (١١).
(٧) الشورى: (١١).
(٨) قوله: «ولا لغة أحدٍ من الأمم» ليس في (ش، ت، م)، والمثبت من (أ).
(٩) محمد: (٣٨).

- وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ﴾(١)، فأخبر أنَّه لم يُخلق مثلها في البلاد، وكلاهما بلدٌ؛ فكيف يقال: إنَّ كلَّ «جسم» فهو مِثْلٌ لكلِّ «جسمٍ» في لغة العرب، حتى يُحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؟!

- وقد قال شاعر العرب:

ليس كمثل الفتى زهيرٌ(٢) ....

- وقال الآخر:

.... ما إنْ كمثلهم في النَّاس من بَشَرٍ(٣)

ولم يقصد هذا أن ينفي وجود جسمٍ من الأجسام.

وكذلك لفظ «التَّشابه»؛ ليس هو التَّماثلَ في اللُّغة، قال تعالى: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾(٥)، ولم يُرد به شيئًا هو مماثلٌ في اللُّغة، وليس المرادُ هنا كونَ الجواهر متماثلةً في العقل أو ليست متماثلةً؛ فإنَّ

---

(١) الفجر: (٦-٨).

(٢) وعجزه: (خَلْقٌ يُوازِيه -وروي: يدانيه، ويساويه- في الفضائلِ)، وهو في تفسير الثعلبي (٨/ ٣٠٦)، «الدرء» (٧/ ١١٤)، «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٦٨)، «الجني الداني» (ص٨٩) دون نسبة، وقد نسبه أبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٦) إلى أوس بن حجر، وتابعه: السمين الحلبي في «الدر المصون» (٩/ ٥٤٥)، ابن عادل في «اللباب» (١٧/ ١٧٤)، ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ١٢٢)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) وصدره: (سَعْدُ بْنُ زيد إِذَا أَبْصَرْتَ فَضْلَهُمْ)، وهو في تفسير الطبري (٢٠/ ٤٧٧)، تفسير الثعلبي (٨/ ٣٠٦)، تفسير السمعاني (٥/ ٦٦)، تفسير الماوردي (٥/ ١٩٥)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٢٨)، «الدرء» (٧/ ١١٤)، «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٦٨)، «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٦)، «الجني الداني» (ص٨٩)، «الدر المصون» (٩/ ٥٤٥)، «اللباب» (١٧/ ١٧٤)، «شرح الطحاوية» (١/ ١٢٢) دون نسبة. وقوله: «من بشر» في جلِّ المصادر: «من أحد».

(٤) البقرة: (٢٥).

(٥) الأنعام: (٩٩).

هذا مبسوطٌ في موضعه، بل المراد أنَّ أهل اللُّغة التي بها نزل القرآن لا يجعلون مجرَّد هذا موجبًا لإطلاق اسم «المثل»، ولا يجعلون نفي «المثل» نفيًا لهذا، فحمْلُ القرآن على ذلك كذبٌ على القرآن.

فصل

وقولُ القائل: ﴿المحبة تقتضي مناسبةً بين المحبِّ والمحبوب، ومناسبةُ الرَّبِّ للخلق نقصٌ﴾.

فيقال: «المناسبة» لفظٌ مجملٌ؛ فإنَّه:

□ يُراد بها: التَّوالد والقرابة، فيقال: «هذا نسيبُ فلانٍ ويناسبه»، إذا كان بينهم قرابةٌ مستندةٌ إلى الولادة الآدميَّة، والله ﷻ منزَّهٌ عن ذلك.

□ ويُراد بها: المماثلة، فيقال: «هذا يناسب هذا»، أي: يماثله، والله ﷻ أحدٌ، صمدٌ، لم يلد، ولم يُولد، ولم يكن له كفوًا أحدٌ.

□ ويُراد بها: موافقتُه[1] في معنًى من المعاني، وضدُّها المخالفة. و«المناسبةُ»[2] بهذا الاعتبار ثابتةٌ؛ فإنَّ أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمر به فيفعلونه، وفيما يحبُّه فيحبُّونه، وفيما ينهى[3] عنه فيتركونه، وفيما يبغضه فيبغضونه، والله وترٌ يحبُّ الوتر، جميلٌ يحبُّ الجمال، عليمٌ يحبُّ العلم، نظيفٌ يحبُّ النَّظافة، محسنٌ يحبُّ المحسنين، مقسطٌ يحبُّ المقسطين، إلى غير ذلك من المعاني. بل هو سبحانه يفرح بتوبة التَّائب أعظمَ من فرح الفاقد لراحلته، عليها طعامُه وشرابُه في الأرض المهلكة، إذا وجدها بعد اليأس، فالله أشدُّ فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته، كما ثبت ذلك في «الصِّحاح»[4] عن النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ش): «موافقة»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٢) في (أ، ش): «والمباينة»، والمثبت من (ت، م).

(٣) في (أ، ش، ت): «نهى»، والمثبت من (م).

(٤) ثبت ذلك عن عدد من الصحابة، منهم: ابن مسعود: أخرجه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٢٨٤٥). =

فإذا أُريدَ بـ«المناسبة» هذا وأمثاله؛ فهذه المناسبة حقٌّ، وهي من صفات الكمال، كما تقدَّم الإشارة إليه؛ فإنَّ مَن يحبُّ صفاتِ الكمال أكملُ ممَّن لا فرق عنده بين صفات النَّقص والكمال، ولا يحبُّ صفاتِ الكمال.

وإذا قدِّر موجودان: أحدهما: يحبُّ العلم، والصِّدق، والعدل، والإحسان، ونحو ذلك، والآخر: لا فرق عنده بين هذه الأمور، وبين الجهل، والكذب، والظُّلم، ونحو ذلك؛ لا يحبُّ هذا، ولا يبغض هذا= كان الذي يحبُّ تلك الأمور أكملَ من هذا، فدلَّ على أنَّ هذه من صفات الكمال.

والموجودُ: إمَّا ألَّا يكون له علمٌ -كالجماد-؛ فالذي يعلم أكملُ منه، **والعالم**: إمَّا أنْ يحبَّ المحمودَ ويبغض المذمومَ، وإمَّا ألَّا يحبَّهما، وإمَّا أن يحبَّهما. ومعلومٌ أنَّ الذي يحبُّ المحمودَ ويبغض المذمومَ؛ أكملُ ممَّن يحبُّهما أو يبغضهما.

وأصل هذه المسألة: هي الفرق بين محبَّة الله ورضاه، وغضبه وسخطه، وبين إرادته. كما هو مذهب السَّلف، والفقهاء، وأكثر المثبتين للقدر من أهل السُّنَّة وغيرهم.

وصار طائفةٌ من القدريَّة والمثبتين للقدر إلى أنَّه لا فرق بينهما.

- **ثم قالت القدريَّة**: «هو لا يحبُّ الكفر، والفسوق، والعصيان، ولا يريد ذلك، فيكون ما لم يشأ، ويشاء ما لا يكون[1]».

- **وقالت المثبتة**: «ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. وإذا كان قد أراد الكفر، والفسوق، والعصيان، ولم يرده دينًا، أو أراده من الكافر، ولم يرده من المؤمن= فهو كذلك يحب الكفر، والفسوق، والعصيان، ولا يحبُّه دينًا، ويحبه من الكافر، ولا يحبُّه من المؤمن».

= وأنس بن مالك: أخرجه البخاري (٦٣١٧)، ومسلم (٢٨٤٨). وأبو هريرة: أخرجه مسلم (٢٨٤٤/ ١). والبراء بن عازب: أخرجه مسلم (٢٨٤٧/ ١).

(١) قوله: «لا يكون» في (ش): «لم يكن»، والمثبت من (أ، ت، م).

وكلا القولين خطأٌ، مخالفٌ للكتاب، والسُّنَّة، وإجماعِ سلف الأُمَّة وأئمَّتها؛ فإنَّهم متَّفقون على أنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه لا يكون شيءٌ إلَّا بمشيئته، ومجمعون على أنَّه لا يحبُّ الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأنَّ الكفَّار يبيِّتون ما لا يرضى من القول. والذين نفوا محبَّته، بنوها على هذا الأصل الفاسد[1].

---

(١) انظر: «الأصبهانية» (ص١٤١، ١٤٤-١٤٧)، «الفتاوى» (٨/ ٣٤٠، ٤٧٦)، «المنهاج» (٣/ ١٥، ١٩، ١٥٩، ١٨١) (٥/ ٣٠٣، ٣٥٩، ٣٩٢)، «التسعينية» (٣/ ٩٧٦)، «جامع الفصول» (١/ ٢٢٣)، «الدرء» (١/ ٨٣).

فصلٌ

وأمّا قول القائل: ﴿الرَّحمة: ضعفٌ وخَوَرٌ في الطَّبيعة، وتألُّمٌ على المرحوم﴾.

فهذا باطلٌ:

أمّا أوّلًا: فَلِأنَّ الضَّعف والخور مذمومٌ من الآدميِّين، والرَّحمةُ ممدوحةٌ؛ وقد قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾(١)، وقد نهى الله تعالى عباده عن الوهن، والحزن؛ فقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٢)، وندبهم إلى الرَّحمة. وقال النَّبيُّ ﷺ في الحديث الصَّحيح: «لا تُنزَعُ الرَّحمَةُ إلَّا مِن شَقِيٍّ»(٣)، وقال: «مَن لَا يَرحَمُ لا يُرحَمُ»(٤)، وقال: «الرَّاحِمُونَ يَرحَمُهُمُ الرَّحمَن، ارحَمُوا مَن فِي الأَرضِ، يَرحَمْكُم مَن فِي السَّمَاء»(٥).

ومحالٌ أن يقول: «لا يُنزع الضَّعف والخور إلَّا من شقيٍّ»، ولكنْ لمَّا كانت الرَّحمة تقارن في حقِّ كثيرٍ من النَّاس الضَّعفَ والخورَ؛ كما في رحمة النِّساء، ونحو ذلك= ظنَّ الغالطُ أنَّها كذلك مطلقًا.

وأيضًا: فلو قُدِّر أنَّها في حقِّ المخلوقين مستلزمةٌ لذلك؛ لم يجب أن تكون في حقِّ الله تعالى مستلزمةً لذلك، كما أنَّ «العلم» و«القدرة» و«السَّمع» و«البصر»

(١) البلد: (١٧).
(٢) آل عمران: (١٣٩).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٤٢)، والترمذي (٢٠٤٨)، وأحمد (٨٠٠١) من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي: (حديث حسن).
(٤) أخرجه البخاري (٦٠٠١)، ومسلم (٢٣٩٢) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، الترمذي (٢٠٤٩)، وأحمد (٦٤٩٤) من حديث عبد الله بن عمرو. وقال الترمذي: (حسن صحيح).

و«**الكلام**» فينا؛ يستلزم من النَّقص والحاجة ما يجب تنزيه الله عنه.

وكذلك «**الوجود**» و«**القيام بالنَّفس**» فينا؛ يستلزم احتياجًا إلى خالقٍ يجعلنا موجودِين، والله منزَّهٌ في وجوده عمَّا يحتاج إليه وجودنا، فنحن وصفاتنا وأفعالنا مقرونون بالحاجة إلى الغير، والحاجة لنا أمرٌ ذاتيٌّ لا يمكن أنْ نخلوَ عنه، وهو سبحانه «**الغِنى**» له أمرٌ ذاتيٌّ، لا يمكن أن يخلوَ عنه، فهو بنفسه حيٌّ قيُّومٌ واجبُ الوجود، ونحن بأنفسنا محتاجون فقراءُ.

فإذا كانت ذاتنا وصفاتنا وأفعالنا، وما اتَّصفنا به من الكمال[1] من العلم، والقدرة، وغير ذلك، هو مقرونٌ بالحاجة، والحدوث، والإمكان= لم يجب أنْ لا يكون لله ذاتٌ، ولا صفاتٌ، ولا أفعالٌ، ولا يقدر، ولا يعلم؛ لكون ذلك ملازمًا للحاجة فينا.

فكذلك «**الرَّحمة**» وغيرها إذا قُدِّر أنَّه في حقِّنا ملازمٌ للحاجة والضَّعف[2]؛ لم يجب أن يكون في حقِّ الله ملازمًا لذلك.

وأيضا: فنحن نعلم بالاضطرار أنَّا إذا فرضنا موجودِين: **أحدهما** يرحم غيره، فيجلب له المنفعة ويدفع عنه المضرَّة، **والآخر** قد استوى عنده هذا وهذا، وليس عنده ما يقتضي جلبَ المنفعة، ودفعَ المضرَّة[3]= كان الأوَّلُ أكملَ.

---

(١) بعدها في (أ) زيادة: «بحسبنا».

(٢) في (أ، ش، م): «وضعف»، والمثبت من (ت).

(٣) قوله: «جلب المنفعة ودفع المضرة» في (ش): «جلب منفعة ولادفع مضرة»، والمثبت من (أ، ت، م).

فصلٌ

وأمَّا قول القائل: ﴿الغضب: غليان دم القلب؛ لطلب[1] الانتقام﴾؛ فليس بصحيحٍ في حقِّنا، بل «**الغضب**» قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلًا.

وأيضًا: فغليان دم القلب يقارنه «**الغضب**»، ليس أنَّ مجرَّد «**الغضب**» هو غليانُ دم[2] القلب، كما أنَّ «**الحياءَ**» يقارن حمرة الوجه، و«**الوجل**» يقارن صفرة الوجه؛ لا أنَّه هو. وهذا لأنَّ النَّفس إذا قام بها دفع المؤذي: فإن استشعرت القدرة فاضَ الدَّمُ إلى خارجٍ، فكان منه الغضب، وإن استشعرت العجزَ غار الدَّمُ إلى داخلٍ، فاصفرَّ الوجه كما يصيب الحزين.

وأيضًا: فلو قُدِّر أنَّ هذا هو حقيقة غضبنا؛ لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا، كما أنَّ حقيقة ذات الله ليست مثل ذواتنا، فليس هو مماثلًا لا لأبداننا، ولا لأرواحنا؛ وصفاتُه كذاته.

ونحن نعلم بالاضطرار أنَّا إذا قدَّرنا موجودينِ: **أحدهما**: عنده قوَّةٌ يدفع بها الفساد، **والآخر**: لا فرق عنده بين الصَّلاح، والفساد= كان الذي عنده تلك القوَّة أكملَ.

ولهذا يُذمُّ مَن لا غيرة له على الفواحش -كالدَّيُّوث-، ويُذمُّ مَن لا حميَّة له يدفع بها الظُّلم عن المظلومين، ويُمدح الذي له غَيرةٌ يدفع بها الفواحش، وحميَّةٌ يدفع بها الظُّلم، ويُعلم أنَّ هذا أكملُ من ذلك.

---

(١) في (ش): «يطلب»، والمثبت من (أ، ت، م). وفي السؤال: «طلبًا»، انظر: (ص٥٢).

(٢) ليست في (أ، ت، م)، والمثبت من (ش).

ولهذا وصف النَّبيُّ ﷺ الرَّبَّ بـ«الأكملية» في ذلك، فقال في الحديث الصَّحيح: «**لَا أَحَدَ أَغيَرُ مِن اللهِ، مِن أَجلِ ذَلَكَ حَرَّمَ الفَواحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ**»[١]، وقال: «**أَتَعجَبُونَ مِن غَيرَةِ سَعدٍ؟ لأَنَا**[٢] **أَغيَرُ مِنهُ، وَاللهُ أَغيَرُ مِنِّي**»[٣].

وقول القائل: إنَّ هذه انفعالاتٌ نفسانيَّةٌ.

فيقال: كلُّ ما سوى الله مخلوقٌ منفعلٌ، ونحن وذواتنا منفعلةٌ، فكونها انفعالاتٍ فينا لغيرنا نعجز عن دفعها= لا يوجب أن يكون الله تعالى منفعلًا لها عاجزًا عن دفعها؛ فإنَّ كلَّ ما يجري في الوجود فإنَّه بمشيئته وقدرته، لا يكون إلَّا ما يشاء، ولا يشاء إلَّا ما يكون، له الملك وله الحمد.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦١٣)، ومسلم (٢٨٦١/ ١) من حديث ابن مسعود.

(٢) في (ش): «أنا»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٥٣)، ومسلم (١٥٢٣) من حديث المغيرة بن شعبة.

فصلٌ

وقول القائل: ﴿إنَّ الضَّحك خفَّة روحٍ﴾، ليس بصحيحٍ، وإن كان ذلك قد يقارنه.

ثُمَّ قول القائل: ﴿خفَّة الرُّوح﴾: إن أراد به وصفًا مذمومًا؛ فهذا يكون لما لا ينبغي أنْ يُضحك منه، وإلَّا فالضَّحك في موضعه المناسب له صفةُ مدحٍ وكمالٍ.

وإذا قُدِّر حيَّان: أحدُهما يضحك ممَّا يُضحك منه، والآخر لا يَضحك قط= كان الأوَّلُ أكملَ من الثَّاني.

ولهذا لما قال النَّبيُّ ﷺ: «يَنظرُ إليكُم أَزِلينَ قَانِطِين[١]، فيَظلُّ يَضحَكُ، يَعلَمُ أَنَّ فَرجَكُم قَرِيبٌ»، فقال له أبو رَزِينٍ العُقيليُّ: يا رسول الله، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ؟! قال: «نَعَم»، قال: لن نَعْدَم من ربٍّ يضحكُ خيرًا[٢].

فجعل الأعرابيُّ العاقل بصِحَّة فطرتِه ضَحِكَه دليلًا على إحسانه وإنعامه؛ فدلَّ على أنَّ هذا الوصفَ مقرونٌ بالإحسان المحمود، وأنَّه من صفات الكمال، والشَّخص العبوس الذي لا يضحك قطُّ؛ هو مذمومٌ بذلك، وقد قيل في اليوم الشَّديد العذاب: إنه يكون[٣] ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾[٤]، وقد روي أنَّ الملائكة قالت لآدم: «حيَّاك الله وبيَّاك»[٥]، أي: أضحكك.

---

(١) في (ش): «قنطين»، والمثبت من (أ، ت، م).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وأخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (١٦١٨٧) بنحوه.

(٣) ليست في (أ، ش)، والمثبت من (ت، م).

(٤) الإنسان: (١٠).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٢٥) من قول سالم بن أبي الجعد.

[*والإنسان حيوانٌ ناطقٌ ضاحكٌ، وما يتميَّز به الإنسان عن البهيمة صفةُ كمالٍ، فكما أنَّ النُّطق صفة كمالٍ؛ فكذلك الضَّحك صفةُ كمالٍ، فمَن يتكلَّم أكمل ممَّن لا يتكلَّم، ومَن يضحك أكمل ممَّن لا يضحك*](١).

وإذا كان الضَّحك فينا مستلزمًا لشيءٍ من النَّقص؛ فالله تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وذلك الاستلزام(٢) مختصٌّ لا عامٌّ، فليست(٣) حقيقةُ الضَّحك مطلقًا مقرونةً بالنَّقص، كما أنَّ ذواتنا وصفاتنا مقرونةٌ بالنَّقص، ووجودُنا مقرونٌ بالنَّقص، ولا يلزم ألَّا يكون الرَّبُّ موجودًا، وألَّا يكون له ذاتٌ.

ومن هنا ضلَّت القرامطة الغُلاة -كصاحب «الأقاليد»(٤) وأمثاله-؛ فأرادوا أن ينفوا عنه كلَّ ما يُعلم بالقلب أو يَنطق به اللِّسان من نفيٍ وإثباتٍ= فقالوا: «لا نقول: موجودٌ، ولا: لا موجودٌ، ولا: موصوفٌ، ولا: لا موصوفٌ»(٥)؛ لما في ذلك -على زعمهم- من التَّشبيه بالموجود أو المعدوم(٦). وهذا يستلزم أن يكون ممتنعًا، وهو مقتضٍ للتَّشبيه بالممتنع. والتَّشبيهُ الممتنعُ على الله: أن يشارك

(١) ما بين النجمتين من زيادات (أ، ش، م).

(٢) في (أ، ت): «الالتزام»، وفي (ش، م): «الأكثر»، وأشار في طرَّة (م) إلى أنها في نسخة كالمثبت وصحَّح عليها.

(٣) في (أ، ش، م): «فليس»، ثم أصلحها في (م) إلى المثبت، وهو الموافق لـ(ت).

(٤) هو: أبو يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني -أو: السجزي-، من دعاة الإسماعيلية الباطنية ومصنِّفيهم، من تصانيفه: «الينابيع»، «المقاليد الملكوتية»، «الافتخار»، توفي بعد (٣٦١هـ). انظر: «الافتخار» (ص٩-١٨)، «المقاليد الملكوتية» (ص٨٠-٨٢)، «راحة العقل» (ص١٤٧)، «الأصبهانية» (ص٦٤٠)، «الصفدية» (ص٢٧٧، ٣٠٤)، «الدرء» (٥/ ١٨، ٣٢٣) (٨/ ١٣٢)، «المنهاج» (٨/ ٢٧).

(٥) من قوله: «فقالوا...» إلى هنا؛ ليس في (ت)، والمثبت من (أ، ش، م)، إلا قوله: «نقول» في (م): «يقولون»، وقوله: «موصوف... موصوف» في (م): «وجوب... وجوب».

(٦) قوله: «بالموجود أو المعدوم» ليس في (ش، ت، م)، والمثبت من (أ)، وقد سقطت الباء على ناسخه: «الموجود...»، والمثبت هو الأليق بالسياق.

المخلوقات في شيءٍ من خصائصها، أو أن يكون مماثلًا لها في شيءٍ من صفاته -كالحياة، والعلم، والقدرة-؛ فإنَّه وإن وُصف به المخلوق، فلا تُماثل صفةُ الخالق صفةَ المخلوقِ المستلزمةِ للحدث[1]، والموت، والفناء، والإمكان.

---

(١) في جميع النسخ: «كالحدث»، ولعل الصواب ما أثبت.

فصلٌ

وأمّا قوله: ﴿التَّعجُّب: استعظامٌ للمتعجَّب منه﴾.

فيقال: نعم، وقد يكون مقرونًا بجهلٍ بسبب المستعجب[١] منه، وقد يكون لما خرج عن نظائره. والله تعالى بكلِّ شيءٍ عليمٌ؛ فلا يجوز عليه ألَّا يعلم سبب ما تعجَّب منه، بل يتعجَّب منه لخروجه عن نظائره تعظيمًا له. والله تعالى يعظِّم ما هو عظيمٌ: إما لعِظَمه، أو لعظمته؛ فإنَّه وصف بعض الخير بأنه «عظيمٌ»، ووصف بعض الشَّرِّ بأنه «عظيمٌ»، فقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٤]، وقال: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٦].

ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾[٧] -على قراءة الضم-، فهاهنا[٨] هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلَّة.

---

(١) في (ت): «المتعجب»، والمثبت من (أ، ش، م).

(٢) النمل: (٦٢).

(٣) الحجر: (٨٧).

(٤) النساء: (٦٦، ٦٧).

(٥) النور: (١٦).

(٦) لقمان: (١٣).

(٧) الصافات: (١٢).

(٨) في (ش، ت): «فهاهنا»، والمثبت من (أ، م).

وقال النَّبيُّ ﷺ للذي آثر هو وامرأته لضيفهما[١]: «لقد عَجِبَ اللهُ[٢] مِن صُنْعِكُما البَارِحَةَ»[٣]، وقال: «إنَّ الرَّبَّ لَيَعجَبُ مِن عَبدِهِ إذَا قَالَ: رَبِّ اغفِرْ لِي، فَإنَّه لاَ يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أَنتَ. يقُولُ اللهُ: عَلِمَ عَبدِي أَنَّهُ لَا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أَنَا»[٤]، وقال: «عَجِبَ ربُّك مِن شَابٍّ لَيسَت لَهُ صَبْوَةٌ»[٥]، وقال: «عَجِبَ ربُّكَ مِن رَاعِي غَنَمٍ عَلَى رَأسِ جَبَلٍ بِشَظيَّةٍ[٦]، يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ، فَيقُولُ اللهُ: انظُرُوا إِلَى عَبدِي»[٧] أو كما قال. ونحو ذلك.

---

(١) في (أ): «بصنعكما»، وفي (م): «بضيفهما»، والمثبت من (ش، ت).

(٢) بعدها في (ش) زيادة: «وفي لفظ في الصَّحيح: لقد ضحك الله اللَّيلة»، ويشبه أن تكون حاشية لأحدهم فأدرجها بعض النساخ في الصلب ظنًّا منه أنها لَحَق.

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٨٥)، ومسلم (٢١١٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٧٦٩)، وأحمد (٧٣٥) من حديث علي بن أبي طالب. وقال الترمذي: (حسن صحيح).

(٥) أخرجه أحمد (١٧٣٧١) من حديث عقبة بن عامر.

(٦) في (ش، م): «شظية»، والمثبت من (أ، ت). وفي طرَّة (أ): «الشظية قطعة من رأس الجبل».

(٧) أخرجه أبو داود (١٢٠٣)، والنسائي (٦٧٧)، وأحمد (١٧٤٤٢) من حديث عقبة بن عامر.

فصلٌ

وأمَّا قول القائل(١): ﴿لو كان في ملكه ما لا يريده، لكان نقصًا﴾.

وقول الآخر(٢): ﴿لو قدَّرَ وعذَّبَ، لكان ظالمًا، والظُّلم نقصٌ﴾.

فيقال: أمَّا المقالة الأولى؛ فظاهرةٌ، فإنه إذا قُدِّر أنَّه يكون في ملكه ما لا يريده، وما لا يَقدر عليه، وما لا يخلقه، ولا يُحدثه= لكان ذلك(٣) نقصًا من وجوهٍ:

□ أحدها: أنَّ انفراد شيءٍ من الأشياء عنه بالإحداث نقصٌ لو قدِّر أنه في غير ملكه، فكيف في ملكه؟!

فإنَّا نعلم أنَّا إذا فرضنا اثنين: أحدهما: يحتاج إليه كلُّ شيءٍ، ولا يحتاج إلى شيءٍ، والآخر: يحتاج إليه بعض الأشياء، ويستغني عنه بعضها= كان الأوَّلُ أكملَ، فنفس خروج شيءٍ عن قدرته وخلقه نقصٌ، وهذا من دلائل الوحدانيَّة؛ فإنَّ الاشتراك نقصٌ بكلٍّ من المشتركين، وليس الكمال المطلق إلَّا في الوحدانيَّة؛ فإنَّا نعلم أنَّ من قدِر بنفسه؛ كان أكملَ ممَّن يحتاج إلى مُعينٍ، ومَن فعل الجميع بنفسه؛ فهو أكمل ممَّن له مشاركٌ معاونٌ(٤) فَعَلَ البعض، ومَن افتقر إليه كلُّ شيءٍ؛ فهو أكملُ ممَّن استغنى عنه بعض الأشياء.

□ ومنها: أن يقال: كونه خالقًا لكلِّ شيءٍ، وقادرًا على كلِّ شيءٍ؛ أكملُ من كونه خالقًا للبعض، وقادرًا على البعض.

---

(١) وهم خصوم «المعتزلة» كما مضى في السؤال، انظر: (ص٥٢).

(٢) وهم «المعتزلة» كما مضى في السؤال، انظر: (ص٥٢).

(٣) ليست في (ش، م)، وفي (ت): «لذلك»، والمثبت من (أ).

(٤) في (ش، م): «ومعاون»، والمثبت من (أ، ت).

و«القدريَّةُ» لا يجعلونه خالقًا لكلِّ شيءٍ، ولا قادرًا على كلِّ شيءٍ.

و«المتفلسفةُ» القائلون بأنَّه «علَّةٌ غائيَّةٌ» شرٌّ منهم؛ فإنَّهم لا يجعلونه خالقًا لشيءٍ من حوادث العالم -لا لحركات الأفلاك، ولا غيرها من المتحرِّكات-، ولا خالقًا لما يحدث بسبب ذلك، ولا قادرًا على شيءٍ من ذلك، ولا عالمًا بتفاصيل ذلك، والله ﷻ يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾[1]، وهؤلاء ينظرون في العالم ولا يعلمون أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، ولا أنَّه قد أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا.

□ ومنها: أنَّا إذا قدَّرنا مالكين: **أحدهما**: يريد شيئًا فلا يكون، ويكون ما لا يريد، **والآخر**: لا يريد شيئًا إلا كان، ولا يكون إلَّا ما يريد= علمنا بالضَّرورة أنَّ هذا أكمل.

وفي الجملة: قول المثبتة للقدر يتضمَّن: أنَّه خالق كلِّ شيءٍ، وربُّه ومليكه، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه ما شاء كان؛ فيقتضي كمال خلقه، وقدرته، ومشيئته. ونفاة القدر يسلبونه هذه الكمالات.

وأمَّا قوله: ﴿إنَّ التَّعذيب على المقدور ظلمٌ منه﴾[2]؛ فهذه مجرَّد دعوًى[3]، ليس معهم فيها إلَّا مجرَّد قياس الرَّبِّ على أنفسهم.

ولا يقول عاقلٌ: «إنَّ كلَّ ما كان نقصًا من أيِّ موجودٍ كان؛ لزم أن يكون نقصًا من الله»، بل ولا يقبح هذا من الإنسان مطلقًا، بل إذا كان له مصلحةٌ في تعذيب بعض الحيوان، وأنْ يفعل به ما فيه تعذيبٌ له= حسُن ذلك منه، كالذي يصنع القَزَّ؛ فإنَّه هو الذي يسعى في أنَّ دود القزِّ ينسجه، ثم يسعى في أن يُلقى في

---

(١) الطلاق: (١٢).

(٢) هذا معنى كلام السائل، وسبق لفظه: (ص٥٢، ١١١).

(٣) قوله: «مجرَّد دعوى» في (ش): «دعوى مجردة»، والمثبت من (أ، ت، م).

الشَّمس ليحصل له المقصود من القَزِّ، وهو هنا له سعيٌ في حركة الدُّود التي كانت سبب تعذيبه.

وكذلك الذي يسعى في أن يتوالد له ماشيةٌ، ويبيض له دجاجٌ، ثم يذبح ذلك لينتفع به، فقد تسبَّب في وجود ذلك الحيوان تسبُّبًا أفضى إلى عذابه؛ لمصلحة له في ذلك.

ففي الجملة: الإنسان يَحسن منه إيلام الحيوان لمصلحةٍ راجحةٍ في ذلك. فليس جنس هذا مذمومًا، ولا قبيحًا، ولا ظلمًا، وإن كان من ذلك ما هو ظلمٌ.

وحينئذٍ: فالظُّلم من الله:

- **إمَّا أن يقال**: هو ممتنعٌ لذاته؛ **لأنَّ** الظُّلم تصرُّف المتصرِّف في غير ملكه، والله له كلُّ شيءٍ، **أو**: الظُّلم مخالفة الأمر الذي تجب طاعته. والله تعالى يمتنع منه التَّصرُّف في ملك غيره، أو مخالفة أمر مَن يجب عليه طاعته. فإذا كان الظُّلم ليس إلَّا هذا وهذا[1]= امتنع الظُّلم منه.

- **وإمَّا أن يقال**: هو ممكنٌ، لكنَّه سبحانه لا يفعله؛ لغناه، وعلمه بقبحه، ولإخباره أنَّه لا يفعله، ولكمال نفسه يمتنع معه وقوع الظُّلم منه؛ إذْ كان العدل والرَّحمة من لوازم ذاته، فيمتنع اتِّصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه.

وعلى هذا القول: فالذي يفعله؛ يفعله لحكمةٍ اقتضت ذلك، كما أنَّ الذي يمتنع منه فعله؛ له حكمةٌ تقتضي تنزيهه عنه.

وعلى هذا: فكلُّ ما فعله؛ علمنا أنَّ له فيه حكمةً، وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التَّفصيل، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيَّة

---

(١) في (ش): «أو هذا»، والمثبت من (أ، ت، م).

ذاته، وكما أنَّ ثبوت صفات الكمال له معلومٌ لنا، وأمَّا كنه ذاته فغيرُ معلومٍ لنا، ولا نكذِّب بما علمناه؛ لعدم علمنا بما لم نعلمه= فكذلك نحن نعلم أنَّه حكيمٌ فيما يفعله، ويأمر به، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيَّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته، فلا نكذِّب بما علمناه من حكمته لما لم نعلمه من تفصيلها.

ونحن نعلم أنَّ مَن علم حِذق أهل الحساب، والطِّبِّ، والنَّحو، ولم يكن متَّصفًا بصفاتهم التي استحقُّوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطِّبِّ والنَّحو= لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه؛ لعدم علمه بتوجيهه.

والعِبادُ أبعد عن معرفة علم الله وحكمته في خلقه من معرفة عوامِّهم بالحساب والطِّبِّ والنَّحو؛ فاعتراضهم في حكمته أعظم جهلًا وتكلُّفًا للقول بلا علمٍ من العامِّيِّ المحض إذا قدح في الحساب، والنَّحو، والطِّبِّ بغير علمٍ بشيءٍ من ذلك.

وهذا يتبيَّن بالأصل الذي ذكرناه في «الكمال»، وهو أنْ قلنا(١): الكمالُ الذي لا نقص فيه الممكنُ الوجودِ؛ يجب اتِّصافه به(٢)، وتنزيهه عمَّا يناقضه.

فيقال: خلق بعض الحيوان، وفعله الذي يكون سببًا لعذابه، هل هو نقصٌ مطلقًا أم يختلف؟

وأيضًا: فإذا كان في خلق ذلك حكمةٌ عظيمةٌ لا تحصل إلَّا بذلك، **فأيُّما أكمل:** تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفويتها؟

وأيضًا: فهل يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون حصول هذا؟

فهذه أمورٌ إذا تدبَّرها الإنسان؛ علم أنَّه لا يمكنه أن يقول: «خلق فعل الحيوان الذي يكون سببًا لتعذيبه نقصٌ مطلقًا».

---

(١) انظر: (ص٦٨).

(٢) ليست في (أ، ش، م)، والمثبت من (ت).

والمثبتة للقدر قد تُجيب بجوابٍ آخر -لكنْ ينازعهم الجمهور فيه- فيقولون: كونه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد صفةُ كمالٍ، بخلاف الذي يكون مأمورًا منهيًّا[1] -الذي يُؤمر بشيءٍ ويُنهى عن شيءٍ-، ويقولون: إنَّما قبح من غيره أنْ يفعل ما شاء لما يلحقه من الضَّرر، وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضررٌ.

والجمهور يقولون: إذا قدَّرنا مَن يفعل ما يريد بلا حكمةٍ[2] محبوبةٍ تعود إليه، ولا رحمةٍ وإحسانٍ يعود إلى غيره، كان الذي يفعل لحكمةٍ ورحمةٍ أكملَ ممَّن يفعل لا لحكمةٍ ولا لرحمةٍ.

ويقولون: إذا قدَّرنا مريدًا لا يُميِّز بين مرادٍ ومرادٍ، ومريدًا يميِّز بينهما، فيريد ما يصلح أن يُراد، وينبغي أن يُراد، دون ما هو بالضِّدِّ= كان هذا الثَّاني أكملَ.

ويقولون: المأمور المنهيُّ الذي فوقه آمرٌ ناهِي[3] هو ناقصٌ بالنِّسبة إلى مَن ليس فوقه آمرٌ ناهِي. لكنْ: إذا كان هو الآمرَ لنفسه بما ينبغي أن يفعل، والمحرِّمَ عليها ما لا ينبغي أن يفعل، وآخرُ يفعل ما يريده بدون أمرٍ ونهيٍ من نفسه= فهذا الملتزم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكملُ من ذلك، وقد قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[4]، وقال: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفسِي، وَجَعلتُهُ بَينكُم مُحرَّمًا، فَلَا تَظَالَموا»[5].

وقالوا أيضًا: إذا قيل: «يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد» على وجه بيان قدرته، وأنه لا مانع له، ولا يَقدر غيرُه أنْ يمنعه مرادَه، ولا أنْ يجعله مريدًا= كان هذا أكملَ ممَّن له مانعٌ يمنعه مرادَه، ومعينٌ لا يكون مريدًا أو فاعلًا لما يريد إلَّا به».

---

(١) بعدها في (ت) زيادة: «أو».

(٢) قوله: «بلا حكمة» في (م): «بحكمة»، وفي (أ): «فلا حكمة»، ولعله أصلحها إلى المثبت، وهو الموافق لـ(ش، ت).

(٣) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء -هنا وفي الموضع التالي-.

(٤) الأنعام: (٥٤).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٦٠) من حديث أبي ذر.

وأمَّا إذا قيل: «يفعل ما يريد»، باعتبار أنَّه لا يفعل على[١] مقتضى العلم والحكمة، بل هو مترسِّلٌ[٢] فيما يفعله، وآخرُ يفعل ما يريد، لكنَّ إرادتَه مقرونةٌ بالعلم والحكمة؛ فلا يريد إلَّا ما يصلح إرادته في موجب العلم والحكمة= كان هذا الثاني أكملَ.

وجماع الأمر في ذلك: أنَّ كمال القدرة صفةُ كمالٍ. وكونُ الإرادة نافذةً لا تحتاج إلى معاونٍ، ولا يعارضها مانعٌ= وصفُ كمالٍ.

وأمَّا كون الإرادة لا تميِّز بين مرادٍ ومرادٍ، بل جميع الأجناس عندها سواءٌ= فهذا ليس بوصف كمالٍ، بل الإرادة المميِّزة بين مرادٍ ومرادٍ -كما يقتضيه العلم والحكمة- هي الموصوفة بالكمال. فمَن نَقَصَهُ في قدرته وخلقه ومشيئته؛ فلم يقدُره حقَّ قدره. ومَن نَقَصَهُ من حكمته ورحمته؛ فلم يقدُره حقَّ قدره. والكمالُ الذي يستحقُّه؛ إثبات هذا وهذا.

---

(١) بعدها في (ش) زيادة: «وجه».

(٢) في (أ، ش، م): «متوسل»، والمثبت من (ت). وهو من الإرسال، أي الإطلاق، وهو هنا الإطلاق من غير تقيُّد بحكمةٍ.

فصلٌ

وأمَّا منكرو النُّبوَّات، وقولهم: {ليس الخلق أهلًا أن يرسل الله إليهم رسولًا، كما أنَّ أطراف النَّاس ليسوا أهلًا أن يرسل السُّلطان إليهم رسولًا}، فهذا جهلٌ واضحٌ في حقِّ المخلوق والخالق؛ فإنَّ من أعظم ما يُحمد به الملوك خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرَّعيَّة، فكيف بإرسال رسولٍ إليهم؟!

وأمَّا في حقِّ الخالق؛ فهو سبحانه أرحمُ بعباده من الوالدة بولدها، وهو قادرٌ مع كمال رحمته، فإذا كان كاملَ القدرة، كاملَ الرَّحمة؛ فما المانع أن يُرسل إليهم رسولًا رحمةً؟! كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[1].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا رَحمَةٌ مُهدَاةٌ»[2]؛ ولأنَّ هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتَّعليم، والهداية، وبيان ما ينفعهم، وما يضرُّهم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾[3]، فبيَّن تعالى أنَّ هذا مِن مِنَّتِهِ على عباده المؤمنين.

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك؛ فهذا قدحٌ في كمال قدرته، وإن كان ينكر إحسانه بذلك؛ فهذا قدحٌ في كمال رحمته وإحسانه.

فعُلم أنَّ إرسال الرُّسل من أعظم الدَّلالة على كمال قدرته وإحسانه. والقدرةُ والإحسان من صفات الكمال لا النَّقص. وأمَّا تعذيب المكذِّبين؛ فذلك داخلٌ في القدر؛ لما له فيه من الحكمة.

---

(١) الأنبياء: (١٠٧).

(٢) أخرجه البزار (٩٢٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٨١)، والحاكم (١٠٠) من حديث أبي هريرة. ورجَّح الدارقطني إرساله، انظر: «العلل» (١٨٩٧).

(٣) آل عمران: (١٦٤).

فصلٌ

وأمَّا قول المشركين: ﴿إنَّ عظمة الله وجلاله تقتضي ألَّا يُتقرَّب إليه إلَّا بواسطةٍ[1] وحُجَّابٍ، فالتَّقرُّب بدون ذلك غضٌّ من جنابه الرَّفيع﴾، فهذا باطلٌ من وجوهٍ:

□ منها: أنَّ الذي لا يُتقرَّب إليه إلَّا بوسائطَ وحُجَّابٍ: إمَّا أن يكون قادرًا على سماع كلام جنده، وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحُجَّاب، وإمَّا ألَّا يكون قادرًا.

فإنْ لم يكن قادرًا؛ كان هذا نقصًا. والله تعالى موصوفٌ بالكمال؛ فوجب أنْ يكون متَّصفًا بأنَّه يسمع كلام عباده بلا وسائطَ، ويجيب دعاءهم، ويحسن إليهم، بدون حاجةٍ إلى الحُجَّاب.

وإن كان الملك قادرًا على فعل أموره بدون الحُجَّاب، وتَرَكَ الحُجَّاب إحسانًا ورحمةً= كان ذلك صفة كمالٍ.

□ وأيضًا: فقول القائل: ﴿إنَّ هذا غضٌّ منه﴾، إنَّما يكون فيمن يمكن الخلق أنْ يضرُّوه، أو يفتقر في نفعه إليهم، فأمَّا مع كمال قدرته واستغنائه عنهم، وأمنِه أنْ يؤذوه، فليس تقرُّبهم إليه غضًّا منه، بل إذا قُدِّر اثنان: أحدهما: يقرِّب إليه الضُّعفاءَ؛ إحسانًا إليهم، ولا يخاف منهم، والآخر: لا يفعل ذلك؛ إمَّا خوفًا، وإمَّا كبرًا، وإمَّا غير ذلك= كان الأوَّلُ أكملَ من الثَّاني.

---

(١) في (ت، م): «بوسائط»، والمثبت من (أ، ش)، وهو الموافق لما في السؤال، انظر: (ص٥٣).

□ وأيضًا: فإنَّ هذا لا يقال إذا كان ذلك بأمر المطاع، بل إذا أذن للنَّاس في التَّقرُّب[1] منه، ودخول دارِه؛ لم يكن ذلك سوءَ أدبٍ عليه ولا غضًّا منه، فهذا إنكارٌ على مَن تعبَّده بغير ما شرع. ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[3].

---

(١) في (أ) يشبه أن تكون: «الفرق»، وفي (م) يشبه أن تكون: «القرب»، والمثبت من (ش، ت).

(٢) الأحزاب: (٤٥، ٤٦).

(٣) الشورى: (٢١).

فصلٌ

وأمَّا قول القائل: ﴿إنَّه لو قيل لهم: أيُّما أكمل: ذاتٌ تُوصف بسائر أنواع الإدراكات -من الذَّوق والشَّمِّ واللَّمس-، أم ذاتٌ لا توصف بها؟ لقالوا: الأولى أكمل، ولم يصفوه بها﴾.

فيقال: مثبتة الصِّفات لهم في هذه الإدراكات ثلاثة أقوالٍ معروفةٍ[١]:

أحدها: إثبات هذه الإدراكات لله تعالى، كما يُوصف بالسَّمع والبصر. وهذا قول القاضي أبي بكرٍ، وقول القاضي أبي يعلى[٢]، وأبي المعالي، وأظنُّه قولَ الأشعريِّ نفسه، بل هو قول المعتزلة البصريِّين الذين يصفونه بالإدراكات.

وهؤلاء -وغيرهم- يقولون: «تتعلَّق به الإدراكات الخمسة أيضًا، كما تتعلَّق به الرُّؤية»، وقد وافقهم على ذلك القاضي أبو يعلى في «المعتمد»، وغيره.

والقول الثَّاني: قولُ مَن ينفي هذه الثَّلاثة -كما ينفي ذلك كثيرٌ من المثبتة أيضًا من الصِّفاتية وغيرهم-، وهذا قول طوائفَ من الفقهاء من أصحاب مالكٍ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وكثيرٍ من أصحاب الأشعريِّ وغيره.

والقول الثَّالث: إثبات إدراك اللَّمس دون إدراك الذَّوق؛ لأنَّ الذَّوق إنَّما يكون بالمطعوم[٣]، فلا يَتَّصف به إلاَّ مَن يأكل، ولا يُوصف به إلاَّ ما يُؤكل،

(١) انظر: «الإنصاف» للباقلاني (ص٢٤)، «مختصر المعتمد» (ص١٧٩)، «الإرشاد» للجويني (ص٩٧)، «نهاية العقول» (٢/ ٤٧٨)، «الكامل في الاستقصاء» (ص٢٦٣).

(٢) قوله: «وقول القاضي أبي يعلى» ليس في (ش، ت)، وفي (م): «وقول القاضي»، والمثبت من (أ).

(٣) كذا في جميع النسخ، وكأن الأليق: «للمطعوم».

والله سبحانه منزَّهٌ عن الأكل[١]، بخلاف اللَّمس؛ فإنه بمنزلة الرُّؤية. وأكثرُ أهل الحديث يصفونه باللَّمس -وكذلك كثيرٌ من أصحاب مالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وغيرهم-، ولا يصفونه بالذَّوق.

وذلك أنَّ نفاة الصِّفات من المعتزلة قالوا للمثبتة: إذا قلتم: «إنه يُرى»؛ فقولوا: «إنَّه يتعلَّق به سائرُ أنواع الحسِّ»، وإذا قلتم: «إنَّه سميعٌ بصيرٌ»؛ فصِفوه بالإدراكات الخمسة!

فقال أهل الإثبات قاطبةً: «نحن نصفه بأنَّه يُرى، وأنَّه يُسمع كلامه، كما جاءت بذلك النُّصوص، وكذلك نصفه بأنَّه يَسمع ويَرى».

وقال جمهور أهل الحديث والسُّنَّة: «نصفه أيضًا بإدراك اللَّمس؛ لأنَّ ذلك كمالٌ لا نقص فيه، وقد دلَّت عليه النُّصوص، بخلاف إدراك الذَّوق؛ فإنه مستلزمٌ للأكل، وذلك مستلزمٌ للنَّقص»، كما تقدَّم.

وطائفةٌ من نُظَّار المثبتة وصفوه بالأصناف[٢] الخمسة من الجانبين.

ومنهم مَن قال: «إنَّه يمكن أن تتعلَّق به هذه الأنواع، كما تتعلَّق به الرُّؤية»؛ لاعتقادهم أنَّ مصحِّحَ الرُّؤيةِ الوجودُ، ولم يقولوا: «إنَّه متَّصفٌ بها».

وأكثر مثبتي الرُّؤية لم يجعلوا مجرَّدَ الوجود هو المصحِّحَ للرُّؤية، بل قالوا: «إنَّ المقتضي للرُّؤية أمورٌ وجوديَّةٌ، لا أنَّ كلَّ موجودٍ يصحُّ رؤيته، وبين الأمرين فرقٌ؛ فإنَّ الثَّاني يستلزم رؤية كلِّ موجودٍ، بخلاف الأوَّل. وإذا كان المصحِّح للرُّؤية هو أمورٌ وجوديَّةٌ[٣] لا يشترط فيها أمورٌ عدميَّةٌ؛ فما كان أحقَّ بالوجود وأبعد عن العدم كان أحقَّ بأن تجوز رؤيته».

ومنهم مَن نفى ما سِوى السَّمع والبصر من الجانبينِ.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «أن يأكل أو يؤكل فلا يوصف بالذوق».

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعلها محرَّفة عن: «بالأوصاف».

(٣) قوله: «هو أمورٌ وجوديةٌ» في (ش): «هي أمور وجودية»، وفي (م، ت): «هو أمرًا وجوديا»، والمثبت من (أ).

فصلٌ

وأمَّا قول القائل(١): ﴿الكمال والنَّقص من الأمور النِّسبيَّة﴾؛ فقد بيَّنَّا(٢) أنَّ الذي يستحقُّه الرَّبُّ ﷻ هو الكمالُ الذي لا نقص فيه بوجهٍ من الوجوه، وأنَّه الكمالُ الممكنُ الوجودِ، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلًا، والكمالُ النِّسبيُّ هو المستلزم لنوعٍ من النَّقص، فيكون كمالًا من وجهٍ دون وجهٍ؛ كالأكل: للجائع كمالٌ له، وللشِّبعان نقصٌ فيه؛ لأنَّه ليس بكمالٍ محضٍ، بل هو مقرونٌ بالنَّقص.

والتَّعالي، والتَّكبُّر، والثَّناءُ على النَّفس، وأمرُ النَّاس بعبادته ودعائه، والرَّغبة إليه، ونحو ذلك مما هو من خصائص الرُّبوبيَّة= هذا كمالٌ محمودٌ من الرَّبِّ ﷻ، وهو نقصٌ مذمومٌ من المخلوق.

وهذا كالخبر عمَّا هو من خصائص الرُّبوبيَّة، كقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾(٥)، وقوله: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾(٦)، وقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾(٧)، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾(٨)، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ

---

(١) في (م): «السائل»، والمثبت من (أ، ش، ت).
(٢) انظر: (ص٦٨).
(٣) طه: (١٤).
(٤) غافر: (٦٠).
(٥) البقرة: (٢٨٤).
(٦) العنكبوت: (٤).
(٧) الحجر: (٤٢).
(٨) غافر: (٥١).

حَسْبُهُۥٓ﴾[1]، وأمثال هذا الكلام الذي يَذكر الرَّبُّ فيه عن نفسه بعضَ خصائصه، وهو في ذلك صادقٌ في إخباره عن نفسه بما هو عليه[2] من نعوت الكمال= هو أيضًا من كماله، فإنَّ بيانَه لعباده وتعريفَهم ذلك هو أيضًا من كماله. وأمَّا غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه؛ لكان كاذبًا مفتريًا، والكذب من أعظم العيوب والنَّقائص.

وأمَّا إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو فيه صادقٌ؛ فهذا لا يُذمُّ مطلقًا، بل قد يُحمد منه إذا كان في ذلك مصلحةٌ، كقول النَّبيِّ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخرَ**»[3]. وأمَّا إذا كان فيه مفسدةٌ راجحةٌ أو مساويةٌ؛ فيُذمُّ لفعله ما هو مفسدةٌ، لا لكذبه، والرَّبُّ تعالى لا يفعل ما هو مذمومٌ عليه، بل له الحمد على كلِّ حالٍ، فكلُّ ما يفعله هو منه حسنٌ جميلٌ محمودٌ.

أمَّا[4] على قول مَن يقول: «الظُّلم منه ممتنعٌ لذاته»= فظاهرٌ.

وأمَّا على قول الجمهور من أهل السُّنَّة والقدريَّة؛ فلأنَّه إنَّما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل، فإخباره كلُّه صدقٌ، وأقواله وأفعاله كلُّها حسنةٌ محمودةٌ، واقعةٌ على وجه الكمال الذي يَستحقُّ عليه الحمد، وله من الأمور التي يستحقُّ بها الكبرياء والعظمة ما هو من خصائصه ﷻ. فالكبرياء والعظمة له بمنزلة كونه حيًّا قيُّومًا قديمًا واجبًا بنفسه، وأنه بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلى كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه العزيز الذي لا يُنال، وأنَّه القهَّار[5] لكلِّ ما سواه.

---

(١) الطلاق: (٢، ٣).

(٢) ليست في (أ، ش، ت)، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه أبو يعلى (٧٤٩٣)، وابن حبان (٥١٤٦)، والطبراني في «الكبير» (١٤/ ٣٥١) من حديث عبد الله بن سلام.

(٤) في جميع النسخ بالواو: «وأما»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في (ش): «القاهر»، والمثبت من (أ، ت، م).

فهذه كلُّها صفاتٌ لا يستحقُّها إلَّا هو، فما لا يستحقُّه إلا هو؛ كيف يكون كمالًا من غيره، وهو معدومٌ لغيره؟! فمن ادَّعاه كان مفتريًا منازعًا للرُّبوبيَّة في خواصِّها، كما ثبت في الحديث الصَّحيح عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: العَظَمَةُ إِزَارِي، وَالكِبرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَن نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنهُمَا عَذَّبتُه**»[١].

وجملة ذلك: أن[٢] الكمالَ المختصَّ بالرُّبوبيَّة ليس لغيره فيه نصيبٌ، فهذا تحقيق اتِّصافه بالكمال الذي لا نصيبَ لغيره فيه، ومثل هذا الكمال لا يمكن أن[٣] يكون لغيره، فادِّعاؤه منازَعةٌ للرُّبوبيَّة، وفِريةٌ على الله.

ومعلومٌ أنَّ النُّبوَّة كمالٌ للنَّبيِّ، وإذا ادَّعاها[٤] المفترون -كمسيلمة وأمثالِه-؛ كان ذلك نقصًا منهم، لا لأَنَّ النُّبوَّة نقصٌ، ولكنْ دعواها ممَّن ليست له هو النَّقص.

وكذلك لو ادَّعى العلمَ والقدرةَ والصَّلاح مَن ليس متَّصفًا بذلك؛ كان مذمومًا ممقوتًا، وهذا يقتضي أنَّ الرَّبَّ تعالى متَّصفٌ بكمالٍ لا يصلح للمخلوق، وهذا لا ينافي أنَّ ما كان كمالًا للوجود من حيث هو وجودٌ؛ فالخالق أحقُّ به. ولكنْ يفيد أنَّ الكمال الذي يُوصف به المخلوق بما هو منه، إذا وُصف الخالق بما هو منه؛ فالذي للخالق لا يماثله ما للمخلوق ولا يقاربه.

وهذا حقٌّ؛ فالرَّبُّ تعالى مستحقٌّ للكمال، ومختصٌّ به على وجهٍ لا يماثله فيه شيءٌ؛ فليس له سميٌّ، ولا كُفؤ، سواءٌ كان الكمال مما لا يثبت منه شيءٌ للمخلوق -كربوبيَّة العباد، والغنى المطلق، ونحو ذلك-، أو كان ممَّا يثبت منه نوعٌ للمخلوق؛ فالذي يثبت للخالق منه نوعٌ هو أعظم ممَّا يثبت من ذلك للمخلوق، عظمةً هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على أدناها.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٦، ٢٧٠٧) من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة.

(٢) ليست في (أ، ش، ت)، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «يمكن أن» ليس في (أ، ش)، والمثبت من (ت، م).

(٤) في (أ، ش، ت): «ادعاه»، والمثبت من (م).

وملخَّصُ ذلك(١): أنَّ المخلوق يُذمُّ منه الكبرياء، والتَّجبُّر، وتزكية نفسه أحيانًا، ونحو ذلك.

وأمَّا قول القائل(٢): ﴿فإنْ قلتم: «نحن نقطع النَّظر عن متعلَّق الصِّفة، وننظر فيها، هل هي كمالٌ أم نقصٌ؟» فذلك يُحيل الحكم عليها بأحدهما؛ لأنَّها قد تكون كمالًا لذاتٍ، نقصًا لأخرى، على ما ذكر﴾.

فيقال: بل نحن نقول: الكمال الذي لا نقص فيه الممكنُ الوجودِ هو كمالٌ مطلقٌ لكلِّ ما يُتَّصف به.

وأيضًا: فالكمال الذي هو كمالٌ للموجود من حيث هو موجودٌ= يمتنع أن يكون نقصًا في بعض الصُّور؛ لأنَّ ما كان نقصًا في بعض الصُّور، فإنما هو كمالٌ لنوعٍ من الموجودات دون نوعٍ، فلا يكون كمالًا للوجود من حيث هو وجودٌ.

ومن الطُّرق التي يُعرف بها ذلك: أن يُقدَّر موجودانِ(٣): أحدهما متَّصفٌ بهذا، والآخرُ بنقيضه؛ فإنه يظهر من ذلك أيُّهما أكمل، وإذا قيل: هذا أكملُ من وجهٍ، وهذا أنقصُ من وجهٍ؛ لم يكن كمالًا مطلقًا.

والله أعلم(٤).

---

(١) قوله «وملخص ذلك» في (م): «وذلك»، والمثبت من (أ، ش، ت).

(٢) في (ش، ت، م): «السائل»، والمثبت من (أ).

(٣) قوله: «يقدَّر موجودان» في (ش، ت): «نقدر [في (ت): «يقدر»] موجودين»، والمثبت من (أ، م).

(٤) بعدها في (أ) طبقة سماع للفتيا من لفظ المجيب -وسبق الإشارة لها (ص١٩)-، وفي (ش): «والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة ست وثلاثين وسبع مئة. بلغ مقابلة بنسخة نقل منها»، وفي (ت): «هذا آخر الجواب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، آمين. بلغ مقابلة حسب الطاقة»، (م): «آخرها، والحمد لله رب العالمين. تم السؤال المعروف بالكمال في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال، الذي له الكمال، الذي لا يماثله فيه كمال. يوم السبت عاشر ربيع الأول من شهور سنة سبع وتسعين وسبع مئة. حرره: محمود بن عثمان الكرمستي، رزقه الله متابعة السنة المحضة».

الفَهَارِس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث/ الأثر	الراوي	الصفحة
«وَبَالِغ فِي الاستِنشَاقِ إِلَّا أَن تَكُونَ صَائِمًا»	لقيط بن صبرة	٣٨، ٥٥
«يُغسَلُ الثَّوبُ مِن البَولِ، وَالغَائِطِ، وَالمنيِّ، وَالمذي، وَالدَّمِ»	عمار بن ياسر	٥٦
«يَقُولُ اللهُ تعالى: الصَّومُ لِي، وَأَنَا أَجزِي بِهِ»	أبو هريرة	٦٦
ينظر إليكم أزلين قانطين	أبو رزين العقيلي	١٠٦

فهرس الشِّعر

البيت	الشاعر	الصفحة
سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم ما إن كمثلهم في الناس من بشر	-	٩٧
ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل	-	٩٧
وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع	خبيب الأنصاري	٨٢

فهرس المصطلحات

فهرس الأعلام

فهرس الفِرَق والطَّوائِف

فهرس الكُتُب

فهرس المراجع

- **أبكار الأفكار**، لسيف الدين أبي الحسن علي التغلبي الآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية.
- **الأربعين في أصول الدين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ ابن خطيب الري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٣هـ.
- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى/ علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ.
- **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ.
- **الأصبهانية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط١، ١٤٤٥هـ.
- **الافتخار**، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني، تحقيق: إسماعيل قربان حسين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الأمالي**، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب المالكي، تحقيق: د.فخر قدارة، دار عمار، ١٤٠٩هـ.
- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ.
- **البحر المحيط**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠١٠م.
- **بدائع الفوائد**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد.

- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي (= ابن رشد الحفيد)، دار الحديث، ١٤٢٥هـ.
- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، عدد الأجزاء: ١٠، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.
- **التدمرية**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.محمد السعوي، مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ.
- **التسعينية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **التعليقات**، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط٤، ١٤٢١هـ.
- **تفسير ابن جرير= جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع دار هجر، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **تفسير ابن عطية= المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد الله الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ط٢.
- **تفسير الثعلبي= الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد ابن عاشور/ نظير الساعدي، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **تفسير القرآن=تفسير السمعاني**، لأبي المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني التميمي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم- غنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، ط: ١، ١٤١٨هـ.
- **تفسير الماوردي= النكت والعيون**، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية.
- **جامع الرسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **جامع الفصول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط١، ١٤٤١هـ.
- **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرين، دار عالم الفوائد.
- **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، جمعه: محمد عزير شمس و د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.
- **الجني الداني في حروف المعاني**، لبدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: فخر الدين قباوة/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم= السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.
- ذيل الفصيح= ذيل فصيح ثعلب، لموفق الدين أبي محمد عبد اللطيف البغدادي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي.
- راحة العقل، لأحمد حميد الدين الكرماني، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨٣م.
- السنن الصغرى= المجتبى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ.
- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ط١، ١٤٣٤هـ.
- السنن، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.
- السنن= الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٥، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.
- الشرح الجديد= شرح تجريد العقائد، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تحقيق: محمد حسين الزارعي الرضابي.
- شرح الطحاوية، لابن أبي العز الدمشقي الحنفي، تحقيق: الأرناؤوط/ التركي، الرسالة.
- الشفا، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ١٠.
- صحيح ابن حبان= المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: د.محمد علي سونمر/ د.خالص آي دمير، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٣هـ.
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ١٠، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

- صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم ابن حجاج القشيري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٨، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- الصفدية= قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي وأيمن بن عارف الدمشقي، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- العظمة، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.
- العلل، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، عدد الأجزاء: ١٠، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ.
- فهارس المخطوطات الأصلية في مدينة حائل، لحسان الرديعان، دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣١هـ.
- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، لتقي الدين مختار بن محمود العجالي المعتزلي= تقي الدين النجراني، تحقيق: د.السيد محمد الشاهد، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.
- لسان العرب، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، عدد الأجزاء: ٣٧، ط١، ١٤٢٣هـ.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تعليق: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.
- المحصل= محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ ابن خطيب الري، تحقيق: د.حسين أتاي، منشورات الشريف الرضي.

- المختصر الكلامي، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، ط١، ١٤٣٥هـ.
- مختصر المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. محمد بن سعود السفياني و د. مشاعل بنت خالد باقاسي، دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤٠هـ.
- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، لمحمد بن جلال الحنفي التباني، تحقيق: د.جابر السريع، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣٤هـ.
- المخطوطات النجدية في الخزانة الشاويشية، لراشد بن محمد بن عساكر.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- مسند البزار= البحر الزخار، لأحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩/ ١٤٣٠هـ-١٩٨٨/ ٢٠٠٩م.
- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، عدد الأجزاء: ٢، المكتبة العلمية.
- المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ ابن خطيب الري، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، عدد الأجزاء: ٩، المكتبة الأزهرية للتراث.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
- المغرب في ترتيب المعرب، لبرهان الدين أبي الفتح ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الثالثة، ١٤٠٠هـ.

- المقاليد الملكوتية، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني، تحقيق: إسماعيل قربان حسين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٣٢هـ.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.
- المهذب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية.
- النبوات، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د.محمد بن إبراهيم البنا.
- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع.
- نقد المحصّل = تلخيص المحصل، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محسن بيدارفر.
- نهاية العقول في دراية الأصول، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ ابن خطيب الري، تحقيق: د. سعيد فودة، دار الذخائر، الأولى، ١٤٣٦هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة